الإِمَامَةُ
في ضَوءِ الكتابِ والسُّـنَّة

لشيخ الإسلام ابن تيمية
ولد سنة 661هـ توفي سنة 728هـ
رضي الله عنه

الجزء الأول
جمع وتقديم وتعليق
محمد مال الله

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

وبعـد ...

إن مسـألة الإمامـة أو الولايـة فـي اعتقـاد الرافضـة مـن أساسيات دينهم، وإن لها من المنـزلة في نفـوس معتنقيهـا مـا يفوق منـزلة الشهادتين وبقية أركان الدين:

1 - عن أبي حمزة عن أبي جعفـر عليـه السـلام قـال: بُنـي الإسـلام علـى خمـس: علـى الصـلاة والزكـاة والصـوم والحـج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية[1].

2 - عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليـه السـلام، قـال: بُني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصـوم والحـج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربعـة وتركو هذه – يعني الولاية -[2].

3 - عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: بُني الإسلام علـى خمسـة أشـياء: علـى الصـلاة والزكـاة والحـج والصـوم والولاية.

قال زرارة: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل ؟

فقـال: الولايـة أفضـل، لأنهـا مفتـاحهن والـوالي هـو الـدليل عليهن...[3].

وروايات كثيرة وضعوها في ذلك أعرضنا عنها خشية الإطالة.

ومن ضمن اعتقادات الرافضة أن اللـه تعـالى لا يقبـل عمـل عامل إلا إذا أقرّ بالولاية للأئمة المعصومين وأن الله تعالى نصّ علـى إمـامتهم ولا يسـع النـاس إلا متـابعتهم واعتقـاد ولايتهـم والبراءة من أعدائهم الذين ناصبوهم، فالولاية محور كل شيء، وأن العبد إن جاء يوم القيامة بصلاة وصوم وزكـاة وجهـاد وحـجّ ولم يأت بهذا الاعتقاد فعمله غير مقبول، فيزعمون أن الصادق رحمه الله تعالى قال: إن أول ما يسأل عنه العبد إذا وقف بيـن

---

1 () الأصول من الكافي للكليني ج 2 ص 18 .
2 () المصدر السابق.
3 () الأصول من الكافي للكليني ج 2 ص 18 .

يدي الله جلّ جلاله عن الصلوات المفروضات، وعن الزكاة المفروضة وعن الصيام المفروض، وعن الحج المفروض، وعن ولايتنا أهل البيت، فإن أقرّ بولايتنا ثم مات عليها قبلت منه صلاته وصومه وزكاته وحجّه، وإن لم يقرّ بولايتنا بين يدي الله جلّ جلاله لم يقبل الله عز وجل منه شيئاً من أعماله[1].

بل لو أن الإنسان منذ خلق السماوات والأرض عَبَدَ الله بين الركن والمقام، ومكث تلك الفترة في الدعاء والإنابة ثم لم يقرّ بتلك الولاية المزعومة لدخل النار، فيقولون: "نزل جبرئيل على النبي صلّى الله عليه وآله فقال: يا محمد السلام يقرئك السلام ويقول: خلقت السماوات السبع وما فيهن، والأرضين السبع ومن عليهن، وما خلقت موضعاً أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبداً دعاني هناك منذ خلقت السماوات والأرضين ثم لقيني جاحداً لولاية عليّ لأكببته في سقر[2].

وفي رواية أخرى "فمن وصلنا وصله الله ومن احبنا أحبه الله، ومن حرمنا حرمه الله، أفتدرون أي البقاع أفضل عند الله منزلة؟ فلم يتكلم أحد منا، فكان هو الراد على نفسه، قال: ذلك مكة الحرام التي رضيها الله لنفسه حرماً وجعل بيته فيها، ثم قال: أتردون أي البقاع أفضل فيها عند الله حرمة؟ فلم يتكلم أحد منّا. فكان هو الراد على نفسه فقال: ذلك المسجد الحرام، ثم قال: أتدرون أي بقعة في المسجد الحرام أفضل عند الله حرمة؟ فلم يتكلم أحد منّا، فكان هو الراد على نفسه فقال: ذاك بين الركن والمقام وباب الكعبة، وذلك حطيم إسماعيل عليه السلام ذاك الذي كان يزود فيه غنيماته ويصلّي فيه، والله لو أن عبداً صفّ قدميه في ذلك المقام، قام الليل مصلياً حتى يجيئه النهار، وصام النهار حتى يجيئه الليل، ولم يعرف حقّنا وحرمتنا أهل البيت لم يقبل الله منه شيئاً أبداً[3].

وأيضاً: "ولو أن عبداً عمره الله فيما بين الركن والمقام وفيما بين القبر والمنبر يعبده ألف عام، ثم ذبح عليّ فراشه مظلوماً كما يذبح الكبش الأملح، ثم لقي الله عز وجل بغير ولايتنا لكان حقيقاً على الله عز وجل أن يكبّه على منخريه في نار جهنم[4].

---

1 () أمالي الصدوق 154، بحار الأنوار 27 ص 167 .
2 () أمالي الصدوق 154، بحار الأنوار ج 27، ص 167 .
3 () بحار النوار 27/177-178 .
4 () بحار الأنوار 27/180 .

وأضفوا على الأئمة صفات الله تعالى، بل تجاوزوا ذلك حيث وصفوا الله تعالى بالبداء وهو العلم بالشيء بعد حدوثه، بينما نفوا عن أئمتهم المزعومين الجهل والسهو، وزعموا أن الأئمة يعلمون الغيب وما تخفي الصدور وما في الأرحام.

والرافضة يُكفّرون كل من يخالفهم في مسألة الإمامة بل بنجاسة المخالف، وفي مقابل ذلك وضعت الرافضة فضائل ومناقب عديدة لمعتقد الولاية فاقت تزكية اليهود لأنفسهم، والأغرب من ذلك أن كل رافضي يقترف الخطايا فإنما إثم لك يُحسب على المخالف لهم وهم أهل السنة[1]، وحديث الطينة مشهور عندهم.

ونظراً لاتخاذ الرافضة الكذب ديناً في إرساء قواعد دينهم، فإنهم تأولوا القرآن الكريم بما يناسب خدمة دينهم، بل تجرّؤا أكثر من ذلك فقاموا كأسلافهم من اليهود بالتحريف في الكتب السماوية، وإن الناظر في تحريف الرافضة للقرآن الكريم وإضافة أسماء أئمتهم ضمن الآيات القرآنية ليجد العجب العجاب، ويكفينا أن نذكر مثالاً واحداً على ذلك ومن أراد التوسع في ذلك فليراجع الكتب التي بحثت في موضوع تحريف الرافضة للقرآن الكريم.

عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته عن قول الله جل وعز: **{ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ }**، قال: يريدون ليطفئوا ولاية أمير المؤمنين عليه السلام بأفواههم.

قلت: **{ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ }**[2].

قال: والله متم الإمامة لقوله عز وجل: **{ الذين آمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا }**[3][4] فالنور هو الإمام.

قلت: **{ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ }**.

قال: وهو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيه، والولاية هي دين الحق.

قلت: **{ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ }**.

قال: هو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيّه، والولاية هي دين

---

1 () انظر كتابنا "الشيعة وصكوك الغفران".
2 () الصف : 2 .
3 () في المصحف الشريف: فآمنوا بالله.
4 () التغابن : 8 .

الحق.
قلت: **{ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ }**.
قال: يظهره على جميع الأديان عند قيام القائم، قال يقول الله: "والله متم ولاية القائم ولو كره الكافرون بولاية عليّ عليه السلام".
قلت: هذا تنزيل ؟
قال: نعم، أما هذا الحرف فتنزيل، وأما غيره فتأويل.
قلت: **{ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا }**.
قال: إن الله تبارك وتعالى سمى من لم يتبع رسوله في ولاية وصيّه منافقين، وجعل من جحد وصيّه إمامته كمن جحد محمداً وأنزل بذلك قرآنا، فقال: "يا محمد إذا جاءك بولاية وصيّك قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين بولاية عليّ لكاذبون. اتخذوا أيمانهم جنّة فصدّوا عن سبيل الله (والسبيل هو الوصي) إنهم ساء ما كانوا يعملون. ذلك بأنهم آمنوا برسالتك وكفروا بولاية وصيّك **{ فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ }**[1]".
قلت: ما معنى "لا يفقهون" ؟
قال: يقول: لا يعقلون بنبوتك.
قلت: "وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله".
قال: وإذا قيل لهم: ارجعوا إلى ولاية عليّ يستغفر لكم النبي من ذنوبكم **{ لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ }** قال: { **وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ** } عن ولاية عليّ { **وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ** } عليه، ثم عطف القول من الله بمعرفته بهم فقال: { **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ** } يقول: الظالمين لوصيّك.
قلت: **{ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }**[2].
قال: إن الله ضرب مثل من حاد عن ولاية عليّ كمن يمشي على وجهه لا يهتدي لأمره وجعل من تبعه سوياً على صراط مستقيم، والصراط المستقيم أمير المؤمنين عليه السلام.
قال: قلت: قوله: **{ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ }**.
قال: يعني جبرئيل عن الله في ولاية علي.

---

1 () المنافقون : 3 .
2 () الملك : 22 .

قال: قلت: **{ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ }**.
قال: قالوا: إن محمداً كذّاب على ربّه وما أمره الله بهذا في عليّ، فأنزل الله بذلك قرآنا فقال: "إن ولاية عليّ تنزيل من رب العالمين، ولو تقوَّل علينا محمد بعض الأقاويل. لأخذنا منه باليمين. ثم لقطعنا منه الوتين" ثم عطف القول فقال: "إن ولاية عليّ لتذكرة للمتقين للعالمين" وإنا لنعلم أن منكم مكذبين. وإن عليّاً لحسرة على الكافرين. وإن ولايته لحق اليقين. فسبح يا محمد باسم ربك العظيم"[1].
يقول: اشكر ربك العظيم الذي أعطاك هذا الفضل.
قلت: قوله: **{ لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ }**.
قال: الهدى الولاية آمنا بمولانا، فمن آمن بولاية مولاه **{ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا }**.
قلت: تنزيل ؟
قال: لا تأويل.
قلت: قوله: **{ إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلا رَشَدًا }**.
قال: إن رسول الله صلّى الله عليه وآله دعا الناس إلى ولاية عليّ فاجتمعت إليه قريش فقالوا: يا محمد أعفنا من هذا، فقال لهم رسول الله صلّى الله عليه وآله: هذا إلى الله ليس إليّ، فاتهموه وخرجوا من عنده فأنزل الله: "قل إني لن يجيرني من الله إن عصيته أحداً ولن أجد من دونه ملتحداً، إلا بلاغاً من الله ورسالاته في عليّ"[2].
قلت: هذا تنزيل ؟
قال: نعم، ثم قال توكيدا: **{وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}**.
قلت: حتى إذا رأوا ما يوعدون فسيعلمون من أضعف ناصراً وأقلّ عدداً.
قلت: يعني بذلك القائم وأنصاره.
قلت: **{ فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ }**.
قال: يقولون فيك **{ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلاً، وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً }**[3].
قلت: أن هذا تنزيل ؟
قال: نعم.

---

1 () الحاقة: 40-52 .
2 () الجن : 21-23 .
3 () المزمل : 10-11 .

قلت: **{ لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ }**.
قال: يستيقنون أن الله ورسوله ووصيّه حقّ.
قلت: **{ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا }**.
قال: يزدادون بولاية الوصي إيماناً.
قلت: **{ وَلا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ }**.
قال: بولاية عليّ.
قلت: ما هذا الارتياب ؟
قال: يعني بذلك أهل الكتاب والمؤمنين الذين ذكر الله، فقال: ولا يرتابون في الولاية.
قلت: **{ وَمَا هِيَ إِلاّ ذِكْرَى لِلْبَشَرِ }**.
قال: نعم ولاية عليّ.
قلت: **{ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ }**.
قال: الولاية.
قلت: **{ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ }**.
قال: من تقدم إلى ولايتنا أخّر عن سقر، ومن تأخر عنّا تقدّم إلى سقر.
قلت: **{ إِلاّ أَصْحَابَ الْيَمِينِ }**.
قال: هم والله شيعتنا.
قلت: **{ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ }**.
قال: إنّا لم نتولّ وصيّ محمد والأوصياء من بعده ولا يصلّون عليهم.
قلت: **{ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ }**.
قال: عن الولاية معرضين.
قلت: **{ كَلاّ إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ }**.
قال: الولاية.
قلت: **{ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ }**.
قال: يوفون الله بالنذر الذي أخذ عليهم في الميثاق من ولايتنا.
قلت: **{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلاً }.**
قال: بولاية عليّ تنزيلا.
قلت: هذا تنزيل ؟
قال: نعم ذا تأويل.
قلت: **{ إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ }**[1].
قال: الولاية.

---

1 () الإنسان : 29 .

قلت: **{ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ }**[1].
قال: في ولايتنا.
قلت: **{ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }**[2].
قال: ألا ترى أن الله يقول: **{ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـكِن كَـانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }**[3].
قـال: إن اللـه أعـز وأمنـع مـن أن يظلـم أو أن يظلـم أو أن ينسب نفسه إلى ظلم، ولكن الله خلطنا نفسـه فجعـل ظلمنـا ظلمه، وولايتنا ولايته، ثم أنزل بذلك قرآناً على نبيه فقال: "وما ظلمنـاهم **{ وَمَـا ظَلَمْنَـاهُمْ وَلَـكِن كَـانُواْ أَنفُسَـهُمْ يَظْلِمُونَ }**.
قلت: هذا تنـزيل ؟
قال: نعم.
قلت: **{ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ }**.
قال: يقول: ويل للمكذبين يا محمد بما أوحيت إليك من ولاية عليّ.
{ أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ، ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ }[4].
قال: الأولين الذين كذبوا الرسل في طاعة الأوصياء.
{ كَذَلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ }[5].
قال: من أجرم إلى آل محمد وركب ومن وصيّه ما ركب.
قلت: **{ إِنَّ الْمُتَّقِينَ }**[6].
قال: نحـن واللـه وشـيعتنا، ليـس علـى ملـة إبراهيـم غيرنـا، وسائر الناس منها براء.
قلت: **{ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا لا يَتَكَلَّمُـونَ }** الآية[7].
قال: نحن والله المأذون لهم يوم القيامة والقائلون صواباً.
قلت: ما تقولون إذا تكلمتم ؟
قال: نمجّد ربنا ونصلّي علـى نبينـا ونشـفع لشـيعتنا فلا يردنـا ربنا.

---

1 () الإنسان : 31 .
2 () الإنسان : 31 .
3 () البقرة : 56 .
4 () المرسلات : 16 ، 17 .
5 () المرسلات : 18 .
6 () المرسلات : 41 .
7 () النبأ : 38 .

قلت: **{ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ }**[8].
قال: يعني أمير المؤمنين عليه السلام.
قلت: تنـزيل ؟
قال: نعم[2].

ولا عجب أن يكـون الرافضـة علـى هـذا المنـوال، فمؤسـس دينهم يهودي يدعى عبد الله بن سبأ حيث "إن الصبغة الانتقائية التي أضفاها اليهود لأنفسهم قديماً وحديثاً هي التي دفعت ابـن سبأ وأمثاله إلى ضرب من الحيرة والشـك والتسـاؤل: أيمكـن للخليقة وللقيادة أن تكون منتخبة؟. لقد تاهت نفوسهم المكيـة بتقـديس الممتـازين، ومـا زادتهـا الأحـداث التاريخيـة إلا شـكاً واضطراباً، وبحثوا لهم عن مخرج فوجدوه في القـول بالوصـية وبالإمامة التي تعد جزءاً من الرسالة السماوية. ولما لم يجـدوا في القرآن أو في الأحاديث الصحيحة ما يدعم مذهبهم، أبـاحوا لأنفسـهم أن تتشـبث بالسـراب، فوضـعوا أحـاديث مخاطبـة الشـمس لعلـي، ومنـاظرات الرهبـان للمسـلمين، وأنطقـوا الجماجم، وكان هدفهم إرضاء عقدهم النفسية وإفساد سماحة الـدين، ونقـاوة الأحـاديث النبويـة تحـت سـتار الـدفاع عـن آل البيت، ورفعهم إلى درجة تجعل المعجزات الكثيرة تظهر علـى أيديهم لتبرهن أنهم القادة، وأن أتباعهم هم الفائزون.

وقد غاب عن هؤلاء أن ما ذهبـوا إليـه مفضـوح، لأن الإسـلام أتى بمبدأ تقديم العمل على النسبة[3].

والباعث على جمع هذا الكتاب أن كثيراً من الأخـوة اقـترحوا عليّ أن أقوم بتصنيف كتـاب يـرد علـى الشـبهات الـتي يثيرهـا الرافضة في كتبهم حول مسألة الإمامـة لا سـيما استشـهادهم على صحة معتقدهم بروايات أهل السنة، فاستخرت الله تعالى وجمعت ما تيسر جمعه من كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى "منهاج السـنة" وعلّقـت علـى مواضـع يسـيرة منـه مكتفياً بتعليقات الدكتور محمد رشاد سالم رحمـه اللـه رحمـة واسـعة وغفـر لـه وجـزاه اللـه عـن الإسـلام والمسـلمين خيـر الجزاء ورمزت إلى تعليقاتي بـ"قـال أبـو عبـد الرحمـن"، و"م"

---

8 () المطففين : 7 .
2 () الأصول من الكافي للكليني 1/432-435، بحار الأنوار للمجلسي ج 24 ص 336-340 .
3 () مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية، لأستاذنا الدكتور محسن عبد الناظر ص 193-194.

حيث هو مذكور في نهاية التعليق.
وأسأل الله تعالى بأسمائه وصفاته العليّ القدير أن يجعل ثواب ذلك في ميزان حسناتي يوم القيامة وأن يغفر لي ويجعلني من عباده الصالحين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبو عبد الرحمن
محمد مال الله
17 صفر الخير 1413هـ

الفصل الأول
الرد على من قال أن علياً ثبتت له الولاية كما أثبتها الله تعالى لنفسه ولرسوله

قال الرافض: "المنهج الثاني: في الأدلة المأخوذة من القرآن، والبراهين الدّالّة على إمامة عليّ من الكتاب العزيز كثيرة.
البرهان الأول: قوله تعالى: **{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ }** [المائدة: 55] وقد أجمعوا أنها نزلت في عليّ.
قال الثعلبي في إسناده إلى أبي ذر: قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بهاتين وإلا صمتا، ورأيته بهاتين وإلا عميتا يقول: "عليٌّ قائد البررة، وقاتل الكفرة، فمنصور من نصره، ومخذول من خذله"[1] أمَا إنّي صليت مع رسول الله

---

1 () لم أجد هذه الرواية في المصادر التي بين يدي رغم البحث والتنقيب، ولكن ذكر الحاكم في المستدرك ج 3 ص 129 بلفظ مقارب من طريق أبي جعفر بن عبد الله بن يزيد الحراني، ثنا عبد الرزاق، ثنا سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو آخذ بضبع عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يقول: "هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله" ثم مدّ بها صوته. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وتعقبه الذهبي بقوله: قلت بل والله موضوع وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك.
وذكره الخطيب البغدادي – رحمه الله تعالى – في (تاريخ بغداد) (ج 4 ص 129) وقال: ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد بن عبد الله هذا،

صلّى الله عليه وسلّم يوماً صلاة الظهر، فسأل سائل في المسجد، فلم يعطه أحدٌ شيئاً، فرفع السائل يده إلى السماء، وقال: اللهم إنك تشهد أنّي سألت في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلم يعطني أحدٌ شيئاً، وكان عليٌّ راكعاً، فأومأ بخنصره اليمنى، وكان متختماً فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم، وذلك بعين النبي صلّى الله عليه وسلّم.

فلما فرغ من صلاته رفع رأسه إلى السماء، وقال: "اللهم إن موسى سألك وقال: **{ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي، وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي، وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي}** [طه: 25-32] فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: **{ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا }** [القصص: 35] اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك، اللهم فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّاً اشدد به ظهري".

قال أبو ذر: فما استتم كلام رسول الله صلّى الله عليه

وهو أنكر ما حفظ عليه والله أعلم.

وأيضاً ذكر البغدادي (2/377) بزيادة في آخره: أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد البيت فليأت الباب.

وقال الحافظ بن عدي في (الكامل) (1/195) عن أحمد بن عبد الله: كان بسرّ من رأى يضع الحديث. وقال أيضاً على الزيادة التي ذكرها الخطيب: وهذا حديث منكر موضوع لا أعلم رواه عن عبد الرزاق إلا أحمد بن عبد الله المؤدب هذا.

وانظر ترجمته في: لسان الميزان لابن حجر (1/197)، ميزان الاعتدال (1/109)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للعلامة الألباني (1/360).

ومن تدليس بعض الروافض أمثال المرعشي النجفي الملقب بآية الله العظمى – وهو من المعاصرين في إيران الخميني – في تعليقه على (إحقاق الحق) (4/235) ذكر هذه الرواية ثم ذكر جملة من رواه الخطيب البغدادي والذهبي وابن حجر رحمهم الله تعالى دون أن يذكر كلامهم حول هذه الرواية بأنها موضوعة، ليوهم القراء بتصحيح أولئك الأعلام لهذه الرواية المكذوبة، والأمثلة على ذلك كثيرة لو أننا تتبعنا تدليسهم وكذبهم على أعلام المسلمين. ولذا فإنني أنصح كافة القراء الكرام بأن لا يثقوا في نقولات الرافضة عن كتب أهل السنة، ويجب الرجوع إلى المصادر التي ذكروها والوقوف على كلام العلماء حول ذلك، ونتيجة خبرتي المتواضعة مع كتب الرافضة رأيت أنهم ينقلون من كتب أهل السنة ما يوافق عقيدتهم ويحذفون ما ينسف ما استشهدوا به على طريقة (فويل للمصلين) (م).

وسلّم[1] حتى نزل عليه جبريل من عند الله فقال: يا محمد اقرأ قال: وما أقرأ؟ قال: اقرأ: **{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ }** [المائدة: 55].

ونقل الفقيه ابن المغازلي الواسطي الشافعي أن هذه نزلت في عليّ[2]، والوليّ هو المتصرف، وقد أثبت له الولاية في الآية، كما أثبتها الله تعالى لنفسه ولرسوله".

والجواب من وجوه: أحدها: أن يقال: ليس فيما ذكره ما يصلح أن يقبل ظناً، بل كل ما ذكره كذب وباطل، من جنس السفسطة. وهو لو أفاده ظنوناً كان تسميته براهين تسمية براهين تسمية منكرة؛ فإن البرهان في القرآن وغيره يطلق على ما يفيد العلم واليقين، كقوله تعالى: **{ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }** [البقرة: 111].

وقال تعالى: **{ أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }** [النمل: 64].

فالصادق لابد له من برهان على صدقه، والصدق المجزوم بأنه صدق هو المعلوم.

وهذا الرجل جميع ما ذكره من الحجج فيها كذب، فلا يمكن أن يذكر حجة واحدة جميع مقدماتها صادقة، فإن المقدمات الصادقة يمتنع أن تقوم على باطل. وسنبين إن شاء الله تعالى عند كل واحدة منها ما يبين كذبها، فتسمية هذه براهين من أقبح الكذب.

ثم إنه يعتمد في تفسير القرآن على قولٍ يحكى عن بعض الناس، مع أنه قد يكون كذباً عليه، وإن كان صدقاً فقد خالفه أكثر الناس. فإن كان قول الواحد الذي لم يُعلم صدقه، وقد خالفه الأكثرون برهاناً، فإنه يقيم براهين كثيرة من هذا الجنس على نقيض ما يقوله، فتتعارض البراهين فتتناقض، والبراهين لا تتناقض.

بل سنبين إن شاء الله تعالى قيام البراهين الصادقة التي لا تتناقض على كذب ما يدّعيه من البراهين، وأن الكذب في عامتها كذب ظاهر، لا يخفى إلا على من أعمى الله قلبه، وأن

---

1 () في كتابه "مناقب الإمام علي" ص 311-314. (م).

2 () في كتابه "مناقب الإمام علي" ص 311-314. (م).

البراهين الدّالّة على نبوة الرسول حق، وأن القـرآن حـق، وأن دين الإسلام حق، تناقض ما ذكره من الـبراهين، فـإنه غايـة مـا يدّعيه من البراهين إذا تأمله اللبيب، وتأمل لوازمه وجده يقـدح في الإيمان والقرآن والرسول.

وهذا لأن أصل الرفض كان من وضع قـوم زنادقـة منـافقين، مقصـودهم الطعـن فـي القـرآن والرسـول وديـن الإسـلام، فوضعوا من الأحـاديث مـا يكـون التصـديق بـه طعنـاً فـي ديـن الإسلام، وروجوها على أقوام، فمنهـم مـن كـان صـاحب هـوى وجهل، فقبلها لهواه، ولم ينظر في حقيقتها. ومنهم من كان لـه نظر فتدبرها، فوجدها تقدح في حـق الإسـلام، فقـال بموجبهـا، وقدح بها في دين الإسلام، إما لفساد اعتقاده في الـدين، وإمـا لاعتقاده أن هذه صحيحة وقدحت فيمـا كـان يعتقـده مـن ديـن الإسلام.

ولهذا دخلت عامـة الزنادقـة مـن هـذا البـاب؛ فـإن مـا تنقلـه الرافضة من الأكاذيب تسلَّطوا بـه علـى الطعـن فـي الإسـلام، وصارت شبهاً عند من لم يعلـم أنهـا كـذب، وكـان عنـده خـبرة بحقيقة الإسلام.

وضلّت طوائف كثيرة مـن الإسـماعيلية والنصـيرية، وغيرهـم من الزنادقة الملاحدة المنافقين. وكـان مبـدأ ضـلالهم تصـديق الرافضــة فــي أكــاذيبهم الــتي يــذكرونها فــي تفســير القــرآن والحديث، كأئمة العُبَيْديين إنما يقيمون مبدأ دعوتهم بالأكـاذيب التي اختلقتها الرافضة، ليستجيب لهم بذلك الشيعة الضُّلاّل، ثم ينقلون الرجل من القدح في الصحابة، إلى القدح في عليّ، ثـم في النبي صلّى الله عليه وسلّم، ثم في الإلهية، كمـا رتّبـه لهـم صاحب البلاغ الأكبر، والنـاموس الأعظـم. ولهـذا كـان الرفـض أعظم باب ودهليز إلى الكفر والإلحاد.

ثم نقول: ثانياً: الجواب عن هذه الآية حق من وجوه:

الأول: أنّا نطالبه بصحة هـذا النقـل، أو لا يُـذكر هـذا الحـديث على وجه تقوم به الحجة؛ فإن مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي، أو نقـل الإجمـاع علـى ذلـك مـن غيـر العـالمين بـالمنقولات، الصادقين فـي نقلهـا، ليـس بحجـة باتفـاق أهـل العلـم، إن لـم نعرف ثبوت إسناده.

وكذلك إذا روى فضيلة لأبي بكر وعمر، لم يجز اعتقـاد ثبـوت ذلك بمجرد ثبوت روايته باتفاق أهل العلم.

فالجمهور – أهل السنة – لا يثبتـون بمثـل هـذا شـيئاً يريـدون

إثباته: لا حكماً، ولا فضيلة، ولا غير ذلك، وكذلك الشيعة.

وإذا كان هذا بمجرده ليس بحجة باتفاق الطوائف كلها، بطل الاحتجاج به. وهكذا القول في كل ما نقله وعزاه إلى أبي نُعيم أو الثعلبي أو النقاش أو ابن المغازلي ونحوهم.

الثاني: قوله "قد أجمعوا أنها نزلت في عليّ" من أعظم الدعاوي الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وأن عليّاً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع[1].

وأما ما نقله من تفسير الثعلبي[2]، فقد أجمع أهل العلم

---

1 () ذكر الطبري في تفسيره (ط. المعارف) 10/425-426 خمسة آثار فيها أن المقصود بالآية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهي الأرقام. 12210-12214 ففي الأثر الأول جاء عن السدي أنه قال: هؤلاء جميع المؤمنين ولكن علي بن أبي طالب مرَّ به سائل وهو راكع في المسجد، فأعطاه خاتمه. وفي الآثار الثلاثة التالية أن الآية نزلت في عليّ بن أبي طالب وأنه من الذين آمنوا.
وعلق الأستاذ محمود شاكر على الأثر 12213 وبيّن ضعف اثنين من رواته، وكذلك الأثر التالي 12214 ذكر عن أحد رواته وهو غالب بن عبيد الله العقيلي الجزري ما يلي: "منكر الحديث متروك مترجم في لسان الميزان والكبير للبخاري 4/1/101 وابن أبي حاتم 3/2/48".
ثم قال الأستاذ محمود: "هذا وأرجح أن أبا جعفر الطبري قد أغفل الكلام في قوله تعالى: {وهم راكعون} وفي بيان معناها في هذا الموضع مع الشبهة الواردة فيه، لأنه كان يجب أن يعود إليه فيزيد فيه بياناً، ولكنه غفل عنه بعد".
ونقل الأستاذ محمود بعد ذلك كلاماً لابن كثير في تفسير هذه الآية قال فيه: "وأما قوله: {وهم راكعون} فقد توهم بعض الناس أن هذه في موضع الحال من قوله: {ويؤتون الزكاة} أي: في حال ركوعهم. ولو كان هذا كذلك، لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح. وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء، ممن نعلمه من أئمة الفتوى. وحتى أن بعضهم ذكر هذا أثراً على عليّ بن أبي طالب أن هذه الآية نزلت فيه..." ثم ساق الآثار السالفة وما في معناها من طرق مختلفة.
ثم قال الأستاذ محمود شاكر: "وهذه الاثار جميعاً لا تقوم بها حجة في الدين، وقد تكلّم الأئمة في موقع هذه الجملة وفي معناها. والصواب من القول في ذلك أن قوله {وهم راكعون} يعني به: وهم خاضعون لربهم متذللون له بالطاعة... إلخ".
وانظر كلام ابن كثير عن الآثار التي تذكر أن الآية نزلت في عليّ رضي الله عنه وتضعيفه لها.

2 () هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المقرئ المفسر الواعظ الأديب اللغوي، صاحب كتاب "عرائس المجالس" في قصص

بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة مـن الأحـاديث الموضـوعات، كالحديث الذي يرويه في أول كل سـورة عـن أبـي أمامـة فـي فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك.. ولهذا يقولون: "هو كحاطب ليل".

وهكذا الواحدي[1] تلميذه، وأمثالهما من المفسـرين: ينقلـون الصحيح والضعيف.

ولهذا لما كان البغوي[2] عالماً بالحديث، أعلم به من الثعلـبي

الأنبياء وهو مطبوع، و"الكشف والبيان في تفسير القرآن" وهو مخطوط، وقد توفي الثعلبي سنة 427هـ.

وانظر ترجمته في: ابن خلكان (1/61-62)، إنباء الرواة (1/119-120)، بغية الوعاة (ص 154)، معجم الأدباء (5/36-39)، اللباب لابن الأثير (1/194)، طبقات المفسرين للداودي (1/65-66)، الأعلام للزركلي (1/205-206)، معجم المؤلفين (2/60).

وذكر بروكلمان في مقالته عن الثعلبي في "دائرة المعارف الإسلامية" عن تفسير الثعلبي: وقد نقده ابن الجوزي فيما رواه ابن تغري بُردي لأنه أخذ فيه بالروايات الضعيفة وخاصة في السور الأولى. وانظر: البداية والنهاية (12/40) حيث يقول ابن كثير: وكان كثير الحديث واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير.

1 () هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن عليّ الواحدي، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (18/340-341): صنف التفاسير الثلاثة: "البسيط" و"الوسيط" و"الوجيز". وبتلك الأسماء سمى الغزالي تواليفه الثلاثة في الفقه. ولأبي الحسن كتاب "أسباب النـزول" و"كتاب التحبير في الأسماء الحسنى" و"شرح ديوان المتنبي". وكان طويل الباع في العربي واللغات... وقيل: كان منطلق اللسان في جماعة من العلماء ما لا ينبغي.

وقال عنه ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (4/104): كان أوحد عصره في التفسير. كان إماماً عالماً بارعاً محدثاً...

وانظر ترجمته في: معجم الأدباء (12/257)، الكامل لابن الأثير (10/101)، وفيات الأعيان (3/303)، البداية والنهاية لابن كثير (12/114)، طبقات المفسرين للسيوطي (23)، طبقات المفسرين للداودي (1/387)، شذرات الذهب (3/330). (م).

2 () هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (19/439): الشيخ الإمم، العلامة القدوة الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة.وقال ص 441: وكان سيداً إماماً، عالماً علامة، زاهداً قانعاً باليسير، كان يأكل الخبز وحده، فعذل في ذلك، فصار يتأدم بزيت، وكان أبوه يعمل الفراء ويبيعها، بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام، لحسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، وكان مقتصداً في لباسه، له ثوب خام، وعمامة صغيرة على منهاج السلف حالاً وعقداً، وله القدم الراسخ في التفسير، والباع المديد في الفقه

والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، لم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي، مع أن الثعلبي فيه خير ودين، لكنه لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال.

وأما أهل العلم الكبار: أهل التفسير، مثل تفسير: محمد بن جرير الطبري، وبقيّ بن مخلد[1]، وابن أبي حاتم[2]، وابن المنذر[3]، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم[4]، وأمثالهم، فلم

رحمه الله.
وانظر ترجمته والكلام على تفسيره: وفيات الأعيان (2/136)، تذكرة الحافظ (4/1257)، الوافي بالوفيات (13/26)، البداية والنهاية (12/193)، النجوم الزاهرة (5/223)، طبقات المفسرين للسيوطي (12)، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (9)، التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي (1/234)، المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي (1/169). (م).

1 () هو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد ابن يزيد القرطبي، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (13/286): وأدخل جزيرة الأندلس علماً جماً، وبه وبمحمد بن وضاح صارت تلك الناحية دار حديث، وعدة مشيخته الذين حمل عنهم مئتان وأربعة وثمانون رجلاً... وكان إماماً مجتهداً صالحاً، ربانياً صادقاً مخلصاً، رأساً في العلم والعمل، عديم المثل، منقطع القرين، يفتي بالأثر، ولا يقلّد أحداً. وقد تفقه بإفريقية على سحنون بن سعيد.
وانظر ترجمته في: معجم الأدباء (7/75)، تذكرة الحفاظ (2/629)، البداية والنهاية (11/56)، النجوم الزاهرة (3/75)، شذرات الذهب (2/169). (م).

2 () هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، ولد سنة 240هـ، وتوفي رحمه الله تعالى 327هـ.
انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (3/829)، مقدمة الجرح والتعديل للعلامة اليماني رحم الله تعالى الجميع. (م).

3 () هو العلامة الفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ولد سنة 242هـ.
وانظر ترجمته: وفيات الأعيان (4/207)، سير أعلام النبلاء (14/490)، الوافي بالوفيات (1/336)، اللباب لابن الأثير (3/183)، تذكرة الحفاظ (3/782)، طبقات الشافعية للسبكي (3/102)، طبقات المفسرين للسيوطي (91)، شذرات الذهب (2/280)، الأعلام للزركلي (6/184). (م).

4 () هو الإمام الفقيه الحافظ، محدّث الشام أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي. ولد سنة 170هـ. أثنى عليه كثير من الأئمة أمثال: ابن أبي حاتم، النسائي، الحاكم، الخطيب البغدادي،

يذكروا فيها مثل هذه الموضوعات.

دع من هو أعلم منهم، مثل تفسير أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه[1]. بل ولا يُذكر مثل هذا عند ابن حُميد[2] ولا عبد الرزاق[3]، مع أن عبد الرزاق كان يميل إلى التشيع، ويروي كثيراً من فضائل عليّ، وإن كانت ضعيفة، لكنه أجلُّ قدراً من أن يروي مثل هذا الكذب الظاهر.

وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد، من جنس الثعلبي والنقّاش والواحدي، وأمثال هؤلاء المفسرين، لكثرة ما يروونه من

وابن حنبل، والدارقطني وغيرهم من أعلام هذه الأمة.
وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (5/256)، التاريخ الصغير له أيضاً (2/382)، تاريخ بغداد (10/265)، البداية والنهاية (10/346)، تهذيب التهذيب (6/131)، شذرات الذهب (2/108) (م).

1 () هو الإمام الكبير سيّد الحفاظ أبو يعقوب إسحاق بن راهويه، ولد سنة 261هـ أشهر من أن يعرّف به. سئل عنه الإمام أحمد رحمه الله تعالى فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام. وقال أيضاً: لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيراً. وقال الإمام النسائي: ابن راهويه أحد الأئمة، ثقة مأمون. سمعت سعيد بن ذؤيب يقول: ما أعلم على وجه الأرض مثل إسحاق. وقال الإمام الحافظ المتقن ابن خزيمة: والله لو كان إسحاق في التابعين، لأقرّوا له بحفظه وعلمه وفقهه.
وانظر ترجمته في: تاريخ بغداد (6/345)، سير أعلام النبلاء (11/358)، التاريخ الكبير (1/379)، التاريخ الصغير (1/368)، وفيات الأعيان (1/199)، تذكرة الحفاظ (2/433)، الوافي بالوفيات (8/386)، البداية والنهاية (10/317)، تهذيب التهذيب (1/216)، النجوم الزاهرة (2/290)، شذرات الذهب (2/89). (م).

2 () هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد بن حميد بن نصر، أثنى عليه علماء هذه الأمة، من أشهر مصنفاته (المنتخب)، وقد طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق الشيخ الفاضل مصطفى العدوي.
و(المنتخب) موضع عناية ودراسة كثير من العلماء حتى أن الذهبي رحمه الله تعالى قال فيه: وقد وقع لنا المنتخب عالياً، ثم لصغار أولادنا.
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (12/235)، تذكرة الحفاظ (2/534)، البداية والنهاية (11/4)، تهذيب التهذيب (6/455)، شذرات الذهب (1/120). (م).

3 () هو أبو بكر عبد الرزاق بن همّام بن نافع الحميري الصنعاني، روى عن عبيد الله بن عمر قليلاً وعن ابن جُريج والأوزاعي والثوري، وروى عنه أحمد وإسحاق وابن معين وغيرهم. قال أحمد: ... نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل يحبّ عليّاً رضي الله عنه، ويبغض من قاتله. قال ابن سعد: مات في نصف شوال سنة 211 وعاش خمساً وثمانين سنة.
انظر ترجمته في: طبقات المفسرين للداودي (1/296)، شذرات الذهب (2/27)، ميزان الاعتدال (2/609-614).

الحديث ويكون ضعيفاً، بل موضوعاً. فنحن لو لم نعلم كذب هؤلاء من وجوه أخرى، لم يجز أن نعتمد عليه، لكون الثعلبي وأمثاله رووه، فكيف إذا كنا عالمين بأنه كذب؟!.

وسنذكر إن شاء الله تعالى ما يبيّن كذبه عقلاً ونقلاً، وإنما المقصود هنا بيان افتراء هذا المصنف أو كثرة جهله، حيث قال: "قد أجمعوا أنها نزلت في عليّ" فياليت شعري من نقل هذا الإجماع من أهل العلم العالمين بالإجماع في مثل هذه الأمور؟ فإن نقل الإجماع في مثل هذا لا يُقبل من غير أهل العلم بالمنقولات، وما فيها من إجماع واختلاف.

فالمتكلم والمفسّر والمؤرخ ونحوهم، لو ادّعى أحدهم نقلاً مجرداً بلا إسناد ثابت لم يُعتمد عليه، فكيف إذا ادّعى إجماعاً؟!.

الوجه الثالث: أن يقال: هؤلاء المفسرون الذين نقل من كتبهم، هم – ومن هم أعلم منهم – قد نقلوا ما يناقض هذا الإجماع المدَّعَى، والثعلبي قد نقل في تفسيره أن ابن عباس يقول: نزلت في أبي بكر. ونقل عن عبد الملك: قال: سألت أبا جعفر، قال: هم المؤمنون. قلت: فإن ناساً يقولون: هو عليّ. قال: فعليٌّ من الذين آمنوا. وعن الضحاك مثله.

وروى ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبيه قال: حدثنا أبو صالح كاتب الليث، حدثنا معاوية بن صالح، حدثنا عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس في هذه، قال: "كل من آمن فقد تولّى الله ورسوله والذين آمنوا". قال: وحدثنا أبو سعيد الأشجّ، عن المحاربيّ، عن عبد الملك بن أبي سليمان، قال: سألت أبا جعفر محمد بن عليّ عن هذه الآية، فقال: "هم الذين آمنوا". قلت: نزلت في عليّ؟ قال: عليٌّ من الذين آمنوا. وعن السديّ مثله.

الوجه الرابع: أنّا نعفيه من الإجماع، ونطالبه أن ينقل ذلك بإسناد واحد صحيح. وهذا الإسناد الذي ذكره الثعلبي إسناده ضعيف، فيه رجال متهمون. وأما نقل ابن المغازلي الواسطي[1] فأضعف وأضعف، فإن هذا قد جمع في كتابه من

---

1 () هو أبو الحسن – أو أبو محمد – علي بن محمد بن محمد بن الطيب الجُلاّبي الشافعي الواسطي ثم البغدادي الشهير بابن المغازلي المتوفي سنة 483. ولد ببلدة واسط ثم انتقل في أواخر عمره إلى بغداد، كان شافعياً في الفقه وأشعرياً في أصول الدين، وسمي بابن المغازلي لأن أحد أسلافه كان نزيلاً بمحلة المغازليين في واسط. ذكر السمعاني في

الأحاديث الموضوعات ما لا يخفي أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث، والمطالبة بإسناد يتناول هذا وهذا.

الوجه الخامس: أن يُقال: لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة حال ركوعه، كما يزعمون أن عليّاً تصدق بخاتمه في الصلاة، لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة، وأن لا يتولى المسلمون إلا عليّاً وحده، فلا يُتَوَلّى الحسن ولا الحسين ولا سائر بني هاشم. وهذا خلاف إجماع المسلمين.

الوجه السادس: أن قوله: "الذين" صيغة جمع، فلا يصدق على عليٍّ وحده.

الوجه السابع: أن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمود عنده: إما واجب، وإما مستحب. والصدقة والعتق والهدية والهبة والإجارة والنكاح والطلاق، وغير ذلك من العقود في الصلاة، ليست واجبة ولا مستحبة باتفاق المسلمين، بل كثير منهم يقول: إن ذلك يبطل الصلاة وإن لم يتكلم، بل تبطل بالإشارة المفهمة. وآخرون يقولون: لا يحصل المِلْك بها لعدم الإيجاب الشرعي. ولو كان هذا مستحبّاً، لكان النبي صلّى الله عليه وسلّم يفعله ويحض عليه أصحابه، ولكان عليّ يفعله في غير هذه الواقعة.

فلما لم يكن شيء من ذلك، عُلم أن التّصدُّق في الصلاة ليس من الأعمال الصالحة، وإعطاء السائل لا يفوت، فيمكن المتصدق إذا سلَّم أن يعطيه، وإن في الصلاة لشغلاً.

الوجه الثامن: أنه لو قُدِّر أن هذا مشروع في الصلاة، لم يختص بالركوع، بل يكون في القيام والقعود أولى منه في الركوع، فكيف يُقال: لا وليّ لكم إلا الذين يتصدقون في كل الركوع. فلو تصدّق المتصدّق في حال القيام والقعود: أما كان يستحق هذه الموالاة ؟

فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعليّ على خصوصه.

قيل له: أوصاف عليّ التي يُعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف

الأنساب أن من مؤلفاته "ذيل تاريخ واسط" وقال إنه غرق ببغداد سنة 483 وحمل ميتاً إلى واسط ودفن بها.

ولم أجد له ترجمة إلا في: الأنساب للسمعاني (ص 146) (ط. مرجليوث) 3/446 (ط. حيدر آباد 1383/1963)، تاج العروس للزبيدي (1/186). تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (1/380) (ط. 1383/1964)، مقدمة كتاب مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب لابن المغازي (ص 3-29) تحقيق محمد باقر البهبودي، نشر دار الأضواء، بيروت 1403/1983 .

يَتْرُك تعريفه بالأمور المعروفة، ويعرفه بأمر لا يعرفه إلا من سمع هذا وصدَّقه؟.

وجمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة: لا الصحاح، ولا السنن، ولا الجوامع، ولا المعجمات، ولا شيء من الأمّهات. فأحد الأمرين لازم: إن قصد به المدح بالوصف فهو باطل، وإن قصد به التعريف فهو باطل.

الوجه التاسع: أن يُقال: قوله: **{ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ }** على قولهم يقتضي أن يكون قد آتى الزكاة في حال ركوعه. وعليّ رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه على عهد النبي صلّى الله عليه وسلّم. فإنه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً وعليٌّ لم يكن من هؤلاء.

الوجه العاشر: أن إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزئ عند كثير من الفقهاء، إلا إذا قيل بوجوب الزكاة في الحُلِيّ. وقيل: إنه يخرج من جنس الحلي. ومن جوَّز ذلك بالقيمة، فالتقويم في الصلاة متعذّر، والقيم تختلف باختلاف الأحوال.

الوجه الحادي عشر: أن هذه الآية بمنزلة قوله: **{ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ }** [البقرة: 43] هذا أمر بالركوع.

وكذلك قوله: **{ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ }** [آل عمران:43] وهذا أمر بالركوع.

قد قيل: ذكر ذلك ليبيّن أنهم يصلُّون جماعة، لأن المصلّي في الجماعة إنما يكون مدرِكاً للركعة بإدراك ركوعها، بخلاف الذي لم يدرك إلا السجود، فإنه قد فاتته الركعة. وأما القيام فلا يشترط فيه الإدراك.

وبالجملة "الواو" إما واو الحال، وإما واو العطف. والعطف هو الأكثر، وهي المعروفة في مثل هذا الخطاب. وقوله إنما يصح إذا كانت واو الحال، فإن لم يكن ثمَّ دليل على تعيين ذلك بطلت الحجة، فكيف إذا كانت الأدلة تدل على خلافه؟!.

الوجه الثاني عشر: أنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير، خلفاً عن سلف، أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين، لَمّا كان بعض المنافقين، كعبد الله بن أُبَيّ، يوالي اليهود، ويقول: إني أخاف

الدوائر. فقال بعض المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت: إنّي يا رسول الله أتولّى الله ورسوله، وأبرأ إلى الله ورسوله من حِلف هؤلاء الكفّار وولايتهم.

ولهذا لمّا جاءتهم بنو قينقاع وسبب تآمرهم عبد الله بن أُبَيّ بن سلول، فأنزل الله هذه الآية، يُبيّن فيها وجوب موالاة المؤمنين عموماً، وينهى عن موالاة الكفار عموماً. وقد تقدّم كلام الصحابة والتابعين أنها عامة لا تختص بعليّ.

الوجه الثالث عشر: أن سياق الكلام يدل على ذلك لمن تدبّر القرآن، فإنه قال تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }** [المائدة: 51] فهذا نهي عن موالاة اليهود والنصارى.

ثم قال: **{ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ } { فَأَصْبَحُواْ خَاسِرِينَ }** [المائدة: 52، 53]. فهذا وصف الذين في قلوبهم مرض، الذين يوالون الكفَّار كالمنافقين.

ثم قال: **{ا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ }** [المائدة: 54] فذكر فعل المرتدّين وأنهم لن يضروا الله شيئاً، وذكر من يأتي به بدلهم.

ثم قال: **{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ، وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ }** [المائدة: 55، 56].

فتضمن هذا الكلام ذكر أحوال من دخل في الإسلام من المنافقين، وممن يرتد عنه، وحال المؤمنين الثابتين عليه ظاهراً وباطناً.

فهذا السياق، مع إتيانه بصيغة الجمع، مما يوجب لمن تدبّر ذلك علماً يقيناً لا يمكنه دفعه عن نفسه: أن الآية عامّة في كل المؤمنين المتصفين بهذه الصفات، لا تختص بواحد بعينه: لا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا عليّ، ولا غيرهم. لكن هؤلاء

أحقّ الأمة بالدخول فيها.

الوجه الرابع عشر: أن الألفاظ المذكورة في الحديث مما يُعلم أنها كذب على النبي صلّى الله عليه وسلّم، فإن عليّاً ليس قائداً لكل البررة، بل لهذه الأمة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا هو أيضاً قاتلاً لكل الكفرة، بل قتل بعضهم، كما قتل غيره بعضهم. وما أحد من المجاهدين القاتلين لبعض الكفّار، إلا وهو قاتل لبعض الكفرة.

وكذلك قوله: "منصور من نصره، مخذول من خذله" هو خلاف الواقع. والنبي صلّى الله عليه وسلّم لا يقول إلا حقّاً، لا سيما على قول الشيعة، فإنهم يدّعون أن الأمة كلها خذلته إلى قتل عثمان.

ومن المعلوم أن الأمة كانت منصورة في أعصار الخلفاء الثلاثة، نصراً لم يحصل لها بعده مثله. ثم لَمّا قُتل عثمان، وصار الناس ثلاثة أحزاب: حزب نصره وقاتل معه، وحزب قاتلوه، وحزب خذلوه لم يقاتلوا لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، لم يكن الذين قاتلوا معه منصورين على الحزبين الآخرين ولا على الكفّار، بل أولئك الذين نُصروا عليهم وصار الأمر لهم، لَمّا تولّى معاوية، فانتصروا على الكفار، وفتحوا البلاد، إنما كان عليٌّ منصوراً كنصر أمثاله في قتال الخوارج والكفّار.

والصحابة الذين قاتلوا الكفّار والمرتدين كانوا منصورين نصراً عظيماً، فالنصر وقع كما وعد الله به حيث قال: **{إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ}** [غافر: 51].

فالقتال الذي كان بأمر الله وأمر رسوله من المؤمنين للكفار والمرتدين والخوارج، كانوا فيه منصورين نصراً عظيماً إذا اتّقوا وصبروا، فإن التقوى والصبر من تحقيق الإيمان الذي علق به النصر.

وأيضاً فالدعاء الذي ذكره عن النبي صلّى الله عليه وسلّم عقب التصدّق بالخاتم من أظهر الكذب. فمن المعلوم أن الصحابة أنفقوا في سبيل الله وقت الحاجة إليه، ما هو أعظم قدراً ونفعاً من إعطاء سائل خاتماً.

وفي الصحيحين عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: **"ما نفعني مال كمال أبي بكر"**[1]، **"إنّ أَمَنَّ الناس**

---

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: سنن ابن ماجه 1/36 (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم،

عليَّ في صحبته وذات يده أبو بكـر، ولـو كنـت متخـذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً“[1].

وقـد تصـدق عثمـان بـألف بعيـر فـي سـبيل اللـه فـي غـزوة العسرة، حتى قـال النـبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم: **”ما ضرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم“**[2].

والإنفاق في سبيل الله وفي إقامـة الـدين فـي أول الإسـلام أعظم من صدقةٍ على سائل محتاج. ولهذا قال النبي صلّى الله

باب فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه) ونصه: "ما نفعني مال قط ما نفعني مال أبي بكر" قال: فبكى أبو بكر وقال: يا رسول الله: هل أنا ومالي إلا لك يا رسول الله؟".
والحديث في المسند (ط. المعارف) 13/183 وصحح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله الحديث وخالف تضعيف البوصيري له في زوائده، وصححه الألباني أيضاً في صحيح الجامع الصغير (5/190). الحديث أيضاً في المسند (ط. المعارف) 16/320-321 مطولاً.

1 () الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في: البخاري 1/96 (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد) وأوله: خطب النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: "إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده.... الحديث.
وهو في: البخاري 5/4 (كتاب فضائل أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلّم، باب مناقب المهاجرين، باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر)، مسلم 4/1854-1855 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر..)، سنن الترمذي 5/278 (كتاب المناقب: باب مناقب أبي بكر الصديق) والحديث فيه عن عائشة. وقال الترمذي "وفي الباب عن أبي سعيد". المسند (ط. الحلبي) 3/18 وفي فتح الباري (7/14).
والخوخة طاقة في الجدار تفتح لأجل الضوء ولا يشترط علوها، وحيث تكون سفلى يمكن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلى مكان مطلوب.

2 () الحدث – مع اختلاف في الألفاظ – عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه في: سنن الترمذي 5/289 (كتاب المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان) وأوله: جاء عثمان إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم بألف دينار. الحديث وفيه أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "ما ضر عثمان ما عَمِلَ بعد اليوم" مرتين. قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه". والحديث في: المسند (ط. الحلبي) 5/63 .
وجاء حديث آخر في: سنن الترمذي 5/288-289 (الباب والكتاب السابقان) عن عبد الرحمن بن خباب وفيه أنَّ النبي صلّى الله عليه وسلّم حث جيش العمرة على العطاء فقال عثمان: يا رسول الله عليّ مائة بعير.. ثم قدم عثمان مائتي بعير ثم ثلاثمائة بعير فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: "ما على عثمان ما عَمِل بعد هذه، ما على عثمان ما عمل بعد هذه". قال الترمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه" رجاء

عليه وسلّم: **”لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه“** أخرجاه في الصحيحين[1].

قال تعالى: **{ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى }** [الحديد: 10] فكذلك الإنفاق الذي صدر في أول الإسلام في إقامة الدين ما بقي له نظير يساويه.

وأما إعطاء السؤال لحاجتهم فهذا البر يوجد مثله إلى يوم القيامة. فإذا كان النبي صلّى الله عليه وسلّم لأجل تلك النفقات العظيمة النافعة الضرورية لا يدعو بمثل هذا الدعاء، فكيف يدعو به لأجل إعطاء خاتم لسائل قد يكون كاذباً في سؤاله ؟.

ولا ريب أن هذا ومثله من كذب جاهلٍ أراد أن يعارض ما ثبت لأبي بكر بقوله: **{وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى، الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى، وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى، إِلاّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى، وَلَسَوْفَ يَرْضَى }** [الليل: 17-21] بأن يذكر

هذا الحديث مرتين في كتاب "فضائل الصحابة" 1/504، 505 (حديث رقم 822، 823) وقال المحقق عن كل من الحديثين: "إسناده ضعيف". قال أبو عبد الرحمن: تطوع عثمان رضي الله عنه لجيش العسرة ثابت من عدة طرق، وقد ذكرتها في مقدمة الجزء الرابع من "سلسلة شبهات حول الصحابة والرد عليها" الخاص بذي النورين رضي الله عنه. وإن شئت الوقوف على الكتب التي ذكرت هذه الروايات، انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي لأبي هاجر محمد السعيد (9/161 و 172).

1 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في: البخاري 5/8 (كتاب أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلّم، باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم لو كنت متخذاً خليلاً)، مسلم 4/1967-1968 (كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة..)، سنن أبي داود 4/297-298 (كتاب السنة، باب في النهي عن سباب أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم)، سنن الترمذي 5/357-358 (كتاب المناقب، باب في سب أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلّم)، المسند (ط. الحلبي) 3/11، 54، 63-64، سنن ابن ماجه 1/57 (المقدمة، باب فضل أهل بدر).

وفي اللسان: "المد ضرب من المكاييل وهو ربع صاع، وهو قدر مد النبي صلّى الله عليه وسلّم، والصاع خمسة أرطا، وقال النووي (شرح مسلم 16/93): "وقال أهل اللغة: النصيف النصف... ومعناه: لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مُدّاً ولا نصف مُدّ".

لعليّ شيئاً من هذا الجنس، فما أمكنه أن يكذِّب أنه فعل ذلك في أول الإسلام، فَكذب هذه الأكذوبة التي لا تروج إلا على مفرط في الجهل.

وأيضاً فكيف يجوز أن يقول النبي صلّى الله عليه وسلّم في المدينة – بعد الهجرة والنصرة: واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّاً اشدد به ظهري، مع أن الله قد أعزّه بنصره وبالمؤمنين، كما قال تعالى: **{ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ }** [الأنفال: 62]، وقال: **{ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا }** [التوبة: 40].

فالذي كان معه حين نَصَرَه الله، إذ أخرجه الذين كفروا، هو أبو بكر وكانا اثنين الله ثالثهما. وكذلك لما كان يوم بدر، لما صُنع له عريش كان الذي دخل معه في العريش. دون سائر الصحابة أبو بكر، وكل من الصحابة له في نصر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سعي مشكور وعمل مبرور.

وروى أنه لَمّا جاء عليٌّ بسيفه يوم أحد، قال لفاطمة: "اغسليه يوم أحدٍ غير ذميم". فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: **"إن تك أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وفلان"** فعدد جماعة من الصحابة[1].

ولم يكن لعليّ اختصاص بنصر النبي صلّى الله عليه وسلّم دون أمثاله، ولا عُرِف موطن احتاج النبي صلّى الله عليه وسلّم فيه إلى معونة عليّ وحده، لا باليد ولا باللسان، ولا كان إيمان الناس برسول الله صلّى الله عليه وسلّم وطاعتهم له لأجل عليّ، بسبب دعوة عليّ لهم، وغير ذلك من الأسباب الخاصة، كما كان هارون مع موسى، فإن بني إسرائيل كانوا يحبون هارون جدّاً ويهابون موسى، وكان هارون يتألّفهم.

والرافضة تدّعي أن الناس كانوا يبغضون عليّاً، وأنهم لبغضهم له لم يبايعوه. فكيف يُقال: إن النبي صلّى الله عليه وسلّم

---

1 () في سيرة ابن هشام (3/106): "فلما انتهى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى أهله ناول سيفه ابنته فاطمة، فقال: "اغسلي عن هذا دمه يا بنيّة، فوالله لقد صدقني اليوم" وناولها علي بن أبي طالب سيفه، فقال: وهذا أيضاً فاغسلي عنه دمه، فوالله لقد صدقني اليوم، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "لئن كنت صدقت القتال لقد صدق معك سهل بن حنيف وأبو دجانة". وذكر ابن كثير في البداية والنهاية (4/47) روايات أخرى منها: "لئن كنت أحسنت القتال فقد أحسن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح والحارث بن صمة وسهل بن حنيف".

احتاج إليه، كما احتاج موسى إلى هارون؟.

وهذا أبو بكر الصّدّيق أسلم على يديه ستة أو خمسة من العشرة: عثمان، وطلحة، والزبير وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة. ولم يُعلم أنه أسلم على يد عليّ وعثمان وغيرهما أحدٌ من السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار.

ومصعب بن عمير هو الذي بعثه النبي صلّى الله عليه وسلّم إلى المدينة لَمّا بايعه الأنصار ليلة العقبة، وأسلم على يده رؤوس الأنصار، كسعيد بن معاذ، الذي اهتز عرض الرحمن لموته[1]، وأُسَيْد بن حضير وغير هؤلاء.

وكان أبو بكر يخرج مع النبي صلّى الله عليه وسلّم يدعو معه الكفار إلى الإسلام في الموسم، ويعاونه معاونة عظيمة في الدعوة، بخلاف غيره. ولهذا قال النبي صلّى الله عليه وسلّم في الصحيح: **"لو كنت مُتّخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً"**[2].

وقال: **"أيها الناس إني جئت إليكم، فقلت: إنّي رسول الله، فقلتم: كَذَبْت. وقال أبو بكر: صدقت. فهل أنتم تاركو لي صاحبي"**؟[3].

ثم إن موسى دعا بهذا الدعاء قبل أن يبلّغ الرسالة إلى الكفّار ليُعَاوَنَ عليها. ونبينا صلّى الله عليه وسلّم كان قد بلّغ

---

1 () الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه في: البخاري 5/35 (كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه) ونصه: "اهتز عرش الرحمن (أو: العرش) لموت سعد بن معاذ". والحديث عن جابر وأنس بن مالك رضي الله عنهما في: مسلم 1915/4-1916 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل سعد بن معاذ رضي الله عنه)؛ سنن الترمذي 5/353 (كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن معاذ..) وقال الترمذي: "وفي الباب عن أسيد بن حضير وأبي سعيد رُميثة". والحديث في سنن ابن ماجه ومسند أحمد.

2 () الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: البخاري 1/96 (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد) وأوله: خطب النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: إن الله خيّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده... الحديث، وهو في البخاري 5/4 (كتاب فضائل أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلّم، باب مناقب المهاجرين، باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر)، مسلم 1854/4-1855 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر...)، سنن الترمذي 5/278) كتاب المناقب: باب مناقب أبي بكر الصديق)، والحديث فيه عن عائشة. وقال الترمذي: "وفي الباب عن أبي سعيد" المسند (ط. الحلبي) 3/18.

3 () هذا جزء من حديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه وسيرد الحديث كاملاً فيما بعد انظر ص 182.

الرسالة لَمّا بعثه الله: بلَّغَها وحـده، وأوّل مـن آمـن بـه باتفـاق أهل الأرض أربعة. أول من آمن به من الرجـال أبـو بكـر، ومـن النساء خديجة، ومن الصبيان عليّ، ومن الموالي زيد.

وكان أنفع الجماعة في الـدعوة باتفـاق النـاس أبـو بكـر، ثـم خديجة. لأن أبا بكر هو أول رجل حر بالغ آمن به باتفاق النـاس، وكان له قدر عند قريش لما كان فيه من المحاسن، فكان أمـنَّ الناس عليه في صحبته وذات يده. ومـع هـذا فمـا دعـا اللـه أن يَشُدَّ أزره بأحد: لا بأبي بكـر ولا بغيـره، بـل قـام مطيعـاً لربـه، متوكلاً عليه، صابراً له، كما أمره بقوله: **{ قُمْ فَأَنذِرْ، وَرَبَّكَ فَكَبِّـرْ، وَثِيَابَـكَ فَطَهِّـرْ، وَالرُّجْـزَ فَـاهْجُرْ، وَلا تَمْنُـن تَسْتَكْثِرُ، وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ }** [المدثر: 2-7] وقال: **{فَاعْبُـدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ}** [هود: 123].

فمن زعم أن النبي صلّى الله عليه وسلّم سأل اللـه أن يشـد أزره بشـخص مـن النـاس، كمـا سـأل موسـى أنـي شـد أزره بهارون، فقد افترى على رسـول اللـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم وبخسه حقّه. ولا ريب أن الرفض مشتق مـن الشـرك والإلحـاد والنفاق، لكن تارة يظهر لهم ذلك فيه وتارة يخفى.

الوجه الخامس عشـر: أن يُقـال: غايـة مـا فـي الآيـة أن المؤمنين عليهم موالاة الله ورسوله والمؤمنين، فيوالون عليّـاً. ولا ريب أن موالاة عليّ واجبة على كل مؤمن، كما يجـب علـى كل مؤمن موالاة أمثاله من المؤمنين.

وقال تعالى: **{ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّـهَ هُـوَ مَـوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ }** [التحريـم: 4]. فـبيّن اللـه أن كل صالحٍ من المؤمنين فهو مولى رسول الله صلّى اللـه عليـه وسلّم، والله مولاه، وجبريل مولاه، وليس في كون الصالح من المؤمنين مولى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، كما أن اللـه مولاه، وجبريل مولاه، أن يكـون صـالح المـؤمنين متوليـاً علـى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا متصرّفاً فيه.

وأيضـاً فقـد قـال تعـالى: **{ وَالْمُؤْمِنُـونَ وَالْمُؤْمِنَـاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ }** [التوبة: 71]، فجعل كل مؤمن وليّـاً لكل مؤمن. وذلك لا يـوجب أن يكـون أميـراً عليـه معصـوماً، لا يتولى عليه إلا هو.

وقال تعالى: **{ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّـهِ لاَ خَـوْفٌ عَلَيْهِـمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ }** [يـونس: 62، 63]، فكل مؤمن تقي فهـو ولـيُّ اللـه، واللـه وليُّـه. كمـا قـال

تعالى: **{ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ }** [البقرة: 257]، وقال: **{ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ }** [محمد: 11]، وقال: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ }** إلى قوله: **{ وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ }** [الأنفال: 72-75].

فهذه النصوص كلها ثبتت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأن هذا وَلِيّ هذا، وهذا ولي هذا، وأنهم أولياء الله، وأن الله وملائكته والمؤمنين موالي رسوله، كما أن الله ورسوله والذين آمنوا هم أولياء المؤمنين. وليس في شيء من هذه النصوص أن من كان وليّاً للآخر كان أميراً عليه دون غيره، وأنه يتصرف فيه دون سائر الناس.

الوجه السادس عشر: أن الفرق بين "الولاية" بالفتح و"الولاية" بالكسر معروف، فالولاية ضد العداوة، وهي المذكورة في هذه النصوص، ليس هي الولاية بالكسر التي هي الإمارة. وهؤلاء الجهّال يجعلون الولي هو الأمير، ولم يفرقوا بين الولاية والولاية. والأمير يسمّى الوالي لا يُسمَّى الولي، ولكن قد يُقال: هو ولي الأمر، كما يقال: وليت أمركم، ويقال: أولو الأمر.

وأما إطلاق القول بالمولى وإرادة الولي، فهذا لا يُعرف، بل يُقال في الوليّ: المولى، ولا يقال: الوالي. ولهذا قال الفقهاء: إذا اجتمع في الجنازة الوالي والوليّ، فقيل: يُقدّم الوالي، وهو قول أكثرهم. وقيل: يُقدّم الوليّ.

فبَيِّنٌ أن الولاية دلّت على الموالاة، المخالفة للمعاداة، الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض. وهذا ما يشترك فيه الخلفاء الأربعة وسائر أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، فكلهم بعضهم أولياء بعض. ولم تدل الآية على أحدٍ منهم يكون أميراً على غيره بل هذا باطل من وجوه كثيرة، إذ لفظ "الولي" و"الولاية" غير لفظ "الوالي". والآية عامة في المؤمنين، والإمارة لا تكون عامة.

الوجه السابع عشر: أنه لو أراد الولاية التي هي الإمارة لقال: إنما يتولّى عليكم الله ورسوله والذين آمنوا، ولم يقل: ومن يتول الله ورسوله، فإنه لا يُقال لمن وَلِيَ عليهم والٍ: إنهم يقولون: تولّوه، بل يُقال: تولّى عليهم.

الوجه الثامن عشر: أن الله سبحانه لا يُوصف بـأنه متـولٍّ على عباده وأنه أمير عليهم، جلّ جلاله، وتقدّست أسماؤه، فإنه خالقهم ورازقهم، وربهم ومليكهم، له الخلق والأمـر، ولا يُقـال: إن الله أمير المؤمنين، كما يُسمَّى المتولّي، مثل علـيّ وغيـره: أمير المؤمنين، بل الرسول صلّى الله عليه وسلّم أيضاً لا يُقـال أنه متولٍّ على الناس، وأنه أميـر عليهـم، فـإن قَـدْرَهُ أجـلّ مـن هذا. بل أبو بكر الصديق رضي الله عنه لـم يكونـوا يسـمونه إلا خليفــة رســول اللــه. وأول مــن سُــمِّي مــن الخلفــاء "أميــر المؤمنين" هو عمر رضي الله عنه.

وقـد رُوي أن عبـد اللـه بـن جحـش كـان أميـراً فـي سـرية، فسُمِّي أمير المؤمنين، لكن إمارة خاصة في تلك السـرية، لـم يسم أحد بإمارة المؤمنين عموماً قبل عمر، وكـان خليقـاً بهـذا الاسم.

وأما الولاية المخالفة للعداوة فـإنه يتـولّى عبـاده المـؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنـه. ومـن عـادى لـه وليّاً فقد بارزه بالحاربة. وهـذه الولايـة مـن رحمتـه وإحسـانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجته إليه.

قال تعالى: **{ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَـدًا وَلَـم يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الـذُّلِّ }** [الإسراء: 111] فالله تعالى ليس له وليٌّ مـن الـذل، بـل هـو القائل: **{مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا}** [فاطر: 10]، بخلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذاته، إذا لم يكن لـه ولي ينصره.

الوجه التاسع عشر: أنه ليـس كـل مـن تـولّى عليـه إمـام عادل فيكون من حـزب اللـه، ويكـون غالبـاً؛ فـإن أئمـة العـدل يتولّون على المنافقين والكفّار، كما كان في مدينة النبي صـلّى الله عليه وسلّم تحـت حكمـه ذمّيـون ومنـافقون. وكـذلك كـان تحت ولاية عليّ كفّار ومنافقون. والله تعـالى يقـول: **{ وَمَـن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَـإِنَّ حِـزْبَ اللَّـهِ هُـمُ الْغَالِبُونَ }** [المائدة: 56]، فلو أراد الإمارة لكان المعنى: إن كل من تأمّر عليهم الـذين آمنـوا يكونـون مـن حزبـه الغـالبين، وليس كذلك. وكذلك الكفّار والمنافقون تحت أمر الله الذي هو قضاؤه وقدره، مع كونه لا يتولاهم بل يبغضهم.

الفصل الثاني

الرد على من ادَّعى أن القرآن يدل على أن إمامه عليّ مما أمر بتبليغه صلّى الله عليه وسلّم

قال الرافضي: "البرهان الثاني: قوله تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ }** [المائدة: 67]، اتفقوا على نزولها في عليّ، وروى أبو نُعيم الحافظ – من الجمهور – بإسناده عن عطية[1] قال: نزلت هذه الآية على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في عليّ بن أبي طالب.

ومن تفسير الثعلبي قال: معناه: بلِّغ ما أنزل إليك من ربك في فضل عليّ، فلما نزلنا هذه الآية أخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه. والنبي صلّى الله عليه وسلّم مولى أبي بكر وعمر وباقي الصحابة بالإجماع، فيكون عليٌّ مولاهم، فيكون هو الإمام.

ومن تفسير الثعلبي: لما كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بغدير خُم نادى الناس فاجتمعوا، فأخذ بيد عليّ، وقال: **"من كنت مولاه فعلي مولاه"** فشاع ذلك وطار في البلاد، فبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على ناقته، حتى أتى الأبطح، فنزل عن ناقته وأناخها فعقلها، فأتى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو في ملأ من الصحابة.

فقال: يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فقبلنا منك. وأمرتنا أن نصلّي خمساً فقبلناه منك. وأمرتنا أن نزكّي أموالنا فقبلناه منك. وأمرتنا أن نصوم

---

1 () هو عطية بن سعد العوفين قال عنه ابن حبان في "المجروحين" ج 2 ص 176: كنيته أبو الحسن من أهل الكوفة، يروي عن أبي سعيد الخردي. روى عنه فراس بن يحيى وفضيل بن مرزوق. سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا فيحفظه وكنّاه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد به الكلبي. فلا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.
وانظر ترجمة العوفي في:
تهذيب التهذيب ج 7 ص 224 ترجمة رقم 413، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج 2 ص 180 ترجمة رقم 2321، سؤالات أبي عبيد الآجري ص 105 ترجمة رقم 24، ميزان الاعتدال ج 3 ص 79 ترجمة رقم 5667، الضعفاء الكبير للعقليل ج 3 ص 359 ترجمة رقم 1392. (م).

شهراً فقبلناه منك. وأمرتنا أن نحج البيت فقبلناه منك. ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضَبْعَيْ[1] ابن عمك وفضّلتَه علينا، وقلتَ: من كنت مولاه فعليّ مولاه. وهذا منك أم من الله؟

قال النبي صلّى الله عليه وسلّم: والله الذي لا إله إلا هو هو من أمْرِ الله، فولّى الحارث يريد راحلته، وهو يقول: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارةً من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فما وصل إليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: **{ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ، لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ، مِّنَ اللَّهِ }** [المعارج: 1-3]. وقد روى هذه الرواية النقَّاش[2] من علماء الجمهور في تفسيره".

والجواب من وجوه: أحدها: أن هذا أعظم كذباً وفرية من الأول، كما سنبيّنه إن شاء الله تعالى. وقوله: "اتفقوا على نزولها في عليّ" أعظم كذباً مما قاله في تلك الآية. فلم يقل لا هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون.

وأما ما يرويه أبو نُعيم في "الحلية" أو في "فضائل الخلفاء" والنقَّاش والثعلبي والواحدي ونحوهم في التفسير، فقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن فيما يروونه كثيراً من الكذب الموضوع، واتفقوا على أن هذا الحديث المذكور الذي رواه الثعلبي في تفسيره هو من الموضوع، وسنبين أدلة يُعرف بها أنه موضوع، وليس الثعلبي من أهل العلم بالحديث.

ولكن المقصود هنا أنّا نذكر قاعدة فنقول: المنقولات فيها

---

1 () في "لسان العرب": "الضّبْعُ، بسكون الباء: وسط العَضُد بلحمه يكون للإنسان وغيره. وقيل: العَضُدَ كلها، وقيل: الإبط.. وقيل: ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه، تقول: أخذ بضبعيه، أي بعضديه".

2 () هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي، قال عنه الخطيب البغدادي في تاريخه (2/201): وكان عالماً بحروف القرآن، حافظاً للتفسير، صنّف فيه كتاباً سمّاه "شفاء الصدور"، وله تصانيف في القراءات وغيرها من العلوم.
وقال أيضاً (2/202) : في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة.
وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (15/576) : قد اعتمد الدّاني في "التيسير" على رواياته للقراءات. فالله أعلم، فإن قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متهم، عفا الله عنه.
وانظر ترجمته في:
وفيات الأعيان (4/298)، تذكرة الحفاظ (3/908)، ميزان الاعتدال (3/520)، الوافي بالوفيات (2/345)، البداية والنهاية (11/242)، لسان الميزان (5/132)، شذرات الذهب (3/8). (م).

كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يُعرفون به، والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثر ديناً.

وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة، وعلماً وخبرة، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل، مثل مالك، وشعبة، وسفيان، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، واشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبي عُبيد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبي أحمد بن عدي، وأبي حاتم البستي، والدارقطني، وأمثال هؤلاء: خلق كثير لا يحصى عددهم، من أهل العلم بالرجال والجرح والتعديل، وإن كان بعضهم أعلم بذلك من بعض، وبعضهم أعدل من بعض في وزن كلامه، كما أن الناس في سائر العلوم كذلك.

وقد صنَّف للناس كتباً في نقلة الأخبار: كباراً وصغاراً، مثل الطبقات لابن سعد، وتاريخي البخاري، والكتب المنقولة عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما. وقبلها عن يحيى بن سعيد القطّان وغيره، وكتاب يعقوب بن سفيان، وابن أبي خيثمة، وابن أبي حاتم، وكتاب ابن عدي، وكتب أبي حازم وأمثال ذلك.

وصنّفت كتب الحديث تارة على المساند، فتذكر ما أسنده الصاحب عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، كمسند أحمد، وإسحاق، وأبي داود الطيالسي، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن أبي عمر، والعدني، وأحمد بن منيع، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزّار البصري، وغيرهم.

وتارة على الأبواب، فمنهم من قصد مقصده الصحيح كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي حاتم وغيرهم. وكذلك من خرَّج على الصحيحين، كالإسماعيلي والبرقاني وأبي نعيم وغيرهم. ومنهم من خرَّج أحاديث السنن، كأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم. ومنهم من خرَّج الجامع الذي يذكر فيه الفضائل وغيرها، كالترمذي وغيره.

وهذا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام. ولا ريب أن

الرافضة أقل معرفة بهذا الباب، وليس في أهل الأهواء والبـدع أجهل منهم به، فإن سائر أهل الأهواء – كالمعتزلة والخــوارج – مقصّرون فـي معرفـة هـذا، ولكـن المعتزلـة أعلـم بكـثير مـن الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخـوارج أصـدق من الرافضة وأدْيَـن وأورع، بـل الخـوارج لا نعـرف عنهـم أنهـم يتعمّدون الكذب، بل هم من أصدق الناس.

والمعتزلة – مثل سائر الطوائف – فيهـم مـن يكـذب، وفيهـم من يصدق، لكن ليس لهـم مـن العنايـة بالحـديث ومعرفتـه مـا لأهل الحديث والسنة، فإن هؤلاء يتدينون به فيحتاجون إلـى أن يعرفوا ما هو الصدق.

وأهل البدع سلكوا طريقاً أخـر ابتـدعوها اعتمـدوا عليهـا، ولا يذكرون الحـديث، بـل ولا القـرآن فـي أصـولهم إلا للاعتضـاد لا للاعتماد.

والرافضة أقل معرفة وعنايـة بهـذا، إذ كـانوا لا ينظـرون فـي الإسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية: هل توافـق ذلـك أو تخالفه؟ ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصـلة صـحيحة قـط، بـل كل إسناد متصـل لهـم، فلابـد أن يكـون فيـه مـن هـو معـروف بالكذب أو كثرة الغلط.

وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى، فإنه ليس لهـم إسـناد. والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهـل السـنة. والرافضـة مـن أقـل النـاس عنايـة، غـذ كـانوا لا يصـدّقون إلا بمـا يوافـق أهـواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هـواهم. ولهـذا قـال عبـد الرحمـن بـن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم ومـا عليهـم، وأهـل الأهـواء لا يكتبون إلا ما لهم.

ثم إن أوّلهم كانوا كثيري الكذب، فانتقلت أحاديثهم إلى قـوم لا يعرفون الصحيح من السقيم، فلم يمكنهم التمييز إلا بتصديق الجميع أو تكذيب الجميع، والاستدلال على ذلك بـدليل منفصـل غير الإسناد.

فيقال: ما يرويه مثل أبي نُعيم والثعلـبي والنقّـاش وغيرهـم: أتقبلونه مطلقاً؟ أم تردّونه مطلقاً؟ أم تقبلـونه إذا كـان لكـم لا عليكم، وتردّونه إذا كان عليكم؟ فإن تقبلوه مطلقاً، ففـي ذلـك أحـاديث كـثيرة فـي فضـائل أبـي بكـر وعمـر وعثمـان تنـاقض قولكم.

وقد روى أبو نُعيم فـي أول "الحليـة" فـي فضـائل الصـحابة،

وفي كتاب مناقب أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ أحاديث بعضها صحيحة وبعضها ضعيفة، بل منكرة[1]. وكان رجلاً عالماً بالحديث فيما ينقله، لكن هو وأمثاله يرونن ما في الباب، لا يُعرف أنه روى كالمفسِّر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير، والفقيه الذي يذكر الأقوال في الفقه، والمصنِّف الذي يذكر حجج الناس، ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثير من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه، لأنه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعُهدة على القائل لا على الناقل.

وهكذا كثير ممن صنَّف في فضائل العبادات، وفضائل الأوقات وغير ذلك: يذكرون أحاديث كثيرة وهي ضعيفة، بل موضوعة، باتفاق أهل العلم، كما يذكرون أحاديث في فضل صوم رجب كلها ضعيفة، بل موضوعة، عند أهل العلم. ويذكرون صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة منه، وألفية نصف شعبان، وكما يذكرون في فضائل عاشوراء ما ورد من التوسعة على العيال، وفضائل المصافحة والحناء والخضاب والاغتسال ونحو ذلك، ويذكرون فيها صلاة.

وكل هذا كذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لم يصح في عاشوراء إلا فضل صيامه. قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: الحديث الذي يُروى: من وسَّع على عياله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنته؟ فقال: لا أصل له[2].

---

1 () قال الذهبي في ترجمة أبي نعيم الأصبهاني (أحمد بن عبد الله الحافظ) في "ميزان الاعتدال 1/111: "قال الخطيب: رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها منها أنه يطلق في الإجازة أخبرنا – ولا يبين. قلت: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره وهو ضرب من التدليس. وكلام ابن منده في أبي نعيم فظيع لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر؛ بل هما عندي مقبولان، ولا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها". وانظر: لسان الميزان (1/201-202).

2 () ذكر ابن الجوزي هذا الحديث الموضوع – وهو جزء من حديث طويل منسوب إلى أبي هريرة – في الموضوعات (2/109-110) وقال: "موضوع ورجاله ثقات والظاهر أن بعض المتأخرين وضعه وركبه على هذا الإسناد" وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" ونسبه إلى أبي سعيد وضعفه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير" 6/256.
قال أبو عبد الرحمن: رحم الله تعالى المحقق وغفر له، فإن ابن الجوزي رحمه الله تعالى ذكر هذا الحديث الموضوع في كتابه الموضوعات، ولكن ليس في الموضع الذي ذكره المحقق رحمه الله تعالى، حيث إن ابن الجوزي ذكره في ج 2 ص 200-201 ولم يقل: موضوع ورجاله ثقات... وإنما قال: هذا حديث لا يشك عاقل في وضعه.
ولقد أبدع من وضعه وكشف القناع ولم يستحي وأتى فيه المستحيل...

وقد صنَّف في فضائل الصحابة: علي وغيره، غير واحد، مثـل خيثمة بن سليمان الأطرابلسي وغيـره. وهـذا قبـل أبـي نُعيـم. يروي عنه إجازة. وهـذا وأمثـاله جـروا علـى العـادة المعروفـة لأمثالهم ممن يصنف في الأبواب: أنه يروي ما سمعه فـي هـذا الباب.

وهكذا المصنّفون فـي التواريـخ، مثـل "تاريـخ دمشـق" لابـن عساكر وغيره، إذا ذكـر ترجمـة واحـد مـن الخلفـاء الأربعـة، أو غيره يذكر كل ما رواه في ذلك الباب، فيذكر لعليّ ومعاوية من الأحاديث المروية في فضلهما ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب، ولكن لعليّ من الفضائل الثابتة في الصحيحين وغيرهما، ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح، لكـن قـد شـهد مع رسول الله صلّى الله عليه وسـلّم حُنينـاً والطـائف وتبـوك، وحج معه حجة الوداع، وكان يكتـب الـوحي، فهـو ممـن ائتمنـه النبي صلّى الله عليه وسلّم على كتابة الوحي، كما ائتمن غيـره من الصحابة.

فإن كـان المخـالف يقبـل كـل مـا رواه هـؤلاء وأمثـالهم فـي كتبهم، فقد رووا أشـياء كـثيرة تنـاقض مـذهبهم. وإن كـان يـرد الجميع، بطل احتجاجه بمجـرد عـزوه الحـديث بـدون المـذهب إليهم. وإن قال: أقبل ما يوافق مذهبي وأردّ ما يخـالفه، أمكـن منازعه أن يقول له مثل هذا، وكلاهما باطـل، لا يجـوز أن يحتـج على صحة مذهب بمثل هذا، فإنه يُقـال: إن كنـت إنمـا عرفـت صحة هذا الحديث بدون المذهب، فاذكر مـا يـدل علـى صـحته، وإن كنت إنما عرفت صحته لأنه يوافق المذهب، امتنع تصـحيح الحديث بالمذهب، لأنه يكون حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفـة علـى صـحة المـذهب، فيلزم الدَّور الممتنع.

وأيضاً فالمذهب: إن كنت عرفت صحته بدون هـذا الطريـق، لم يلزم صحة هذا الطريق. فإن الإنسان قد يكذب علـى غيـره قولاً، وإن كان ذلك القول حقّـاً، فكـثير مـن النـاس يـروي عـن النبي صلّى الله عليه وسلّم قولاً هو حق فـي نفسـه، لكـن لـم

والمحقق رحمه الله تعالى اعتمد على نقل ابن عراق في "تنـزيه الشريعة" ج 2 ص 105، حيث ذكر ابن عراق قول ابن الجوزي الذي نقله المحقق رحمة الله تعالى على الجميع.

وهذا الحديث الموضوع ذكره ابن حجر في لسان الميزان ج 5 ص 302 والشوكاني في "الفوائد المجموعة" 96-97.

يقله رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فلا يلزم من كون الشيء صدقاً في نفسه أن يكون النبي صلّى الله عليه وسلّم قاله، وإن كنت إنما عرفتَ صحته بهذا الطريق، امتنع أن تعرف صحة الطريق بصحته، لإفضائه إلى الدَّور.

فثبت أنه على التقديرين لا يعلم صحة هذا الحديث لموافقته للمذهب، سواء كان المذهب معلوم الصحة، أو غير معلوم الصحة.

وأيضاً فكل من له أدنى علم وإنصاف يعلم أن المنقولات فيها صدق وكذب، وأن الناس كذبوا في المثالب والمناقب، كما كذبوا في غير ذلك، وكذبوا فيما يوافقه ويخالفه.

ونحن نعلم أنهم كذبوا في كثير مما رووه في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان، كما كذبوا في كثير مما رووه في فضائل عليّ، وليس في أهل الأهواء أكثر كذباً من الرافضة، بخلاف غيرهم، فإن الخوارج لا يكادون يكذبون، بل هم من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم.

وأما أهل العلم والدين فلا يصدقون بالنقل ويكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون، بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي صلّى الله عليه وسلّم وأمته وأصحابه، فيردونها لعلمهم بأنها كذب، ويقبلون أحاديث كثيرة لصحتها، وإن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إما لاعتقادهم أنها منسوخة، أو لها تفسير لا يخالفونه. ونحو ذلك.

فالأصل في النقل أن يُرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه، ومن يشركهم في علمهم عَلِمَ ما يعلمون، وأن يُستدل على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلابد من هذا وهذا. وإلا فمجرد قول القائل: "رواه فلان" لا يَحْتَج به: لا أهل السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتاج بكل حديث رواه كل مصنف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته.

ومجرد عزوه إلى رواية الثعلبي ونحوه ليس دليلاً على صحته باتفاق أهل العلم بالنقل. ولهذا لم يروه أحد من علماء الحديث في شيء من كتبهم التي ترجع الناس إليها في الحديث، لا في الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ولا غير ذلك، لأن كذب مثل هذا لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث.

وإنما هذا عند أهل العلم بمنزلة ظن من يظن من العامة – وبعض من يدخل في غمار الفقهاء – أن النبي صلّى الله عليه

وسلّم كان على أحد المـذاهب الأربعـة، وأن أبـا حنيفـة ونحـوه كانوا من قبل النبي صلّى الله عليه وسلّم، أو كما يظـن طائفـة مـن التركمـان أن حمـزة لـه مغـازٍ عظيمـة وينقلونهـا بينهـم، والعلماء متفقون على أنه لم يشهد إلا بـدراً وأحـداً وقُتـل يـوم أحد، ومثل ما يظن كثير من الناس أن فـي مقـابر دمشـق مـن أزواجـالنبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم أم سـلمة وغيرهـا، ومـن أصحابه أُبَيّ بن كعب، وأويس القُرني وغيرهما.

وأهل العلم يعلمون أن أحداً من أزواج النبي صلّى الله عليــه وسلّم لم يقدم دمشق، ولكن في الشام أسماء بنـت يزيـد بـن السكن الأنصاري، وكان أهل الشام يسـمونها أم سـلمة، فظـن الجهّال أنها أم سلمة زوج النبي صلّى اللـه عليـه وسـلّم. وأبـي بن كعب مات بالمدينة، وأويس تابعي لم يقدم الشام.

ومثل من يظن من الجهّال أن قبر عليّ بباطن النجف. وأهـل العلم – بالكوفة وغيرها – يعلمون بطلان هذا، ويعلمون أن عليّاً ومعاوية وعمرو بن العاص كـل منهـم دفـن فـي قصـر الإمـارة ببلده، خوفاً عيه من الخوارج أن ينبشوه؛ فـإنهم كـانوا تحـالفوا على قتل الثلاثة، فقتلوا عليّاً وجرحوا معاوية.

وكان عمرو بن العاص قـد اسـتخلف رجلاً يقـال لـه خارجـة، فضربه القاتـل يظنـه عَمْـرًا فقتلـه، فتـبين أنـه خارجـة، فقـال: أردت عمراً وأراد الله خارجة، فصار مثلاً.

ومثل هـذا كـثير ممـا يظنـه كـثير مـن الجهّـال. وأهـل العلـم بالمنقولات يعلمون خلاف ذلك.

الوجه الثاني: أن نقول: فـي نفـس هـذا الحـديث مـا يـدل على أنه كذب من وجوه كثيرة؛ فإن فيه أن رسـول اللـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم لَمّـا كـان بغـدير يـدعى خُمّـاً نـادى النـاس فاجتمعوا، فأخذ بِيَدَيْ عليّ وقال: من كنت مولاه فعليّ مــولاه، وأن هذا قد شاع وطار بالبلاد، وبلـغ ذلـك الحـارث بـن النعمـان الفهري، وأنه أتى النبي صلّى الله عليه وسلّم علـى نـاقته وهـو في الأبطح، وأتى وهو في ملأ من الصحابة، فذكر أنهـم امتثلـوا أمره بالشهادتين والصـلاة والزكـاة والصـيام والحـج، ثـم قـال: "ألم ترض بهذا حتى رفعت بضَبْعَي ابـن عمـك تفضّـله علينـا؟، وقلتَ: من كنت مولاه فعليّ مـولاه؟ وهـذا منـك أم مـن اللـه؟ فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: "هو من أمر الله".

فولّى الحارث بن النعمان يريد راحلته، وهو يقـول: اللهـم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو

ائتنا بعذاب أليم، فما وصل إليها حتى رماه الله بحجـر، فسـقط علـى هـامته، وخـرج مـن دبـره فقتلـه، وأنـزل اللـه: **{ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ، لِّلْكَافِرِينَ }** [المعارج: 1، 2] الآية.

يقال لهؤلاء الكذَّابين: أجمـع النـاس كلهـم علـى أن مـا قـاله النبي صلّى الله عليه وسلّم بغدير خُـم كـان مرجعـه مـن حجـة الوداع. والشيعة تسلّم هذا، وتجعل ذلك اليوم عيداً وهـو اليـوم الثامن عشر من ذي الحجة. والنبي صلّى الله عليـه وسـلّم لـم يرجع إلى مكة بعد ذلك، بل رجع من حجة الوداع إلـى المدينـة، وعاش تمام ذي الحجة والمحرم وصفر، وتـوفى فـي أول ربيـع الأول.

وفي هذا الحديث يذكر أنه بعد أن قال هذا بغـدير خُـم وشـاع في البلاد، جـاءه الحـارث وهـو بالأبطـح، والأبطـح بمكـة، فهـذا كذب جاهل لم يعلم متى كانت قصة غدير خُم.

وأيضاً فإن هذه السورة – سورة سأل سـائل – مكّيّـة باتفـاق أهل العلم، نزلت بمكة قبل الهجرة، فهذه نزلت قبل غدير خُـم بعشر سنين أو أكثر من ذلك، فكيف تكون تزلت بعده؟.

وأيضاً قوله: **{ وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَـقَّ مِنْ عِندِكَ }** [الأنفـال: 32] فـي سـورة الأنفـال، وقـد نزلـت عقيب بدر بالاتفاق قبل غدير خُم بسنين كثيرة، وأهـل التفسـير متفقون على أنها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبي صـلّى الله عليه وسلّم قبل الهجرة، كأبي جهل وأمثاله، وأن الله ذكّـر نبيَّه بما كانوا يقولـونه بقـوله: **{ وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُـمَّ إِن كَـانَ هَـذَا هُوَ الْحَـقَّ مِـنْ عِنـدِكَ فَـأَمْطِرْ عَلَيْنَـا حِجَـارَةً مِّـنَ السَّـمَاءِ }** أي اذكـر قـولهم، كقـوله: **{ وَإِذْ قَـالَ رَبُّـكَ لِلْمَلاَئِكَةِ }** [البقرة: 30]، **{ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِـكَ }** [آل عمران: 121]، ونحو ذلك: يأمره بأن يذكر كل ما تقدّم. فـدلّ على أن هذا القول كان قبل نزول هذه السورة.

وأيضـاً فـإنهم لمـا اسـتفتحوا بيَّـن اللـه أنـه لا ينـزّل عليهـم العذاب ومحمـد صـلّى اللـه عليـه وسـلّم فيهـم، فقـال: **{ وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِـنْ عِنـدِكَ فَـأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }** [الأنفال: 32]، ثم قال الله تعالى: **{ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَـذِّبَهُمْ وَأَنـتَ فِيهِـمْ وَمَـا كَـانَ اللَّـهُ مُعَـذِّبَهُمْ وَهُـمْ يَسْـتَغْفِرُونَ }** [الأنفال: 33] واتفق الناس على أن أهل مكة لم تنـزل عليهـم حجارة من السماء لما قالوا ذلك، فلو كـان هـذا آيـة لكـان مـن

جنس آية أصحاب الفيل، ومثل هذا مما تتوفر الهمم والـدواعي على نقله.

ولو أن الناقل طائفة من أهل العلم، فلمـا كـان هـذا لا يرويـه أحـد مـن المصـنّفين فـي العلـم: لا المسـند، ولا الصـحيح، ولا الفضائل، ولا التفسير، ولا السير ونحوها، إلا ما يُروى بمثل هـذا الإسناد المنكر – عُلم أنه كذب وباطل.

وأيضاً فقد ذكر في هذا الحديث أن هـذا القائـل أمـر بمبـاني الإسلام الخمس، وعلى هذا فقد كان مسلماً فإنه قال: فقبلناه منك. ومن المعلـوم بالضـرورة أن أحـداً مـن المسـلمين علـى عهد النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يصبه هذا.

وأيضاً فهذا الرجل لا يُعرف في الصحابة، بـل هـو مـن جنـس الأسماء التي يذكرها الطرقية، من جنـس الأحـاديث الـتي فـي سيرة عنتر ودلهمة.

وقد صنّف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الذين ذُكروا في شيء من الحديث، حتى في الأحاديث الضعيفة، مثل كتـاب "الاسـتيعاب" لابـن عبـد الـبر، وكتـاب ابـن منـده، وأبـي نعيـم الأصبهاني، والحافظ أبي موسى، ونحـو ذلـك. ولـم يـذكر أحـدٌ منهـم هـذا الرجـل، فعُلـم أنـه ليـس لـه ذكـر فـي شـيء مـن الروايـات، فـإن هـؤلاء لا يـذكرون إلا مـا رواه أهـل العلـم، لا يـذكرون أحـاديث الطرقيـة، مثـل "تنقّلات الأنـوار" للبكـري الكذّاب وغيره.

الوجه الثالث: أن يُقـال: أنتـم ادّعيتـم أنكـم أثبتـم إمـامته بالقرآن، والقرآن ليس في ظاهره ما يدل على ذلك أصلاً؛ فإنه قال: **{ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِـن رَّبِّـكَ }** [المائـدة: 67]. وهـذا اللفظ عام في جميع ما أنزل إليه من ربِّـه، لا يـدل علـى شـيء معيَّن.

فدعوى المدّعي أن إمامة عليّ هـي ممـا بلّغهـا، أو ممـا أمـر بتبليغها لا تثبت بمجرد القرآن؛ فإن القرآن ليس فيه دلال علـى شيء معين، فإن ثبـت ذلـك بالنقـل كـان ذلـك إثباتـاً بـالخبر لا بالقرآن فمن ادَّعى أن القرآن يدلّ على أنّ إمامة عليّ مما أمر بتبليغه، فقد افـترى علـى القـرآن، فـالقرآن لا يـدل علـى ذلـك عموماً ولا خصوصاً.

الوجه الرابع: أن يُقال: هذه الآية، مع مـا عُلـم مـن أحـوال النبي صلّى الله عليه وسلّم، تدل على نقيض ما ذكروه، وهو أن الله لم ينـزّلها عليه، ولم يأمره بها، فإنهـا لـو كـانت ممـا أمـره

الله بتبليغه، لبلّغه، فإنه لا يعصي الله في ذلك.

ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها: "من زعم أن محمداً كتم شيئاً من الوحي فقد كذب، والله تعالى يقول: **{ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ }** [المائدة: 67].

لكن أهل العلم يعلمون بالاضطرار أن النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يبلّغ شيئاً من إمامة عليّ، ولهم على هذا طرق كثيرة يثبتون بها هذا العلم.

منها: أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله. فلو كان له أصل لنُقل، كما نُقل أمثاله من حديثه، لا سيما مع كثرة ما يُنقل في فضائل عليّ، من الكذب الذي لا أصل، فكيف لا يُنقل الحق الصدق الذي قد بُلّغ للناس؟!.

ولأن النبي صلّى الله عليه وسلّم أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

ومنها: أن النبي صلّى الله عليه وسلّم لَمّا مات، وطلب بعض الأنصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، فأنكر ذلك عليه، وقالوا: الإمارة لا تكون إلا في قريش، وروى الصحابة في مواطن متفرقة الأحاديث عن النبي صلّى الله عليه وسلّم في أن: "الإمامة في قريش"[1].

ولم يرو واحد منهم: لا في ذلك المجلس ولا غيره، ما يدل على إمامة عليّ.

---

1 () الحديث بلفظ "الأئمة من قريش" ذكره الألباني في "إرواء الغليل" 2/298-301 (حديث رقم 520) وقال: صحيح، ورد من حديث جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك وعليّ بن أبي طالب وأبو برزة الأسلمي" ثم تكلم على طرقه المختلفة. والحديث عن أنس رضي الله عنه مطولاً في المسند (ط. الحلبي) 3/129 وأوله: "الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق ولكم مثل ذلك.. الحديث" وقال السيوطي عنه: "حم = مسند أحمد، ن = سنن النسائي، الضياء المقدسي" وصححه الألباني، وقال في "إرواء الغليل" إن الطيالسي أخرجه في مسنده وابن عساكر وأبو نعيم في "الحلية" والبيهقي في سننه.. إلخ.
وأما حديث عليّ رضي الله عنه فأوله: "الأئمة من قريش، أبرارها أمراء أبرارها وفجارها أمراء فجارها... الحديث. وقال السيوطي إن البيهقي والحاكم أخرجاه، وذكر الألباني أنه في "المستدرك" 4/75-76 وفي المعجم الصغير للطبراني (ص 85) وفي "مجمع الزوائد" 5/192 وفي غير ذلك، وهو صحيح عند الألباني أيضاً. وحديث أبي برزة في المسند (ط. الحلبي) 4/421، 424، وذكره الألباني في "السنة" لابن أبي عاصم (رقم 9، 10، 1029).

وبايع المسلمون أبا بكر، وكان أكثر بني عبد مناف – من بني أمية وبني هاشم وغيرهم – لهم ميل قوي إلى عليّ بن أبي طالب يختارون ولايته، ولم يذكر أحد منهم هذا النص. وهكذا أُجري الأمر في عهد عمر وعثمان، وفي عهده أيضاً لَمّا صارت له ولاية، ولم يذكر هو ولا أحدٌ من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النص، وإنما ظهر هذا النص بعد ذلك.

وأهل العلم بالحديث والسّنة الذين يتولّون عليّاً ويحبّونه، ويقولون: إنه كان الخليفة بعد عثمان، كأحمد بن حنبل وغيره من الأئمة، قد نازعهم في ذلك طوائف من أهل العلم وغيرهم، وقالوا: كان زمانه فتنة واختلاف بين الأئمة، لم تتفق المة فيه لا عليه ولا على غيره.

وقال طوائف من الناس كالكرّامية: بل هو كان إماماً ومعاوية إماماً، وجوَّزوا أن يكون للناس إمامان للحاجة. وهكذا قالوا في زمن ابن الزبير ويزيد، حيث لم يجدوا الناس اتفقوا على إمام.

وأحمد بن حنبل، مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث، احتج على إمامة علي بالحديث الذي في السنن: **"تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم تصير مُلكاً"**[1]. وبعض الناس ضعّف هذا الحديث، لكن أحمد وغيره يثبتونه.

فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة عليّ، فلو ظفروا بحديث مسندٍ أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به.

فعُلم أن ما تدّعيه الرافضة من النصّ، هو مما لم يسمعه أحدٌ من أهل العلم بأقوال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لا قديماً ولا حديثاً.

ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة.

وقد جرى تحكيم الحكمين، ومعه أكثر الناس، فلم يكن في المسلمين من أصحابه ولا غيرهم من ذكر هذا النص، مع كثرة

---

1 () الحديث في سنن أبي داود 4/293 (كتاب السنة، باب في الخلفاء)، سنن الترمذي 3/341 (كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة) وقال الترمذي: (هذا حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ولا نعرفه إلا من حديثه المستدرك للحاكم 3/71.
وتكلم الأستاذ محب الدين الخطيب (المنتقى من منهاج الاعتدال ص 57 ت 2) على سند الحديث وبيّن ضعفه وأشار إلى عدم تصحيح ابن العربي له في العواصم من القواصم، ص 201، القاهرة 1371، ولكن الألباني صحح الحديث في "صحيح الجامع الصغير" 3/118 .

شيعته، ولا فيهم من احتج به، في مثل هذا المقام الـذي تتـوفر فيه الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النص[1].

ومعلوم أنه لو كان النصّ معروفاً عند شيعة عليّ – فضلاً عن غيرهم – لكانت العادة المعروفة تقتضي أن يقول أحدهم: هـذا نص رسول الله صـلّى اللـه عليـه وسـلّم علـى خلافتـه، فيجـب تقديمه على معاوية.

وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين، لو علم أن النبي صلّى الله عليه وسلّم نصّ عليه لـم يسـتحلّ عزلـه، ولـو عزلـه لكان من أنكر عزله عليـه يقـول: كيـف تعـزل مـن نـصّ النـبي صلّى الله عليه وسلّم على خلافته؟.

وقد احتجّوا بقوله صلّى اللـه عليـه وسـلّم: **"تقتل عمّـاراً الفئة الباغيـة"** وهـذا الحـديث خـبر واحـد أو اثنيـن أو ثلاثـة ونحوهم، وليس هذا متواتراً[2]. والنص عند القائلين به متـواتر، فيا لله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شـيعة علـيّ بـذلك الحديث، ولم يحتج أحد منهم بالنص؟.

الفصل الثالث
الرد على المدَّعي بأن إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة
هو دليل على إمامة عليّ من هذا الوجه

قال الرافضي: "البرهان الثالث: قـوله تعـالى: **{ الْيَـوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا }** [المائدة: 3]. روى أبو نُعيـم بإسـناده إلـى أبـي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلّى اللـه عليـه وسـلّم دعا الناس إلى غـدير خُـم، وأمـر بإزالـة مـا تحـت الشـجر مـن الشوك، فقام فدعا عليّـاً، فأخـذ بضَـبْعيه فرفعهمـا، حـتى نظـر الناس إلى بياض إبطي رسول الله صلّى الله عليه وسـلّم، ثـم لـم يتفرّقـوا حـتى نزلـت هـذه الآيـة: **{ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُـمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِـي وَرَضِـيتُ لَكُـمُ الإِسْـلاَمَ**

---

1 () انظر "العواصم من القواصم" لابن العربي (ط. دار الكتب السلفية، القاهرة، 1405هـ) ص 175-182، للوقوف على حقيقة التحكيم (م).

2 () انظر: البخاري 1/93، 4/21، مسلم 4/2235-2236 المسند (ط. المعارف) الأرقام: 6499، 6500، 6538، 6926، 6927 وصحح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله هذه الأحاديث كلها وتكلم عليها.

دِينًا } [المائدة: 3]. فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، وبالولاية لعليٍّ من بعدي. ثم قال: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم والِ من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله"[1].

والجواب من وجوه: أحدها: أن المستدلّ عليه بيان صحة الحديث. ومجرد عزوه إلى رواية أبي نُعيم لا تفيد الصحة باتفاق الناس: علماء السنة والشيعة؛ فإن أبا نعيم روى كثيراً من الأحاديث التي هي ضعيفة، بل موضوعة، باتفاق علماء أهل الحديث: السنة والشيعة. وهو وإن كان حافظاً كثير الحديث واسع الرواية، لكن روى، كما عادة المحدِّثين أمثاله يروون جميع ما في الباب، لأجل المعرفة بذلك، وإن كان لا يُحتج من ذلك إلا ببعضه.

والناس في مصنّفاتهم: منهم من لا يروي عمَّن يعلم أنه يكذب، مثل مالك، وشُعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل؛ فإن هؤلاء لا يروون عن شخص ليس بثقة عندهم، ولا يروون حديثاً يعلمون أنه عن كذّاب، فلا يروون أحاديث الكذّابين الذين يُعرفون بتعمد الكذب، لكن قد يتفق فيما يروونه ما يكون صاحبه أخطأ فيه.

وقد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم، لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك، ليُعتبر بها ويُستشهد بها، فإنه قد يكون لذلك الحديث ما يشهد له أنه محفوظ، وقد يكون له ما يشهد بأنه خطأ، وقد يكون صاحبها كذّبها في الباطن، ليس مشهوراً بالكذب، بل يروي كثيراً من الصدق، فيُروى حديثه.

وليس كل ما رواه الفاسق يكون كذباً، بل يجب التبيّن في خبره كما قال تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا }** [الحجرات: 6] الآية، فيُروى لتنظر سائر الشواهد: هل تدل على الصدق أو الكذب؟.

وكثير من المصنِّفين يعزّ عليه تمييز ذلك على وجهه، بل

---

1 () حديث الموالاة صحيح، ولكن الزيادة: "وانصر من نصره، واخذل من خذله" لا أساس لها من الصحة، وقد تكلم العلامة الألباني حول أحاديث الموالاة وصححها في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ج 4 ص 330-344. وقال عن تلك الزيادة: ففي ثبوته عندي وقفة، لعدم ورود ما يجبر ضعفه. (م).

يعجز عن ذلك، فيروي ما سمعه كما سمعه، والدّرْكُ على غيره لا عليه وأهل العلم ينظرون في ذلك وفي رجاله وإسناده.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات. وهذا يعرفه أهل العلم بالحديث، والمرجع إليهم في ذلك. ولذلك لا يوجد هذا في شيء من كتب الحديث التي يرجع إليها أهل العلم بالحديث.

الوجه الثالث: أنه قد ثبت في الصحاح والمساند والتفاسير أن هذه الآية نزلت على النبي صلّى الله عليه وسلّم وهو واقف بعرفة، وقال رجل من اليهود لعمر بن الخطاب: يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتّخذنا ذلك اليوم عيداً. فقال له عمر: وأيّ آية هي؟ قال: قوله: **{ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا }** [المائدة: 3] فقال عمر: إني لأعلم أي يوم نزلت، وفي أي مكان نزلت. نزلت يوم عرفة بعرفة، ورسول الله صلّى الله عليه وسلّم واقف بعرفة. وهذا مستفيض من وجوه آخر، وهو منقول في كتب المسلمين: الصحاح والمساند والجوامع والسير والتفسير وغير ذلك[1].

وهذا اليوم كان قبل يوم غدير خُم بتسعة أيام؛ فإنه كان يوم الجمعة تاسع ذي الحجة، فكيف يُقال: إنها نزلت يوم الغدير؟!.

الوجه الرابع: أن هذه الآية ليس فيها دلالة على عليٍّ ولا إمامته بوجه من الوجوه، بل فيها إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة على المؤمنين، ورضا الإسلام ديناً. فدعوى المدَّعي أن القرآن يدل على إمامته من هذا الوجه كذب ظاهر.

وإن قال: الحديث يدلّ على ذلك.

فيقال: الحديث إن كان صحيحاً، فتكون الحجة من الحديث لا من الآية. وإن لم يكن صحيحاً، فلا حجة في هذا ولا في هذا.

فعلى التقديرين لا دلالة في الآية على ذلك. وهذا مما يبيّن به كذب الحديث؛ فإن نزول الآية لهذا السبب، وليس فيها ما يدل

---

1 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في: البخاري 1/14 (كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه) 6/50 (كتاب التفسير، سورة المائدة)؛ مسلم 4/2312-2313 (كتاب التفسير، حديث رقم 3، 4، 5)، سنن الترمذي 4/316 (كتاب التفسير، سورة المائدة)، سنن النسائي 8/100 (كتاب الإيمان وشرائعه، باب زيادة الإيمان)، المسند (ط. المعارف) 1/237؛ تفسير ابن كثير 3/24.

عليه أصلاً، تناقضُ.

الوجه الخامس: أن هذا اللفظ، وهو قوله: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله" كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث[1].

وأما قوله: "من كنت مولاه فعليٌّ مولاه" فلهم فيه قولان، وسنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه.

الوجه السادس: أن دعاء النبي صلّى الله عليه وسلّم مُجاب، وهذا الدعاء ليس بمجابٍ. فعُلم أنه ليس من دعاء النبي صلّى الله عليه وسلّم، فإنه من المعلوم أنه لَمّا تولّى كان الصحابة وسائر المسلمين ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا معه، وصنف قاتلوه، وصنف قعدوا عن هذا وهذا. وأكثر السابقين الأوّلين كانوا من القعود. وقد قيل: إن بعض السابقين الأوّلين قاتلوه. وذكر ابن حزم أن عمّار بن ياسر قتله أبو الغادية، وأن أبا الغادية هذا من السابقين، ممن بايع تحت الشجرة. وأولئك جميعهم قد ثبت في الصحيحين أنه لا يدخل النار منهم أحد.

ففي صحيح مسلم وغيره عن جابر، عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: **"لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة"**[2].

وفي الصحيح أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار. فقال: **"كذبت، إنه شهد بدراً والحديبية"**[3].

---

1 () كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغفر له ليس على إطلاقه، بل خالفه كثير من المحدثين في ذلك، وسيأتي الكلام مفصلاً في "الفصل الثاني" من "الباب الثاني" من هذا الكتبا. (م).

2 () الحديث بهذه الألفاظ في: المسند (ط. الحلبي) 3/350 إلا أن فيه: أحد ممن بايع.
وجاء الحديث عن أم مبشر رضي الله عنهما في: مسلم 4/1942 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة).
وجاء الحديث عن حفصة في:
سنن ابن ماجه 2/1431 (كتاب الزهد، باب ذكر البعث). وذكر أحمد رواية مسلم في مسنده (ط. الحلبي) 6/420. وذكر روايتين أخريين بألفاظ مقاربة أو فيهما: لا يدخل النار أحد – وفي رواية: رجل – شهد بدراً والحديبية): 3/396، 6/285، 362 .

3 () الحديث – مع اختلاف يسير في الألفاظ – عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه في: مسلم 4/1942 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة)، المسند (ط. الحلبي) 6/326.

وحاطب هذا هو الذي كاتب المشركين بخبر النبي صلّى الله عليه وسلّم، وبسبب ذلك نزل: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ }** [الممتحنة: 1] الآية، وكان مسيئاً إلى مماليكه، ولهذا قال مملوكه هذا القول، وكذّبه النبي صلّى الله عليه وسلّم، وقال: **"إنه شهد بدراً والحديبية"** وفي الصحيح: **"لا يدخل النار أحدٌ بايع تحت الشجرة"**.

وهؤلاء فيهم من قاتل عليّاً، كطلحة والزبير، وإن كان قاتل عمّار فيهم فهو أبلغ من غيره.

وكان الذين بايعوه تحت الشجرة نحو ألف وأربعمائة، وهم الذين فتح الله عليهم خيبر، كما وعدهم الله بذلك في سورة الفتح، وقسَّمها بينهم النبي صلّى الله عليه وسلّم على ثمانية عشر سهماً، لأنه كان فيهم مائتا فارس، فقسَّم للفارس ثلاثة أسهم: سهماً له، وسهمين لفرسه، فصار لأهل الخيل ستمائة سهم، ولغيرهم ألف ومائتا سهم. هذا هو الذي ثبت في الأحاديث الصحيحة[1]، وعليه أكثر أهل العلم، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وقد ذهب طائفة إلى أنه أَسْهَم للفارس سهمين، وأن الخيل كانت ثلاثمائة، كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة.

وأما عليّ فلا ريب أنه قاتل معه طائفة من السابقين الأوَّلين، كسهل بن حنيف، وعمّار بن ياسر. لكن الذين لم يقاتلوا معه كانوا أفضل؛ فإن سعد بن أبي وقاص لم يقاتل معه، ولم يكن قد بقي من الصحابة بعد عليّ أفضل منه. وكذلك محمد بن مسلمة من الأنصار، وقد جاء في الحديث: **"أن الفتنة لا تضره"**[2] فاعتزل. وهذا مما استُدل به على أن القتال كان قتال فتنة بتأويل، لم يكن من الجهاد الواجب ولا المستحب.

وعليّ – ومن معه – أولى بالحق من معاوية وأصحابه، كما ثبت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: **"تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق"**[3] فدلّ هذا الحديث على أن عليّاً أولى بالحق ممن قاتله؛ فإنه هو الذي قتل الخوارج لَمّا افترق

---

1 () انظر تفسير ابن كثير للآية (ط. الشعب) 7/308-309 وقد ذكر الأحاديث الواردة في هذا الأمر. وسبق الحديث فيما مضى ص 61 .

2 () الحديث في سنن أبي داود 4/300 (كتاب السنة، باب النهي عن سب أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم).

المسلمون، فكان قوم معـه وقـوم عليـه. ثـم إن هـؤلاء الـذين قاتلوه لم يُخذلوا، بل ما زالوا منصورين يفتحون البلاد ويقتلـون الكفّار.

وفي الصحيح عن النبي صلّى الله عليه وسـلّم أنـه قـال: **"لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحـق، لا يضـرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة"**[1] قـال معاذ بن جبل: "وهم بالشام".

وفي مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلّى الله عليـه وسـلّم أنـه قـال: **"لا يزال أهـل الغـرب ظـاهرين حـتى تقـوم الساعة"**[2] قال أحمد بن حنبل وغيره: "أهل الغرب هـم أهـل الشام".

وهذا كما ذكروه؛ فإن كل بلد له غرب وشرق، والاعتبـار فـي لفظ النبي صلّى الله عليه وسلّم بغرب مـدينته، ومـن الفـرات هو غرب المدينة، فالبيرة[3] ونحوها علـى سـمت المدينـة، كمـا

---

3 () الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في: مسلم 2/745-746 (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم)، سنن أبي داود 4/300 (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة)، المسند (ط. الحلبي) 3/32، 48 .

1 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن المغيرة بن شعبة، وعقبة بن عامر، وثوبان، وجابر بن عبد الله، ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم – رضي الله عنهم – في أربعة مواضع في: البخاري 4/85 (كتاب فرض الخمس، باب فإن لله خمسه)، 4/207 (كتاب المناقب، باب حدثني محمد بن المثنى، حدثنا معاذ باب رقم 28) 9/101 (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون وهم أهل العلم) 9/136 (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {إنما قولنا لشيء}.
والحديث في: مسلم 1/137 (كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد صلّى الله عليه وسلّم)، 3/1523-1525 (كتاب الإمارة، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين...).
وسنن أبي داود 3/8 (كتاب الجهاد، باب في دوام الجهاد) وهو عن عمران بن حصين رضي الله عنه، 4/138-139 (كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها).
وسنن الترمذي (3/342 (كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المضلين)، والحديث في سنن ابن ماجه والدارمي ومواضع كثيرة في مسند أحمد.

2 () الحديث عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في: مسلم 3/1525 (كتاب الإمارة، باب لا تزال طائفة..). قال النوري في شرحه على مسلم 14/68؛ (.. وقال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث آخر: هم ببيت المقدس. وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك).

أن حرّان[1] والرَّقَّة[2] وسُمَيْسَاط[3] ونحوها على سمت مكة. ولهذا يُقال: إن قبلة هؤلاء أعدل القبل، بمعنى أنك تجعل القطب الشمالي خلف ظهرك، فتكون مستقبل الكعبة، فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة إلى آخر الأرض، وأهل الشام أولا هؤلاء.

والعسكر الذين قاتلوا مع معاوية ما خُذِلوا قط، بل ولا في قتال عليّ. فكيف يكون النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "للهم اخذل من خذله وانصر من نصره" والذين قاتلوا معه لم يُنصروا على هؤلاء، بل الشيعة الذين تزعمون أنهم مختصّون بعليّ ما زالوا مخذولين مقهورين لا يُنصرون إلا مع غيرهم: إما مسلمين وإما كفّار، وهم يدّعون أنهم أنصاره، فأين نصر الله لمن نصره؟! وهذا وغيره مما يبيّن كذب هذا الحديث.

الفصل الرابع
الرد على من روى عن ابن عباس حديث وقوع النجم في دار عليّ

قال الرافض: "البرهان الرابع: قوله تعالى: **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُم وَمَا غَوَى}** [النجم: 1-2] روى الفقيه عليّ بن المغازلي الشافعي[4] بإسناده عن ابن عباس، قال: كنت جالساً مع فتية من بني هاشم عند النبي صلّى الله عليه وسلّم إذ انقضّ كوكبٌ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "من انقض هذا النجم في منزله، فهو الوصي من بعدي" فقام فتية من بني هاشم، فنظروا، فإذا الكوكب قد

---

3 () قال ياقوت في "معجم البلدان": "البيرة في عدة مواضع منها بلد قرب سُمَيْساط بين حلب والثغور الرومية، وهي قلعة حصينة".

1 () قال ياقوت في "معجم البلدان": "هي مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور وهي قصبة ديار مضر، بينهما وبين الرُّها يوم وبين الرقة يومان".

2 () قال ياقوت: "الرّقّة: بفتح أوله وثانيه وتشديده.. وهي مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حرّان ثلاثة اثام، معدودة في بلاد الجزيرة، لأنها من جانب الفرات الشرقي".

3 () قال ياقوت في "معجم البلدان": "سُمَيْسَاط: بضم أوله وفتح ثانيه ثم ياء من تحت ساكنةوسين أخرى ثم بعد الألف طاء مهملة، مدينة على شاطئ الفرات في طرف بلاد الروم على غربي الفرات".

4 () في كتابه "مناقب الإمام علي" ص 266 و 310 (م).

انقضّ في منـزل عليّ، قالوا: يا رسول الله قد غويت في حـب علـيّ، فـأنزل اللـه تعـالى: **{وَالنَّجْـمِ إِذَا هَـوَى، مَـا ضَـلَّ صَاحِبُكُم وَمَا غَوَى}** [النجم: 1-2].

والجواب من وجـوه: أحـدها: المطالبـة بصـحته، كمـا تقـدم. وذلك أن القول بلا علم حرام بالنص والإجماع.

قال تعالى: **{ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْـمٌ }** [الإسـراء: 36].

وقال: **{ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَـرَ مِنْهَـا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِـاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِـهِ سُـلْطَانًا وَأَن تَقُولُـواْ عَلَـى اللّـهِ مَـا لاَ تَعْلَمُونَ }** [الأعراف: 33].

وقال: **{ هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ }** [آل عمران: 66].

وقال: **{ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْـمٍ }** [الحج: 3].

وقال: **{ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْـرِ سُـلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا }** [غافر: 35].

والسلطان الذي أتاهم هو الحجـة الآتيـة مـن عنـد اللـه، كمـا قال: **{ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّـمُ بِمَـا كَـانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ }** [الروم: 35].

وقـال: **{ أَمْ لَكُـمْ سُـلْطَانٌ مُّبِيـنٌ، فَـأْتُوا بِكِتَـابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }** [الصافات: 156، 157].

وقال: **{ إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَـمَّيْتُمُوهَا أَنْتُـمْ وَآبَـاءُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ }** [النجم: 23].

فمـا جـاءت بـه الرسـل عـن اللـه فهـو سـلطان، فـالقرآن سلطان، والسنة سلطان, لكـن لا يعـرف أن النـبي صـلّى اللـه عليه وسلّم جاء به إلا بالنقل الصادق عن الله، فكـل مـن احتـج بشيء منقول عن النبي صلّى الله عليه وسـلّم فعليـه أن يعلـم صحته، قبل أن يعتقد مـوجبه ويسـتدل بـه. وإذا احتـج بـه علـى غيره، فعليه بيـان صـحته، وإلا كـان قـائلاً بلا علـم، مسـتدلاً بلا علم.

وإذا عُلم أن في الكتب المصنَّفة في الفضائل مـا هـو كـذب، صـار الاعتمـاد علـى مجـرد مـا فيهـا، مثـل الاسـتدلال بشـهادة الفاسق، الذي يصدق تارة ويكذب أخـرى. بـل لـو لـم يُعلـم أن فيها كذباً، لم يفدنا علماً حتى نعلم ثقة من رواها.

وبيننا وبين الرسول مئون من السنين، ونحن نعلم بالضرورة أن فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقاً وكذباً. وقد رُوي عنه أنه قال: سيُكذب عليّ، فإن كان هذا الحديث صدقاً، فلابد أن يُكذَّب عليه، وإن كان كذباً فقد كذب عليه. وإن كان كذلك لم يجز لأحد أن يحتج في مسألة فرعية بحديث حتى يبيِّن ما به يثبت، فكيف يحتج في مسائل الأصول، التي يقدح فيها في خيار القرون وجماهير المسلمين وسادات أولياء الله المقرَّبين، بحيث لا يعلم المحتج به صدقه؟

وهو لو قيل له: أتعلم أن هذا وقع؟ فإن قال: أعلم ذلك، فقد كذب. فمن أين يعلم وقوعه؟ ويُقال له: من أين علمت صدق ذلك، وذلك مما لا يُعرف إلا بالإسناد ومعرفة أحوال الرواة؟ وأنت لا تعرفه، ولو أنك عرفته لعرفت أن هذا كذب.

وإن قال: لا أعلم ذلك. فكيف يسوغ لك الاحتجاج بما لا تعلم صحته؟

الثاني: أن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث. وهذا المغازلي ليس من أهل الحديث، كأبي نعيم وأمثاله، ولا هو أيضاً من جامعي العلم الذي يذكرون ما غالبه حق وبعضه باطل، كالثعلبي وأمثاله، بل هذا لم يكن الحديث من صنعته، فعمد إلى ما وجده من كتب الناس من فضائل عليّ فجمعها، كما فعل أخطب خوارزم، وكلاهما لا يعرف الحديث، وكل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة، ما لا يخفى أنه كذب على أقل علماء النقل والحديث.

ولسنا نعلم أن أحدهما يتعمد الكذب فيما ينقله، لكن الذي تيقّناه أن الأحاديث التي يروونها فيها ما هو كذب كثير باتفاق أهل العلم، وما قد كذبه الناس قبلهم، وهما – وأمثالهما – قد يروون ذلك ولا يعلمون أنه كذب، وقد يعلمون أنه كذب. فلا أدري هل كانا من أهل العلم بأن هذا كذب؟ أو كانا مما لا يعلمان ذلك؟.

وهذا الحديث ذكره الشيخ أبو الفرج في "الموضوعات"[1] لكن بسياق آخر[2]، من حديث محمد بن مروان، عن الكلبي،

---

1 () 1/372-373.
قال أبو عبد الرحمن: انظر: ميزان الاعتدال (2/45)، لسان الميزان (2/449)، اللآلئ للسيوطي (1/357-358).

2 () ذكر ابن الجوزي سياقاً طويلاً يبدأ بقوله: حدثت عن عبد الله بن الحسين.. إلخ.

عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: لما عرج بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم إلى المساء السابعة، وأراه الله من العجائب في كل سماء فلما أصبح جعل يحدِّث الناس عن عجائب ربّه[1]، فكذَّبه من أهل مكة من كذّبه، وصدّقه من صدّقه، فعند ذلك انقضّ نجم من السماء، فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: في دار من وقع هذا النجم[2] فهو خليفتي من بعدي، فطلبوا[3] ذلك النجم فوجوده في دار عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. فقال أهل مكة: ضلّ محمد وغوى، وهوى أهل بيته[4] ومال إلى ابن عمّه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فعند ذلك نزلت هذه السورة: **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُم وَمَا غَوَى}**[5] [النجم: 1-2].

قال أبو الفرج[6]: "هذا حديث موضوع لا شك فيه، وما أبرد الذي وضعه، وما أبعد ما ذكر، وفي إسناده ظلمات منها أبو صالح وكذلك[7] الكلبي ومحمد بن مروان السّدي، والمتهم به الكلبي. قال أبو حاتم بن حبّان: كان الكبي من الذين يقولون: إنّ عليّاً لم يمت، وأنه يرجع إلى الدنيا، وإن رأوا سحابةً قالوا: أمير المؤمنين فيها. لا يحل الاحتجاج به. قال: والعجب[8] من تغفيل[9] من وضع هذا الحديث، كيف رتّب ما لا يصح في المعقول[10] من أن النجم يقع في دار ويثبت إلى أن يُرى[11]، ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس، وكان ابن عباس زمن[12] المعراج ابن سنتين، فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها؟".

قلت: إذا لم يكن هذا الحديث في تفسر الكلبي المعروف عنه، فهو مما وضع بعده. وهذا هو الأقرب. قال أبو الفرج[13]:

---

1 () الموضوعات: من عجائب ربّه.
2 () هذا النجم: زيادة من "الموضوعات".
3 () الموضوعات: قال: فطلبوا...
4 () الموضوعات: وهوى إلى أهل بيته.
5 () الموضوعات: وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.
6 () بعد كلامه السابق مباشرة.
7 () الموضوعات 1/273: منها أبو صالح باذام وهو كذّاب وكذلك...
8 () الموضوعات: قال المصنّف: قلت: والعجب.
9 () من تغفيل: كذا في "الموضوعات".
10 () الموضوعات: العقول.
11 () الموضوعات: ويثبت حتى يرى.
12 () الموضوعات: في زمن..
13 () بعد كلامه السابق مباشرة.

"وقد سَرَق هذا الحديث بعينه قومٌ وغيَّروا إسناده، ورووه بإسناد غريب[1] من طريق أبي بكر العطّار، عن سليمان بن أحمد المصري، ومن طريق أبي قضاعة ربيعة بن محمد، حدثنا ثوبان بن إبراهيم، حدثنا مالك بن غسَّان النهشلي، عن أنس[2] قال: انقضّ كوكب على عهد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: انظروا إلى هذا الكوكب فمن انقضّ في داره فهو خليفة[3] من بعدي. قال: فنظرنا، فإذا هو قد[4] انقضّ في منزل عليّ[5]، فقال جماعة[6]: قد غوى محمد في حب علي[7]. فأنزل الله تعالى: **{وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُم وَمَا غَوَى}** الآيات[8] [النجم: 1-2].

قال أبو الفرج[9]: "وهذا الحديث هو المتقدم[10] سرقه[11] بعض هؤلاء الرواة فغيّر[12] إسناده، ومن تغفيله وَضْعُهُ إيّاه على أنس؛ فإن أنساً لم يكن بمكة زمن[13] المعراج، ولا حين نزول هذه السورة، لأن المعراج كان قبل الهجرة بسنة، وأنس إنما عرف رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالمدينة، وفي هذا الإسناد ظلمات.

أما مالك النهشلي فقال ابن حبّان: يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وأما ثوبان فهو أخو ذي النون المصري ضعيف في الحديث، وأبو قضاعة منكر الحديث متروكه، وأبو

---

1 () بدلاً من عبارة "ورووه بإسناد غريب" ذكر في "الموضوعات" الإسناد عن حمد بن نصر بن أحمد.. إلى أن وصل إلى: "أبو الفضل نصر بن محمد بن يعقوب العطّار" ثم استمر في ذكر السند..

2 () الموضوعات: قال حدثنا سليمان بن أحمد بن يحيى بن عثمان المصري، قال حدثنا أبو قضاعة ربيعة بن محمد الطائي، قال: حدثنا ثوبان بن إبراهيم المصري، قال: حدثنا مالك بن غسّان النهشلي، قال: حدثنا ثابت عن أنس بن مالك.

3 () الموضوعات: الخليفة.

4 () قد: ليست في "الموضوعات".

5 () الموضوعات: عليّ بن أبي طالب.

6 () الموضوعات: جماعة من الناس.

7 () الموضوعات: عليّ بن أبي طالب.

8 () الموضوعات: والنجم إذا هوى، إلى قوله: وحي يوحى.

9 () بعد كلامه السابق مباشرة.

10 () في "الموضوعات": وهذا هو الحديث المتقدم.

11 () الموضوعات: إنما سرقه.

12 () الموضوعات: فغيّروا.

13 () الموضوعات: في زمن.

بكر[14] العطّار وسليمان بن أحمد مجهولان".

الوجه الثالث: أنه مما يبيّن أنـه كـذب أن فيـه ابـن عبـاس شهد نزول سورة النجم حين انقض الكوكب في منـــزل علـيّ، وسورة النجم باتفاق الناس من أول ما نزل بمكة، وابن عبّـاس حين مات النبي صلّى الله عليه وسلّم كـان مراهقـاً للبلـوغ لـم يحتلم بعد، هكذا ثبت عنه في الصحيحين. فعند نزول هذه الآية: إما أن ابن عباس لم يكن وُلد بعد، وإما أنـه كـان طفلاً لا يميّـز، فإن النبي صلّى الله عليه وسلّم لما هاجر كان لابن عباس نحـو خمس سنين، والأقرب أنه لم يكن ولد عند نزول سورة النجـم، فإنها من أوائل ما نزل من القرآن.

الوجه الرابع: أنه لم ينقضّ قط كوكب إلى الأرض بمكة ولا بالمدينة ولا غيرهما. ولما بُعث النبي صلّى الله عليه وسلّم كثر الرمي بالشهب، ومع هذا فلم ينـزل كـوكب إلـى الأرض. وهـذا ليس من الخوارق التي تُعرف في العالم، بل هو مـن الخـوارق التي لا يُعرف مثلها في العالم، ولا يُروى مثل هذا إلا من هو من أوقح الناس، وأجرئهم على الكذب، وأقلهم حياءً وديناً، ولا يَرُوج إلا على من هـو مـن أجهـل النـاس وأحمقهـم، وأقلهـم معرفـة وعلماً.

الـوجه الخـامس: أن نـزول سـورة النجـم كـان فـي أول الإسلام، وعليّ إذ ذاك كان صغيراً، والأظهر أنه لـم يكـن احتلـم ولا تزوّج بفاطمـة، ولا شُـرع بعـد فرائـض الصـلاة أربعـاً وثلاثـاً واثنين، ولا فرائض الزكاة، ولا حج البيت، ولا صوم رمضـان، ولا عامة قواعد الإسلام.

وأمر الوصية بالإمامة لو كان حقّاً إنما يكـون فـي آخـر الأمـر كما ادعوه يوم غدير خُم، فكيف يكون قد نزل في ذلك الوقت؟

الوجه السادس: أن أهـل العلـم بالتفسـير متفقـون علـى خلاف هذا، وأن النجـم المقسـم بـه: إمـا نجـوم السـماء، وإمـا نجوم القرآن، ونحو ذلك. ولم يقل أحد: إنه كوكب نزل فـي دار أحد بمكة.

الوجه السابع: أنه من قال لرسـول اللـه صـلَّى اللـه عليـه وسلّم: "غويت" فهو كافر، والكفَّار لـم يكـن النـبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم يـأمرهم بـالفروع قبـل الشـهادتين والـدخول فـي الإسلام.

الوجه الثامن: أن هذا النجم إن كان صاعقة، فليس نــزول

---

14 () الموضوعات: وأبو الفضل.

الصاعقة في بيت شخص كرامة له، وإن كان من نجوم السماء فهذه لا تفارق الفلك، وإن كان من الشّهب فهذه يُرمى بها رجوماً للشياطين، وهي لا تنزل إلى الأرض. ولو قُدِّر أن الشيطان الذي رُمِيَ بها وصل إلى بيت عليّ حتى احترق بها، فليس هذا كرامة له، مع أن هذا لم يقع قط.

الفصل الخامس
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه مطهر ومعصوم

قال الرافضي: "البرهان الخامس: قوله تعالى: **{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا }** [الأحزاب: 33] فروى أحمد بن حنبل في مسنده عن واثلة بن الأسقع قال: طلبت عليّاً في منزله، فقالت فاطمة رضي الله عنها: ذهب إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. قال: فجاءا جميعاً فدخلا ودخلت معهما، فأجلس عليّاً عن يساره، وفاطمة عن يمينه، والحسن والحسين بين يديه، ثم التفع عليهم بثوبه، وقال: **{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا }** اللهم إن هؤلاء أهلي حقّاً.

وعن أم سلمة قالت: إن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان في بيتها، فأتته فاطمة رضي الله عنها ببرمة فيها حريرة، فدخلت بها عليه، فقال: ادعي زوجك وابنَيْك. قالت: فجاء عليّ والحسن والحسين فدخلوا جلسوا يأكلون من تلك الحريرة، وهو وهم على منام له علي، وكان تحته كساء خَيْبَري. قالت: وأنا في الحجرة أصلّي، فأنزل الله تعالى هذه الآية: **{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا }**.

قالت: فأخذ فضل الكساء وكساهم به، ثم أخرج يده فألوى بها إلى السماء، وقال: هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. وكرّر ذلك. قالت: فأدخلت رأسي وقلت: وأنا معهم يا رسول الله قال: إنك إلى خير.

وفي هذه الآية دلالة على العصمة، مع التأكيد بلفظة: "إنما" وإدخال اللام في الخبر، والاختصاص في الخطاب بقوله: "أهل

البيت" والتكرير بقوله: "ويطهّركم" والتأكيد بقوله: "تطهيراً". وغيرهم ليس بمعصوم، فتكون الإمامة في عليّ، ولأنه ادّعاها في عدة من أقواله، كقوله: والله لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلّي منها محل القطب من الرحى. وقد ثبت نفي الرجس عنه، فيكون صادقاً، فيكون هو الإمام".

والجواب: أن هذا الحديث صحيح في الجملة؛ فإنه قد ثبت عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال لعليّ وفاطمة وحسن وحسين: "اللهم إن هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنه الرجل وطهّرهم تطهيراً".

وروى ذلك مسلم عن عائشة قالت: خرج رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم غداةً وعليه مرط مرحّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثم جاء الحسين فأدخله معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها معه، ثم جاء عليّ فأدخله، ثم قال: **{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا }**[1]. وهو مشهور من رواية أم سلمة من رواية أحمد والترمذي[2]، لكن ليس في هذا دلالة على عصمتهم ولا إمامتهم.

وتحقيق ذلك في مقامين أحدهما: أن قوله: **{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا }**، كقوله: **{ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ }** [المائدة: 6]، وكقوله: **{ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ }** [البقرة: 185]، وكقوله: **{يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ، وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا}** [النساء: 26-27].

فإن إرادة الله في هذه الآيات متضمنة لمحبة الله لذلك المراد ورضاه به، وأنه شرعه للمؤمنين وأمرهم به، ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد، ولا أنه قضاه وقدَّره، ولا أنه يكون لا

---

1 () الحديث عن عائشة رضي الله عنها في مسلم 4/1883 (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم).

2 () الحديث عن أم سلمة رضي الله عنها في: سنن الترمذي 5/30 (كتاب التفسير، سورة الأحزاب)، 5/328 (كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم)، المسند (ط. الحلبي) 6/293، 298، 304. وهو جزء من حديث مطول عن ابن عباس في المسند (ط. المعارف) 5/25-27.

محالة.

والدليل على ذلك أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بعد نزول هذه الآية قال: "اللهم هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً" فطلب من الله لهم إذهاب الرجس والتطهير. فلو كانت الآية تتضمن إخبار الله بأنه قد أذهب عنهم الرجس وطهّرهم، لم يحتج إلى الطلب والدعاء.

وهذا على قول القدرية أظهر؛ فإن إرادة الله عندهم لا تتضمن وجود المراد، بل قد يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد، فليس في كونه تعالى مريداً لذلك ما يدل على وقوعه.

وهذا الرافضي وأمثاله قدرية، فكيف يحتجّون بقوله: **{ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ }** على وقوع المراد؟ وعندهم أن الله قد أراد إيمان من على وجه الأرض فلم يقع مراده؟

وأما على قول أهل الإثبات، فالتحقيق في ذلك أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة شرعية دينية تتضمّن محبته ورضاه، وإرادة كونيّة قدرية تتضمن خلقه وتقديره.

الأولى مثل هؤلاء الآيات.

والثانية مثل قوله تعالى: **{ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ }** [الأنعام: 125].

وقول نوح: **{ وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ }** [هود: 34].

وكثير من المثبتة والقدرية يجعل الإرادة نوعاً واحداً، كما يجعلون الإرادة والمحبة شيئاً واحداً.

ثم القدرية ينفون إرادته لِمَا بيّن أنه مراد في آيات التقدير، وأولئك ينفون إرادته لما بيَّن أنه مراد في آيات التشريع، فإنه عندهم كل ما قيل: "إنه مراد" فلابد أن يكون كائناً.

والله قد اخبر أنه يريد أن يتوب على المؤمنين وأن يطهّرهم، وفيهم من تاب، وفيهم من لم يتب، وفيهم من تطهّر، وفيهم من لم يتطهر. وإذا كانت الآية دالة على وقوع ما أراده من التطهير وإذهاب الرجس، لم يلزم بمجرد الآية ثبوت ما ادّعاه.

ومما يبيّن ذلك أن أزواج النبي صلَّى الله عليه وسلَّم مذكورات في الآية، والكلام في الأمر بالتطهير بإيجابه، ووعد الثواب على فعله، والعقاب على تركه. قال تعالى: **{يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا**

الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا، وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا، يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ} [الأحزاب: 30-32] إلى قوله: **{ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا }** [الأحزاب: 33].

فالخطاب كله لأزواج النبي صلّى الله عليه وسلّم، ومعهن الأمر والنهي والوعد والوعيد. لكن لما تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمّهن وتعمّ غيرهن من أهل البيت، جاء التطهير بهذا الخطاب وغيره، وليس مختصّاً بأزواجه، بل هو متناول لأهل البيت كلهم، وعليّ وفاطمة والحسن والحسين أخص من غيرهم بذلك، ولذلك خصّهم النبي صلّى الله عليه وسلّم بالدعاء لهم.

وهذا كما أن قوله: **{ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ }** [التوبة: 108] نزلت بسبب مسجد قُباء، لكن الحكم يتناوله ويتناول ما هو أحق منه بذلك، وهو مسجد المدينة.

وهذا يوجّه ما ثبت في الصحيح عن النبي صلَّى الله عليه وسلّم أنه سُئل عن المسجد الذي أُسس على التقوى، فقال: "هو مسجدي هذا"[1].

وثبت عنه في الصحيح أنه كان يأتي قُباء كل سبت ماشياً وراكباً، فكان يقوم في مسجده يوم الجمعة، ويأتي قباء يوم السبت[2]. وكلاهما مؤسس على التقوى.

---

1 () الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في: سنن الترمذي 4/344 (كتاب تفسير القرآن، سورة التوبة حديث رقم 5097) ونصه: تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: هو مسجدي هذا". قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي هذا عن أبي سعيد من غير هذا الوجه.." والحديث في سنن النسائي 2/30 (كتاب المساجد، باب ذكر المسجد الذي أسس على التقوى)؛ المسند (ط. الحلبي) 3/8، 5/116، 331، 335.

2 () الحديث عن عبد اله بن عمر رضي الله عنهما في: البخاري 2/61 (كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب من أتى مسجد قباء كل سبت) ونصه: "كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً، وكان عبد الله رضي الله عنه يفعله". وجاء ذلك

وهكذا أزواجه وعليّ وفاطمة والحسن والحسين كلهم من أهل البيت، لكن عليّاً وفاطمة، والحسن والحسين أخص بذكل من أزواجه، ولهذا خصَّهم بالدعاء.

وقد تنازع الناس في آل محمد: من هم؟ فقيل: هم أمته. وهذا قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم.

وقيل: المتقون من أمته. ورووا حديثاً: "آل محمد كل مؤمن تقيّ" رواه الخلال وتمام في "الفوائد" له، وقد احتج به طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، وهو حديث موضوع[1] وبنى على ذلك طائفة من الصوفية أن آل محمد هم خواصّ الأولياء كما ذكر الحكيم الترمذي.

والصحيح أن آل محمد هم أهل بيته، وهذا هو المنقول عن الشافعي وأحمد، وهو اختيار الشريف أبي جعفر وغيرهم. لكن هل أزواجه من أهل بيته؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد: أحدهما: أنهن لسن من أهل البيت. ويروى هذا عن زيد بن أرقم. والثاني: - وهو الصحيح – أن أزواجه من آله.

فإنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه علّمهم الصلاة عليه: "اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته"[2].

ولأن امرأة إبراهيم من آله وأهل بيته، وامرأة لوط من آله وأهل بيته، بدلالة القرآن. فكيف لا يكون أزواج محمد من آله وأهل بيته؟.

ضمن حديث في الباب الذي قبله (باب مسجد قباء) 2/60-61.
والحديث في: مسلم 2/1017 (كتاب الحج، باب فضل مسجد قباء...).

1 () ذكر الحديث السيوطي في "الجامع الصغير" بلفظ: "آل محمد كل تقي" وقال: "طس (الطبراني في الأوسط) عن أنس" وقال الألباني عنه في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته": "ضعيف جداً".

2 () الحديث عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في: البخاري 4/146 (كتاب الأنبياء، باب حدثنا موسى بن إسماعيل..) ونصه: أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "قولوا: اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد".
والحديث في مسلم 1/306 (كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بعد التشهد)، الموطأ 1/165 (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم)، سنن النسائي 3/42 (كتاب السهر، باب كيف الصلاة على النبي... نوع آخر)، سنن ابن ماجه 1/293 (كتاب إقامة الصلاة، باب الصلاة على النبي).

ولأن هذه الآية تدلّ على أنهن من أهل بيته، وإلا لم يكن لذكر ذلك في الكلام معنى.

وأما الأتقياء من أمته فهم أولياؤه. كما ثبت في الصحيح أنه قال: "إن آل بني فلان ليسوا لي بأولياء، وإنما وليِّيَ الله وصالح المؤمنين"[1] فبيّن أن أولياءه صالح المؤمنين.

وكذلك في حديث آخر: "إن أوليائي المتقون حيث كانوا وأين كانوا"[2].

وقد قال تعالى: **{ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ }** [التحريم: 4].

وفي الصحاح عنه أنه قال: "وددت أني رأيت إخواني" قالوا: أولسنا إخوانك؟ قال: "بل أنتم أصحابي، وإخواني قوم يأتون من بعدي يومنون بي ولم يروني"[3].

---

1 () الحديث عن عمرو بن العاص رضي الله عنه في: البخاري 8/6 (كتاب الأدب، باب يَبُلُّ الرحم ببلالها) ونصه: أن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي صلّى الله عليه وسلّم جهاراً غير سر يقول: "إن آل أبي – قال عمرو (وهو عمرو بن عباس): وفي كتاب محمد بن جعفر (الذي روى عنه عمرو بن عباس) ببياض – ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين". والحديث في: مسلم 1/197 (كتاب الإيمان، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم...)؛ المسند (ط. الحلبي) 4/203.

2 () لم أجد الحديث بهذا اللفظ، لكن جاء الحديث مطولاً عن معاذ بن جبل رضي الله عنه في: المسند (ط. الحلبي) 5/235 ونصه.. عن معاذ بن جبل قال: لما بعثه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى اليمن خرج معه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوصيه، ومعاذ راكب، ورسوله الله صلّى الله عليه وسلّم يمشي تحت راحلته، فلما فرغ قال: "يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا، أو لعلك أن تمر بمسجدي هذا أو قبر" فبكى معاذ جشعاً لفراق رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ثم التفت فأقبل بوجهه نحو المدينة فقال: "إن أولى الناس بي المتقون من كانوا وحيث كانوا". وصحح الألباني الحديث في "صحيح الجامع الصغير" 2/181-182. وقال ابن الأثير في "النهاية في غريب الحديث": "والجشع الجزع لفراق الإلف".

3 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: مسلم 1/218 (كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء) ونصه.. عن أبي هريرة أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أتى المقبرة فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، وددت أنّا قد رأينا إخواننا". قالوا: أو لسنا إخوانك يا رسول الله؟ فقال: "أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد". فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد من أمتك يا رسول الله؟ فقال: "أرأيت لو أن رجلاً له خيل غرٌّ محجلة بين ظهري خيل دُهْمٍ بُهْمٍ، ألا يعرف خيله؟" قالوا: بلى يا رسول الله. قال: "فإنهم يأتون غُرّاً محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض،

وإذا كان كذلك فأولياؤه المتّقون بينه وبينهم قرابة الدين والإيمان والتقوى. وهذه القرابة الدينية أعظم من القرابة الطينية، والقرب بين القلوب والأرواح أعظم من القرب بين الأبدان.

ولهذا كان أفضلَ الخلق أولياؤه المتّقون. وأما أقاربه ففيهم المؤمن والكافر، والبر والفاجر. فإن كان فاضلاً منهم كعليّ رضي الله عنه وجعفر والحسن والحسين، فتفضيلهم بما فيهم في الإيمان والتقوى وهم أولياؤه بهذا الاعتبار، لا بمجرد النسب، فأولياؤه أعظم درجة من آله، وإن صلَّى على آله تبعاً له لم يقتضِ ذلك أن يكونوا أفضل من أوليائه الذين لم يصل عليهم، فإنَ الأنبياء والمرسلين هم من أوليائه، وهم أفضل من أهل بيته، وإن لم يدخلوا في الصلاة معه تبعاً، فالمفضول قد يختص بأمرٍ، ولا يلزم أن يكون أفضل من الفاضل.

ودليل ذلك أن أزواجه هم ممن يصلّى عليه، كما ثبت ذلك في الصحيحين، فقد ثبت باتفاق الناس كلهم أن الأنبياء أفضل منهن كلهن.

فإن قيل: فهب أن القرآن لا يدل على وقوع ما أريد من التطهير وإذهاب الرجس، لكن دعاء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لهم بذلك يدل على وقوعه، فإن دعاءه مستجاب.

قيل: المقصود أن القرآن لا يدل ما ادّعاه من ثبوت الطهارة وإذهاب الرجس، فضلاً عن أن يدل على العصمة والإمامة.

وأما الاستدلال بالحاديث فذاك مقام آخر.

ثم نقول في المقام الثاني: هب أن القرآن دل على طهارتهم وإذهاب الرجس عنهم، كما أن الدعاء المستجاب لابد أن يتحقق معه طهارة المدعو لهم وإذهاب الرجس عنهم، لكن ليس في ذلك ما يدل على العصمة من الخطأ.

والدليل عليه أن الله لم يرد بما أمر به أزواج النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أن لا يصدر من واحدة منهن خطأ، فإن الخطأ

ألا ليذادن عن حوضي كما يذاد البعير الضال. أناديهم: ألا هلمّ، فيقال: إنهم قد بدّلوا بعدك، فأقوال: سُحقاً سَحقاً".

والحديث في سنن النسائي 1/79 (كتاب الطهارة، باب حلية الوضوء)؛ سنن ابن ماجه 1439/2-1440 (كتاب الزهد، باب ذكر الحوض)؛ الموطأ 1/28-29 (كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء)؛ المسند (ط. المعارف) 15/152، 18/56-57 وجاء الحديث في "صحيح الجامع الصغير" 6/107 وقال السيوطي إن الحديث في مسند أحمد عن أنس رضي الله عنه.

مغفور لهن ولغيرهـن. وسـياق الآيـة يقتضـي أنـه يريـد ليـذهب عنهم الرجس – الذي هو الخبـث كـالفواحش – ويطهرهـم مـن الفواحش وغيرها من الذنوب.

والتطهير من الذنب على وجهين: كما في قوله: **{ وَثِيَابَـكَ فَطَهِّرْ }** [المـدثر: 4] وقـوله: **{ إِنَّهُمْ أُنَـاسٌ يَتَطَهَّـرُونَ }** [الأعراف: 82]، فإنه قال فيها: **{ مَن يَـأْتِ مِنكُـنَّ بِفَاحِشَـةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ }** [الأحزاب: 30].

والتطهير عن الذنب إما بأن لا يفعله العبد، وإما أن يتوب منه كمـا فـي قـوله: **{ خُـذْ مِـنْ أَمْـوَالِهِمْ صَـدَقَةً تُطَهِّرُهُـمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَـا }** [التوبـة: 103] لكـن مـا أمـر اللـه بـه مـن الطهـارة ابتـداءً وإرادةً فـإنه يتضـمن نهيـه عـن الفاحشـة، لا يتضمن الإذن فيها بحال، لكن هو سبحانه ينهى عنها، ويأمر مـن فعلها بأن يتوب منها.

وفي الصحيح عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه كان يقـول: **"اللهـم باعـد بينـي وبيـن خطايـاي كمـا باعـدت بيـن المشرق والمغـرب، واغسـلني بالثلـج والبَـرَد والمـاء البارد، اللهـم نقِّنـي مـن الخطايـا كمـا يُنقَّـى الثـوب الأبيض من الدنس"**[1].

وفي الصحيحين أنه قال لعائشة رضـي اللـه عنهـا فـي قصـة الإفك قبل أن يعلم النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم براءتهـا، وكـان قد ارتاب في أمرها، فقال: "يا عائشة إن كنت بريئة فسـيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتـوبي إليـه، فـإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه"[2].

وبالجملة لفـظ "الرجـس" أصـله القـذر، ويُـراد بـه الشـرك، كقـوله: **{ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْـسَ مِـنَ الأَوْثَـانِ }** [الحـج: 30].

---

1 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 1/145 (كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير)، مسلم 1/419 (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبير الإحرام والقراءة)، سنن أبي داود 1/288-289 (كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح)، سنن النسائي 1/45 (كتاب الطهارة، باب الوضوء بالثلج). والحديث في سنن ابن ماجه والدارمي ومسند أحمد.

2 () حديث الإفك حديث طويل جاء عن عائشة رضي الله عنها. والحديث في البخاري 3/173-176 (كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً)، 5/116-120 (كتاب المغازي، باب حديث الإفك)، 6/76-77 (كتاب التفسير، سورة يوسف)، مسلم 4/2129-2138 (كتاب التوبة، باب في حديث الإفك...)، المسند (ط. الحلبي) 6/194-197.

ويـراد بـه الخبـائث المحرَّمـة، كالمطعومـات والمشـروبات، كقوله: **{ قُل لاَّ أَجِدُ فِـي مَـا أُوْحِـيَ إِلَـيَّ مُحَرَّمًـا عَلَـى طَاعِمٍ يَطْعَمُـهُ إِلاَّ أَن يَكُـونَ مَيْتَـةً أَوْ دَمًـا مَّسْـفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا }** [الأنعـام: 145] وقـوله: **{ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْـسٌ مِّـنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ }** [المائدة: 90]، وإذهاب ذلـك إذهـاب لكلـه. ونحن نعلم أن الله أذهب عن أولئك السادة الشكر والخبائث.

ولفظ "الرجس" عام يقتضي أن اللـه يريـد أن يـذهب جميـع الرجس، فإن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم دعا بذلك:

وأما قوله: "وطَهِّرهُم تطهيرا" فهو سؤال مطلق بما يسـمّى طهارة. وبعض الناس يزعم أن هذا مطلق، فيكتفـي فيـه بفـرد من أفراد الطهارة، ويقول مثل ذلك في قوله: **{ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ }** [الحشر: 2] ونحو ذلك.

والتحقيق أنه أمر بمسمَّى الاعتبار الـذي يُقـال عنـد الإطلاق، كما إذا قيل: أكرم هذا، أي افعل معـه مـا يسـمى عنـد الإطلاق إكرامـاً وكـذلك مـا يسـمى عنـد الإطلاق اعتبـاراً. والإنسـان لا يُسـمَّى معتَبِـراً إذا اعتـبر فـي قصـة وتـرك ذلـك فـي نظيرهـا، وكـذلك لا يُقـال: هـو طـاهر، أو متطهـراً، أو مطهـراً، إذا كـان متطهّراً من شيء متنجّساً بنظيره.

ولفظ "الطاهر" كلفظ الطيب. قـال تعـالى: **{ وَالطَّيِّبَـاتُ لِلطَّيِّبِيـنَ وَالطَّيِّبُـونَ لِلطَّيِّبَـاتِ }** [النـور: 26]، كمـا قـال: **{ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ }** [النور: 26].

وقـد روى أنـه قـال لعمَّـار: **"ائذنوا لـه مرحبـاً بـالطيّب المطيّب"**[1].

وهذا أيضاً كلفظ "المتقي" ولفظ " المزكّي". قال تعالى: **{ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّـاهَا }** [الشـمس: 9-10]. وقـال: **{ خُـذْ مِـنْ أَمْـوَالِهِمْ صَـدَقَةً تُطَهِّرُهُـمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا }** [التوبة: 103]. وقال: **{ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى }** [الأعلى: 14]. وقال: **{ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُـهُ**

---

1 () الحديث عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في: سنن ابن ماجه 1/52 (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فضل عمّار بن ياسر)، المستدرك للحاكم 3/188 وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه". وقال الذهبي: "صحيح". والحديث أيضاً في: مصنف ابن أبي شيبة 12/118. وانظر تعليق المحقق.

مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ } [النور: 21].

وليس من شرط المتقين ونحوهم أن لا يقع منهم ذنب، ولا أن يكونوا معصومين من الخطأ والذنوب. فإن هذا لو كان كذلك لم يكن في الأمة متق، بل من تاب من ذنوبه دخل في المتقين، ومن فعل ما يكفّر سيئاته دخل في المتقين، كما قال: **{ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا }** [النساء: 31].

فدعاء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بأن يطهّرهم تطهيراً، كدعائه بأن يزكّيهم ويطيّبهم ويجعلهم متقين ونحو ذلك. ومعلوم أن من استقر أمره على ذلك، فهو داخل في هذا، لا تكون الطهارة التي دعا بها لهم بأعظم مما دعا به لنفسه. وقد قال: "اللهم طهّرني من خطاياي بالثلج والبرد والماء البارد". فمن وقع ذنبه مغفوراً أو مكفّراً فقد طهّره الله منه تطهيراً، ولكن من مات متوسّخاً بذنوبه، فإنه لم يطهّر منه في حياته.

وقد يكون من تمام تطهيرهم صيانتهم عن الصدقة التي هي أوساخ الناس. والنبي صلَّى الله عليه وسلَّم إذا دعا بدعاء أجابه الله بحسب استعدد المحل، فإذا استغفر للمؤمنين والمؤمنات، لم يلزم أن لا يوجد مؤمن مذنب، فإن هذا لو كان واقعاً لما عُذِّب مؤمن، لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل يغفر الله لهذا بالتوبة، ولهذا بالحسنات الماحية، ويغفر الله لهذا ذنوباً كثيرة، وإن واحدة بأخرى.

وبالجملة فالتطهير الذي أراده الله، والذي دعا به النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، ليس هو العصمة بالاتفاق، فإن أهل السنة عنهم لا معصوم إلا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. والشيعة يقولون: لا معصوم غير النبي صلَّى الله عليه وسلَّم والإمام. فقد وقع الاتفاق على انتفاء العصمة المختصة بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم والإمام عن أزواجه وبناته وغيرهن من النساء.

وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعو به للأربعة متضمناً للعصمة التي يختص بها النبي صلَّى الله عليه وسلَّم والإمام عندهم، فلا يكون من دعاء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم له بهذه العصمة: لا لعليّ ولا لغيره، فإنه دعا بالطهارة لأربعة مشتركين لم يختص بعضهم بدعوة.

وأيضاً فالدعاء بالعصمة من الذنوب ممتنع على أصل القدرية، بل وبالتطهير أيضاً؛ فإن الأفعال الاختيارية – التي هي

فعل الواجبات وترك المحرمات – عندهم غير مقدورة للرب، ولا يمكنه أن يجعل العبد مطيعاً ولا عاصياً، ولا متطهراً من الذنوب ولا غير متطهر، فامتنع على أصلهم أن يدعو لأحد بأن يجعله فاعلاً للواجبات تاركاً للمحرمات، وإنما المقدور عندهم قدرة تصلح للخير والشر، كالسيف الذي يصلح لقتل المسلم والكافر، والمال الذي يمكن إنفاقه في الطاعة والمعصية، ثم العبد يفعل باختياره: إما الخير وإما الشر بتلك القدرة.

وهذا الأصل يبطل حجتهم. والحديث حجة عليهم في إبطال هذا الأصل، حيث دعا النبي صلّى الله عليه وسلّم لهم بالتطهير.

فإن قالوا: المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يؤاخذهم.

كان ذلك أدل على البطلان من دلالته على العصمة.

فتبين أن الحديث لا حجة لهم فيه بحال على ثبوت العصمة.

والعصمة مطلقاً – التي هي فعل المأمور وترك المحظور – ليست مقدورة عندهم لله، ولا يمكنه أن يجعل أحداً فاعلاً لطاعة ولا تاركاً لمعصية، لا لنبي ولا لغيره، فيمتنع عندهم أن من يعلم أنه إذا عاش يطيعه باختيار نفسه لا بإعانة الله وهدايته.

وهذا مما يبين تناقض قولهم في مسائل العصمة كما تقدم. ولو قُدِّر ثبوت العصمة فقد قدّمنا أنه لا يُشترط في الإمام العصمة ولا إجماع على انتفاء العصمة في غيرهم، وحينئذ فتبطل حجتهم بكل طريق.

وأما قوله: "إن علياً ادّعاها، وقد ثبت نفي الرجس عنه فيكون صادقاً".

فجوابه من وجوه: أحدها: أنّا لا نسلم أن عليّاً ادّعاها، بل نحن نعلم بالضرورة علماً متيقناً أن عليّاً ما ادّعاها قط حتى قُتل عثمان، وإن كان قد يميل بقلبه إلى أن يُوَلّى، لكن ما قال: إني أنا الإمام، ولا: إني معصوم، ولا: إن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم جعلني الإمام بعده، ولا إني أوجب على الناس متابعتي، ولا نحو هذه الألفاظ.

بل نحن نعلم بالاضطرار أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو كاذب عليه. ونحن نعلم أن عليّاً كان أتقى لله من أن يدَّعي الكذب الظاهر، الذي تعلم الصحابة كلهم أنه كذب.

وأما نقل الناقل عنه أنه قال: "لقد تقمّصها ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى".

فنقول: أولاً: أين إسناد هذا النقل، بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصلاً إليه؟ وهذا لا يوجد قط، وإنما يُوجد مثل هذا في كتاب" نهج البلاغة" وأمثاله، وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدّم، ولا لها إسناد معروف. فهذا الذي نقلها من أين نقلها؟.

ولكن هذه الخطب بمنزلة من يدّعي أنه علويّ أو عباسيّ، ولا نعلم أحداً من سلفه ادّعى ذلك قط، ولا ادعى ذلك له، فيعلم كذبه.

فإن النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه، وكذلك المنقولات لابد أن تكون ثابتة معروفة عمن نقل عنه حتى تتصل بنا فإذا صنَّف واحد كتاباً ذكر فيه خطباً كثيرة للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ، ولم يرو أحد منهم تلك الخطب قبله بإسناد معروف، علمنا قطعاً أن ذلك كذب. وفي هذه الخطب أمور كثيرة قد علمنا يقيناً من عليّ ما يناقضها.

ونحن في هذا المقام ليس علينا أن نبيّن أن هذا كذب، بل يكفينا المطالبة بصحة النقل، فإن الله لم يوجب على الخلق أن يصدّقوا بما لم يقم دليل على صدقه، بل هذا ممتنع بالاتفاق، لا سيما على القول بامتناع تكليف ما لا يطاق؛ فإن هذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، فكيف يمكن الإنسان أن يثبت ادعاء عليّ للخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة، لما كثر الكذّابون عليه، وصار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون، سواء كان صدقاً أو كذباً، وليس عندهم من يطالبهم بصحة النقل. وهذا الجواب عمدتنا في نفس الأمر، وفيما بيننا وبين الله تعالى.

ثم نقول: هب أن عليّاً قال ذلك، فلم قلت: إنه أراد إنّي إمام معصوم منصوص عليه، ولم لا يجوز أنه أراد أني كنت أحق بها من غيري، لاعتقاده في نفسه أنه أفضل وأحق من غيره، وحينئذ فلا يكون مخبراً عن أمر تعمّد فيه الكذب، ولكن يكون متكلماً باجتهاده، والاجتهاد يصيب ويخطئ.

ونفي الرجس لا يوجب أن يكون معصوماً من الخطأ بالاتفاق، بدليل أن الله لم يرد من أهل البيت أن يذهب عنهم الخطأ، فإن ذلك غير مقدور عليه عندهم، والخطأ مغفور، فلا يضر وجوده.

وأيضاً فالخطأ لا يدخل فيه عموم الرجس.

وأيضاً فإنه لا معصوم من أن يقرَّ على خطأ إلا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهم يخصّون ذلك بالأئمة بعده، وإذهاب الرجس قد اشترك فيه عليّ وفاطمة وغيرهما من أهل البيت.

وأيضاً فنحن نعلم أن عليّاً كان أتقى لله من أن يتعمد الكذب، كما أن أبا بكر وعمر وعثمان وغيرهم كانوا أتقى لله من أن يتعمدوا الكذب. لكن لو قيل لهذا المحتج بالآية: أنت لم تذكر دليلاً على أن الكذب من الرجس، وإذا لم تذكر على ذلك دليلاً لم يلزم من إذهاب الرجس إذهاب الكذبة الواحدة، إذا قُدِّر أن الرجس ذاهب، فهو فيمن يحتج بالقرآن، وليس في القرآن ما يدل على إذهاب الرجس، ولا ما يدل على أن الكذب والخطأ من الرجس، ولا أن عليّاً قال ذلك. ولكن هذا كله لو صح شيء منه، لم يصح إلا بمقدمات ليست في القرآن، فأين البراهين التي في القرآن على الإمامة؟ وهل يدّعي هذا إلا من هو من أهل الخزي والندامة؟

الفصل السادس
الرد على من ادعى أن بيت عليّ من بيوت الأنبياء

قال الرافضي: "البرهان السادس: في قوله تعالى: **{ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ، رِجَالٌ }** إلى قوله: **{ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ }** [النور: 36، 37] قال الثعلبي بإسناده عن أنس وبُريدة قالا: قرأ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم هذه الآية، فقام رجل فقال: أي بيوت هذه يا رسول الله؟ فقال: "بيوت الأنبياء". فقام إليه أبو بكر فقال: يا رسول الله هذا البيت منها؟ يعني بيت عليّ وفاطمة. قال: نعم من أفضلها، وصف فيها الرجال بما يدلّ على أفضليتهم فيكون عليّ هو الإمام، وإلا لزم تقديم المفضول على الفاضل".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة هذا النقل. ومجرد عزو ذلك إلى الثعلبي ليس بحجة باتفاق أهل السنة والشيعة، وليس كل خبر رواه واحدٌ من الجمهور يكون حجة عند الجمهور، بل علماء الجمهور متفقون على أن ما يرويه الثعلبي وأمثاله لا يحتجون به، لا في فضيلة أبي بكر وعمر، ولا في إثبات حكم من الأحكام، إلا أن يُعلم ثبوته بطريق، فليس له أن يقول: إنّ نحتج عليكم بالأحاديث التي يرويها واحد من

الجمهور، فإن هذا بمنـزلة مـن يقـول: أنـا أحكـم عليكـم بمـن يشهد عليكم من الجمهور، فهل يقول أحد من علماء الجمهـور: إن كل من شهد منهم فهو عدل، أو قال أحد مـن علمـائهم: إن كل من روى منهم حديثاً كان صحيحاً.

ثم علماء الجمهور متفقون على أن الثعلـبي وأمثـاله يـروون الصحيح والضعيف، ومتفقون علـى أن مجـرد روايتـه لا تـوجب اتّباع ذلك. ولهذا يقولون في الثعلبي وأمثاله: إنـه حـاطب ليـل يروي ما وجد، سواء كان صحيحاً أو سقيماً. فتفسيره وإن كـان غالب الأحاديث التي فيه صحيحة، ففيـه مـا هـو كـذب موضـوع باتفاق أهل العلم.

ولهذا لما اختصره أبو محمـد الحسـين بـن مسـعود البغـوي - وكـان أعلـم بالحـديث والفقـه منـه، والثعلـبي أعلـم بـأقوال المفسـرين – ذكـر البغـوي عنـه أقـوال المفسـرين والنحـاة وقصص الأنبياء، فهذه الأمور نقلهـا البغـوي مـن الثعلـبي، وأمـا الأحاديث فلم يذكر في تفسـيره شـيئاً مـن الموضـوعات الـتي رواها الثعلـبي، بـل يـذكر الصـحيح منهـا ويعـزوه إلـى البخـاري وغيره، فإنه مصنّف كتاب "شـرح السـنة" وكتـاب "المصـابيح" وذكر ما في الصحيحين والسنن، ولم يذكر الأحاديث التي تظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة، كما يفعله غيره من المفسـرين، كالواحـدي صـاحب الثعلـبي، وهـو أعلـم بالعربيـة منـه، وكالزمخشـري وغيرهـم مـن المفسـرين، الـذين يـذكرون مـن الأحاديث ما يعلم أهل الحديث أنه موضوع.

الثاني: أن هذا الحديث موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، ولهذا لـم يـذكره علمـاء الحـديث فـي كتبهـم الـتي يعتمـد فـي الحديث عليها، كالصحاح والسنن والمسـاند، مـع أن فـي بعـض هذه ما هو ضعيف، بل ما يُعلم أنه كذب، لكـن هـذا قليـل جـداً. وأما هذا الحديث وأمثاله فهو أظهـر كـذباً مـن أن يـذكروه فـي مثل ذلك.

الثالث: أن يُقال: الآية باتفاق الناس هـي فـي المسـاجد[1]، كما قال: **{ فِي بُيُـوتٍ أَذِنَ اللَّـهُ أَن تُرْفَـعَ وَيُـذْكَرَ فِيهَـا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ }** الآيـة [النـور: 36]. وبيت عليّ وغيره ليس موصوفاً بهذه الصفة.

الرابع: أن يقال: بيت النبي صلّى اللـه عليـه وسـلَّم أفضـل

---

1 () انظر تفسير آية (36) من سورة النور في تفسير الطبري، وابن كثير، وزاد المسير، وتفسير الفخر الرازي (3/24).

من بيت عليّ باتفاق المسلمين، ومع هذا لم يدخل في هذه الآية، لأنه ليس في بيته رجال، وإنما فيه هو والواحدة من نسائه، ولما أراد بيت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **{ لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ }** [الأحزاب: 53]، وقال: **{ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ }** [الأحزاب: 34].

الوجه الخامس: أن قوله: "هي بيوت الأنبياء" كذب، فإنه لو كان كذلك لم يكن لسائر المؤمنين فيها نصيب. وقوله: **{ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ، رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ }** [النور: 36، 37] متناول لكل من كان بهذه الصفة.

الوجه السادس: أن قوله: **{ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ }** نكرة موصوفة ليس لها تعيين. وقوله: **{ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ }**: إن أراد بذلك ما لا يختص به المساجد من الذكر في البيوت والصلاة فيها، دخل في ذلك بيوت أكثر المؤمنين المتصفين بهذه الصفة، فلا تختص بيوت الأنبياء.

وإن أراد بذلك ما يختص به المساجد من وجود الذكر في الصلوات الخمس ونحو ذلك، كانت مختصة بالمساجد. وأما بيوت الأنبياء فليس فيها خصوصية المساجد، وإن كان لها فضل بسكنى الأنبياء فيها.

الوجه السابع: أن يقال: إن أريد ببيوت الأنبياء ما سكنه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فليس في المدينة من بيوت الأنبياء إلا بيوت أزواج النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فلا يدخل فيها بيت عليّ. وإن أريد ما دخله الأنبياء فالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم قد دخل بيوت كثير من الصحابة.

وأي تقدير قُدِّر في الحديث لا يمكن تخصيص بيت عليّ بأنه من بيوت الأنبياء، دون بيت أبي بكر وعمر وعثمان ونحوهم. وإذا لم يكن له اختصاص، فالرجال مشتركون بينه وبين غيره.

الوجه الثامن: أن يقال: قوله: الرجال المذكورون موصوفون بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، ليس في الآية ما يدل على أنهم أفضل من غيرهم، وليس فيها ذكر ما وعدهم الله به من الخير، وفيها الثناء عليهم، ولكن ليس كل من أثنى عليه أو وُعد بالجنة يكون أفضل من غيره، ولهذا لم يلزم أن يكون هو أفضل من الأنبياء.

الوجه التاسع: أن يُقال: هب أن هذا يدل على أنهم أفضل

ممن ليس كذلك من هذا الوجه، لكن لم قلت: إن هـذه الصـفة مختصة بعليّ؟ بل كل من كانت لا تلهيه التجارة والبيع عن ذكـر اللـه وإقـام الصـلاة وإيتـاء الزكـاة ويخـاف يـوم القيامـة، فهـو متصف بهذه الصفة. فلم قلت: إنه ليس متصف بذلك إلا عليّاً؟ ولفظ الآية يدل على أنهم رجال ليسوا رجلاً واحداً، فهـذا دليـل على أن هذا لا يختـص بعلـيّ، بـل هـو وغيـره مشـتركون فيهـا. وحينئذ فلا يلزم أن يكون أفضل من المشاركين له فيها.

الوجه العاشر: أنه لو سُلِّم أن عليّاً أفضـل مـن غيـره فـي هذه الصفة، فلم قلت: إن ذلك يوجب الإمامة؟

وأما امتناع تقديم المفضول على الفاضل إذا سُلِّم، فإنما هـو في مجموع الصفات التي تناسب الإمامة، وإلا فليـس كـل مـن فُضِّل في خصلة من الخير استحق أن يكون هو الإمام. ولو جاز هذا لقيل: ففي الصحابة مـن قتـل مـن الكفّـار أكـثر ممـا قتـل عليّ، وفيهم من أنفق من ماله أكثر مما أنفق عليّ، وفيهم مـن كان أكثر صلاة وصياماً من عليّ، وفيهم من أوذي في الله أكثر من عليّ، وفيهم من كان أسنّ من عليّ، وفيهم من كـان عنـده من العلم ما ليس عند عليّ.

وبالجملة لا يمكن أن يكون واحدٌ من الأنبياء له مثـل مـا لكـل واحد من الأنبياء من كل وجه، ولا أحـد مـن الصـحابة يكـون لـه مثل ما لكل أحـد مـن الصـحابة مـن كـل وجـه، بـل يكـون فـي المفضول نوع من الأمور الـتي يمتـاز بهـا عـن الفاضـل، ولكـن الاعتبار في التفضيل بالمجموع.

الفصل السابع
الرد على من ادّعى اختصاص عليّ بالإمامة والفضيلة بقوله بوجوب موالاته ومودته

قال الرافضي: "البرهان السابع: قـوله تعـالى: **{ قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلا الْمَـوَدَّةَ فِـي الْقُرْبَـى }** [الشـورى: 23] روى أحمد بن حنبل في مسنده عن ابـن عبـاس قـال: لمـا نزلـت: **{ قُـل لا أَسْـأَلُكُمْ عَلَيْـهِ أَجْـرًا إِلا الْمَـوَدَّةَ فِـي الْقُرْبَى }** قالوا: يا رسول الله من قرابتك الذين وجبت علينـا مـودّتهم؟ قـال: "علـيّ وفاطمـة وابناهمـا. وكـذا فـي تفسـير الثعلبي، ونحوه في الصحيحين. وغير عليّ من الصحابة والثلاثة

لا تجب مودته، فيكون عليّ أفضل، فيكون هو الإمام، ولأن مخالفته تنافي المودة، وبامتثال أوامره تكون مودته، فيكون واجب الطاعة، وهو معنى الإمامة".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة هذا الحديث: وقوله: "إن أحمد روى هذا في مسنده" كذب بيّن، فإن هذا مسند أحمد موجود به من النسخ ما شاء الله، وليس فيه هذا الحديث. وأظهر من ذلك كذباً قوله: إن نحو هذا في الصحيحين وليس هو في الصحيحين، بل فيهما وفي المسند ما يناقض ذلك.

ولا ريب أن هذا الرجل وأمثاله جهّال بكتب أهل العلم، لا يطالعونها ولا يعلمون ما فيها. ورأيت بعضهم جمع لهم كتاباً في أحاديث من كتب متفرقة، معزوّة تارة إلى الصحيحين، وتارة إلى مسند أحمد، وتارة إلى المغازلي والموفق خطيب خوارزم والثعلبي وأمثاله، وسمَّاه "الطرائف في الرد على الطوائف". وآخر صنف كتاباً لهم سماه "العمدة" واسم مصنّفه ابن البطريق.

وهؤلاء مع كثرة الكذب فيهما يروونه، فهم أمثل حالاً من أبي جعفر محمد بن عليّ الذي صنّف لهم وأمثاله، فإن هؤلاء يروون من الأكاذيب ما لا يخفى إلا على من هو من أجهل الناس. ورأيت كثيراً من ذلك المعزوّ الذي عزاه أولئك إلى المسند والصحيحين وغيرهما باطلاً لا حقيقة له، يعزون إلى مسند أحمد ما ليس فيه أصلاً.

لكن أحمد صنّف كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وغيرهم، وقد يروي في هذا الكتاب ما ليس في المسند. وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه.

وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه، سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده. ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات. وفي زيادات القطيعي أحديث كثيرة كذب موضوعة، فظن ذلك الجاهل أن تلك من رواية أحمد، وأنه رواها في المسند. وهذا خطأ قبيح؛ فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي، وكلهم متأخر عن أحمد، وهم ممن يروي عن أحمد، لا ممن يروي

أحمد عنه.

وهـذا مسـند أحمـد وكتـاب "الزهـد" لـه، وكتـاب "الناسـخ والمنسوخ" وكتاب "التفسير" وغير ذلك من كتبه، يقول: حدثنا وكيع، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، حـدثنا سـفيان، حـدثنا عبـد الرزاق. فهذا أحمد. وتارة يقـول: حـدثنا أبـو معمّـر القطيعـي، حدثنا علي بن الجعد، حدثنا أبو نصر التمار، فهذا عبد الله.

وكتابه في "فضائل الصحابة" لـه فيـه هـذا وهـذا، وفيـه مـن زيادات القطيعي. يقول: حدثنا أحمد بـن عبـد الجبـار الصـوفي وأمثاله، ممن هو مثل عبد الله بن أحمد في الطبقة، وهو ممـن غايته أن يروي عـن أحمـد، فـإن أحمـد تـرك الروايـة فـي آخـر عمره، لما طلب الخليفة أن يحدّثه ويحـدّث ابنـه ويقيـم عنـده، فخاف على نفسه من فتنة الدنيا، فامتنع مـن الحـديث مطلقـاً ليسلم من ذلك، ولأنه قد حدّث بما كان عنده قبل ذلـك، فكـان يذكر الحديث بإسناده بعد شيوخه، ولا يقول: حدثنا فلان، فكان من يسمعون منه ذلك يفرحون بروايته عنه.

فهذا القطيعي يروي عن شيوخه زيـادات، وكـثير منهـا كـذب موضوع. وهؤلاء قد وقع لهم هذا الكتاب ولم ينظروا ما فيه من فضائل سائر الصحابة، بل اقتصـروا علـى مـا فيـه مـن فضـائل عليّ وكلما زاد حديثاً ظنوا أن القائل ذلك هو أحمـد بـن حنبـل، فإنهم لا يعرفون الرجال وطبقاتهم، وأن شيوخ القطيعي يمتنـع أن يروي أحمد عنهم شيئاً، ثم إنهـم لفـرط جهلهـم مـا سـمعوا كتاباً إلا المسند فلما ظنوا أن أحمد رواه، وأنه إنمـا يـروي فـي المسند، صـاروا يقولـون لمـا رواه القطيعـي: رواه أحمـد فـي المسند.

هذا إن لم يزيدوا على القطيعـي مـا لـم يـروه، فـإن الكـذب عندهم غير مأمون، ولهذا يعـزو صـاحب "الطرائـف" وصـاحب "العمدة" أحاديث يعزوها إلى أحمد، لم يروها أحمد لا فـي هـذا ولا في هذا، ولا سمعها أحد قط، وأحسن حـال هـؤلاء أن تكـون تلـك ممـا رواه القطيعـي، ومـا رواه القطيعـي فيـه مـن الموضوعات القبيحة الوضع ما لا يخفى على عالم.

ونقـل هـذا الرافضـي مـن جنـس صـاحب كتـاب "العمـدة" و"الطرائف" فما أدري نقل منه أو عمَّن ينقل عنه، وإلا فمن له بالنقل أدنى معرفـة يسـتحي أن يعـزو مثـل هـذا الحـديث إلـى مسند أحمد والصحيحين، والصحيحان والمسـند نسـخهما ملـء الأرض، وليس هذا في شيء منها. وهـذا الحـديث لـم يـرو فـي

شيء من كتب العلم المعتمدة أصلاً، وإنما يروي مثل هـذا مـن يحطب بالليل، كالثعلبي وأمثاله، الذين يروون الغـث والسـمين بلا تمييز.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث كـذب موضـوع باتفـاق أهـل المعرفة بالحديث، وهم المرجوع إليهم في هذا. وهـذا لا يوجـد في شيء من كتب الحديث التي يرجع إليها[1].

الوجه الثالث: أن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكيّـة باتفاق أهل السنة، بل جميع آل حم مكيّـات، وكـذلك آل طـس. ومن المعلوم أن عليّاً إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد غزوة بدر، والحسن ولـد فـي السـنة الثالثـة مـن الهجـرة، والحسـين فـي السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلـت قبـل وجـود الحسـن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم الآية بوجوب مودة قرابة لا تعرف ولم تخلق بعد؟!.

الوجه الرابع: أن تفسير الآية الذي في الصحيحين عن ابن عباس يناقض ذلك. ففي الصحيحين عن سعيد بـن جـبير قـال: سئل ابن عباس عـن قـوله تعـالى: **{ قُل لا أَسْـأَلُكُمْ عَلَيْـهِ أَجْرًا إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى }** [الشورى: 23]، فقلت: أن لا تؤذوا محمداً في قرابته. فقال ابن عباس: عجلتَ، إنه لم يكـن بطن من قريش إلا لرسول الله صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم فيهـم قرابة، فقـال: لا أسـألكم عليـه أجـراً، لكـن أسـألكم أن تصـلوا القرابة التي بيني وبينكم[2].

فهذا ابن عباس ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد علـيّ، يقول: ليس معناها مودة ذوي القربى، لكن معناهـا: لا أسـألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجراً، لكـن أسـألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، فهو سأل الناس الـذين أرسـل إليهم أولاً أن يصلوا رحمه، فلا يعتـدوا عليـه حـتى يبلّـغ رسـالة ربه[3].

---

1 () لم أجد هذا الحديث.

2 () الحديث مع اختلافي الألفاظ عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في: البخاري 4/178-179 (كتاب المناقب، باب يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)، 6/129 (كتاب التفسير، سورة الشورى)، المسند (ط. المعارف) 3/320-321، 4/205.

3 () قال ابن الجوزي في "زاد المسير" 7/284-285: "ثم في المراد بقرابته قولان: أحدهما: عليّ وفاطمة وولداها. وقد رووه مرفوعاً إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم". وقال محقق الكتاب تعليقاً على ذلك: "قال السيوطي في "الدر" 6/7: أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم

الوجه الخامس: أنه قال: لا أسألكم عليه أجـراً إلا المـودة فـي القربـى، لـم يقـل: إلا المـودة للقربـى، ولا المـودة لـذوي القربى. فلو أراد المـودة لـذوي القربـى لقـال: المـودة لـذوي القربى، كما قال: **{ وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَـأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى }** [الأنفال: 41] وقال: **{ مَّا أَفَـاءَ اللَّـهُ عَلَـى رَسُـولِهِ مِـنْ أَهْـلِ الْقُـرَى فَلِلَّـهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى }** [الحشر: 7].

وكذلك قوله: **{ فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْـنَ السَّبِيلِ }** [الـروم: 38] وقوله: **{ وَآتَـى الْمَـالَ عَلَـى حُبِّـهِ ذَوِي الْقُرْبَى }** [البقرة: 177]، وهكذا في غير موضع.

فجميع ما في القرآن من التوصية بحقـوق ذوي قربـى النـبي صلَّى الله عليه وسلَّم وذوي قربى الإنسان إنما قيل فيهـا: ذوي القربى، لم يقل: في القربى. فلما ذكر هنا المصدر دون الاسم دلّ على أنه لم يرد ذوي القربى.

الوجه السادس: أنه لو أريـد المـودة لهـم، لقـال: المـودة لذوي القربى، ولم يقل: في القربى. فـإنه لا يقـول مـن طلـب المودة لغيره: أسـألك المـودة فـي فلان، ولا فـي قربـى فلان، ولكن أسألك المودة لفلان والمحبة لفلان. فلمـا قـال: المـودة في القربى، عُلم أنه ليس المراد لذوي القربى.

الوجه السابع: أن يقال: إن النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم لا يسأل على تبليغ رسالة ربه أجراً ألبتة، بل أجره على الله، كمـا قـال: **{ قُـلْ مَـا أَسْـأَلُكُمْ عَلَيْـهِ مِـنْ أَجْـرٍ وَمَـا أَنَـا مِـنَ الْمُتَكَلِّفِينَ }** [ص: 86]، وقوله: **{ أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُـم مِّـن مَّغْـرَمٍ مُّثْقَلُـونَ }** [الطـور: 40] وقـوله: **{ قُـلْ مَـا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْـرٍ فَهُـوَ لَكُـمْ إِنْ أَجْـرِيَ إِلا عَلَـى اللَّـهِ }** [سبأ: 47].

والطبراني وابن مردويه بسند ضعيف من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: لما نزلت هذه الآية: **{ قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى }**. قالوا: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت مودتهم؟ قال: علي وفاطمة وولداها.

وقد ذكره الحافظ ابن حجر في "تخريج الكشاف" وقال: في سنده حسين الأشقر ضعيف ساقط. قال: وقد عارضه ما هو أولى منه؛ ففي البخاري من رواية طاووس عن ابن عباس أنه سئل عن هذه الآية، فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد صلَّى الله عليه وسلَّم. فقال ابن عباس: عجِلتَ، إن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة... الحديث.

ولكن الاستثناء هنا منقطع، كما قال: **{ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلا مَن شَاءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلاً }** [الفرقان: 57].

ولا ريب أن محبة أهل بيت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم واجبة، لكن لم يثبت وجوبها بهذه الآية، ولا محبتهم أجر للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم، بل هو مما أمرنا الله به، كما أمرنا بسائر العبادات.

وفي الصحيح عنه أنه خطب أصحابه بغدير يدعى خُمّاً بين مكة والمدينة، فقال: "أذكّركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي". وفي السنن عنه أنه قال: "والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم لله ولقرابتي"[1] فمن جعل محبة أهل بيته أجراً له يوفّيه إياه فقد أخطأ خطأً عظيماً، ولو كان أجراً له نثاب عليه نحن، لأنّا أعطيناه أجره الذي يستحقّه بالرسالة، فهل يقول مسلم مثل هذا؟!.

الوجه الثامن: أن القربى معرّفة باللام، فلابد أن يكون معروفاً عند المخاطبين الذين أمر أن يقول لهم: **{ قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا }** وقد ذكرنا أنها لما نزلت لم يكن قد خُلق الحسن ولا الحسين ولا تزوج عليّ بفاطمة. فالقربى التي كان المخاطبون يعرفونها يمتنع أن تكون هذه، بخلاف القربى التي بينه وبينهم، فإنها معروفة عندهم. كما تقول: لا أسألك إلا المودة في الرحم التي بيننا، وكما تقول: لا أسألك إلا المودة في الرحم التي بيننا، وكما تقول: لا أسألك إلا العدل بيننا

---

1 () لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن جاء الحديث عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه في: سنن الترمذي 5/317-318 (كتاب المناقب، باب مناقب أبي الفضل... وهو العباس بن عبد المطلب) ولفظ الحديث في الترمذي: "... أن العباس بن عبد المطلب دخل على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مغضباً وأنا عنده، فقال: "ما أغضبك؟" قال: يا رسول الله، ما لنا ولقريش إذا تلاقوا بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة وإذا لقونا بغير ذلك، قال: فغضب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم حتى احمرّ وجهه، ثم قال: "والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله" ثم قال: "يا أيها الناس من آذى عمّي فقد آذاني، فإنما عم الرجل صنو أبيه". قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". وجاء هذا الحديث في المسند (ط. المعارف) 3/206، 207، 210، (ط. الحلبي) 4/165) وجاء الحديث بألفاظ مقاربة في: سنن ابن ماجه 1/50 (المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله...، فضل العباس بن عبد المطلب). وضعف الألباني في "ضعيف الجامع الصغير" 6/46 حديث الترمذي وأحمد ولكن قال إن الطرف الآخر منه صحيح.

وبينكم، ولا أسألك إلا أن تتقي الله في هذا الأمر.

الوجه التاسع: أنّا نسلم أن عليّاً تجب مودته وموالاته بدون الاستدلال بهذه الآية، لكن ليس في وجوب موالاته ومدته ما يوجب اختصاصه بالإمامة ولا الفضيلة.

وأما قوله: "والثلاثة لا تجب موالاتهم" فممنوع، بل يجب أيضاً مودتهم وموالاتهم، فإنه قد ثبت أن الله يحبهم، ومن كان الله يحبه وجب علينا أن نحبه، فإن الحب في الله والبغض في الله واجب، وهو أوثق عرى الإيمان. وكذلك هم من أكابر أولياء الله المتقين، وقد أوجب الله موالاتهم، بل قد ثبت أن الله رضي عنهم ورضوا عنه بنصّ القرآن، وكل من رضي الله عنه فإنه يحبه، والله يحب المتقين والمحسنين والمقسطين والصابرين، وهؤلاء أفضل من دخل في هذه النصوص من هذه الأمة بعد نبيها.

وفي الصحيحين عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: "مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إن اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"[1] فهو أخبرنا أن المؤمنين يتوادون ويتعاطفون ويتراحمون، وأنهم في ذلك كالجسد الواحد.

وهؤلاء قد ثبت إيمانهم بالنصوص والإجماع، كما قد ثبت إيمان عليّ، ولا يمكن من قدح في إيمانهم أن يثبت إيمان عليّ، بل كل طريق دلّ على إيمان عليّ فإنها على إيمانهم أدل، والطريق التي يُقدح بها فيهم يُجاب عنها كما يجاب عن القدح في عليّ وأوْلى فإن الرافضي الذي يقدح فيهم ويتعصب لعليّ فهو منقطع الحجة، كاليهود والنصارى الذين يريدون إثبات نبوة موسى وعيسى والقدح في نبوة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

ولهذا لا يمكن الرافضي أن يقيم الحجة على النواصب الذين يبغضون عليّاً، أو يقدحون في إيمانه، من الخوارج وغيرهم.

---

1 () الحديث بلفظ مقارب عن النعمان بن بشير رضي الله عنه في: مسلم 1999/4-2000 (كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفيهم وتوادهم). وجاء الحديث عنه بألفاظ أخرى فيه وفي: البخاري 8/10 (كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم) وأوله في البخاري: ترى المؤمنين في تراحمهم والحديث في: المسند (ط. الحلبي) 4/270.
وتكلم عليه الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" 3/71 (حديث رقم 1083).

فإنهم إذا قالوا له: بأي شيء علمت أن عليّاً مؤمن أو ولي للــه تعالى؟

فإن قال: بالنقل المتواتر بإسلامه وحسناته.

قيـل لـه: هـذا النقـل موجـود فـي أبـي بكـر وعمـر وعثمـان وغيرهم من أصحاب النبي صلّى اللـه عليـه وسـلّم. بـل النقـل المتواتر بحسنات هؤلاء، السـليمة عـن المعـارض، أعظـم مـن النقل المتواتر في مثل ذلك لعليّ.

وإن قال: بالقرآن الدّالّ على إيمان عليّ.

قيل له: القرآن إنما دلّ بأسماء عامة، كقوله: **{ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ }** [الفتح: 18] ونحو ذلك. وأنت تخرج مـن ذلك أكابر الصحابة، فإخراج واحدٍ أسهل.

وإن قال: بالأحـاديث الدّالّـة علـى فضـائله، أو نـزول القـرآن فيه.

قيل: أحاديث أولئك أكثر وأصح، وقد قدحتَ فيهم.

وقيل له: تلك الأحـاديث الـتي فـي فضـائل علـيّ إنمـا رواهـا الصحابة الذين قـدحتَ فيهـم، فـإن كـان القـدح صـحيحاً بطـل النقل، وإن كان النقل صحيحاً بطل القدح.

وإن قال: بنقل الشيعة أو تواترهم.

قيل له: الصحابة لم يكن فيهم من الرافضة أحـد. والرافضـة تطعن في جميع الصحابة إلا نفراً قليلاً: بضعة شعر. ومثل هــذا قد يُقال: إنهم قد تواطأوا على ما نقلوه، فمـن قـدح فـي نقـل الجمهور كيف يمكنه إثبات نقل نفر قليل؟ وهـذا مبسـوط فـي موضعه.

والمقصود أن قوله: "وغير عليّ مـن الثلاثـة لا تجـب مـودته" كلام باطل عند الجمهور، بل مودة هؤلاء أوجب عند أهل السنة من مودة عليّ، لأن وجوب المودة علـى مقـدار الفضـل، فكـل من كان أفضل كانت موالاته أكمل.

وقد قال تعالى: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُـوا وَعَمِلُـوا الصَّـالِحَاتِ سَـيَجْعَلُ لَهُـمُ الرَّحْمَـنُ وُدًّا }** [مريـم: 96] قـالوا: يحبهـم ويحببهم إلى عباده. وهؤلاء أفضل من آمن وعمـل صـالحاً مـن هذه الأمة بعد نبيها، كما قـال تعـالى: **{ مُّحَمَّدٌ رَّسُـولُ اللَّـهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّـارِ رُحَمَـاءُ بَيْنَهُـمْ تَرَاهُـمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّـهِ وَرِضْـوَانًا سِـيمَاهُمْ فِي وُجُـوهِهِم مِّـنْ أَثَـرِ السُّـجُودِ }** [الفتـح: 29] إلـى آخـر السورة.

وفي الصحيحين عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه سُئل: أيّ الناس أحب إليك؟ قال: "عائشة". قيل: فمن الرجال؟ قال: "أبوها"[1].

وفي الصحيح أن عمر قال لأبي بكر رضي الله عنهما يوم السقيفة: بل أنت سيدنا وخيرنا وأحبّنا إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[2].

وتصديق ذلك ما استفاض في الصحاح من غير وجه أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **"لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن مودة الإسلام"**.

فهذا يبيّن أنه ليس في أهل الأرض أحق بمحبته ومودته من أبي بكر، وما كان أحب إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فهو أحب إلى الله، وما كان أحب إلى الله ورسوله فهو أحق أن يكون أحب إلى المؤمنين، الذين يحبون ما أحبه الله ورسوله كما أحب الله ورسوله. والدلائل الدالة على أنه أحق بالمودة كثيرة، فضلاً عن أن يُقال: إن المفضول تجب مدته، وإن الفاضل لا تجب مودته.

وأما قوله: "إن مخالفته تنافي المودة، وامتثال أوامره هو مودته، فيكون واجب الطاعة، وهو معنى الإمامة".

فجوابه من وجوه:

أحدها: إن كان المودة توجب الطاعة فقد وجبت مودة ذوي القربى فتجب طاعتهم، فيجب أن تكون فاطمة أيضاً إماماً، وإن كان هذا باطلاً فهذا مثله.

الثاني: أني المودة ليست مستلزمة للإمامة في حال وجوب المودة، فليس من وجبت مودته كان إماماً حينئذ، بدليل أن الحسن والحسين تجب مودتهما قبل مصيرهما إمامين، وعليٌّ تجب مودته في زمن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يكن إماماً، بل تجب وإن تأخرت إمامته إلى مقتل عثمان.

---

1 () الحديث عن عمرو بن العاص رضي الله عنه في البخاري 5/5 (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: لو كنت متخذاً خليلاً)، مسلم 4/1856 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر...)، سنن الترمذي 5/365 (كتاب المناقب، باب من فضل عائشة...)، المسند (ط. الحلبي) 4/203.

2 () الحديث في: البخاري 5/7 (كتاب فضائل أصحاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، باب مناقب أبي بكر الصديق) 8/168-171 (كتاب الحدود، باب رجم الحبلى)، المسند (ط. المعارف) 1/323-327.

الثالث: أن وجوب المودة إن كان ملزوم الإمامة، وانتفاء الملزوم يقتضي انتفاء اللازم، فلا تجب مودة إلا من يكون إماماً معصوماً. فحينئذ لا يود أحداً من المؤمنين ولا يحبهم، فلا تجب مودة أحد من المؤمنين ولا محبته، إذا لم يكونوا أئمة: لا شيعة عليّ ولا غيرهم. وهذا خلاف الإجماع، وخلاف ما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام.

الرابع: أن قوله: "والمخالفة تنافي المودة".

يقال: متى؟ إذا كان ذلك واجب الطاعة أو مطلقاً؟ الثاني ممنوع، وإلا لكان من أوجب على غيره شيئاً لم يوجبه الله عليه إن خالفه فلا يكون محبّاً له، فلا يكون مؤمن محبّاً لمؤمن حتى يعتقد وجوب طاعته، وهذا معلوم الفساد.

وأما الأول فيقال: إذا لم تكن المخالفة قادحة في المودة إلا إذا كان واجب الطاعة، فحينئذ يجب أن يُعلم أولاً وجوب الطاعة، حتى تكون مخالفته قادحة في مودته. فإذا ثبت وجوب الطاعة بمجرد وجوب المودة باطلاً، وكان ذلك دَوْراً ممتنعاً؛ فإنه لا يعلم أن المخالفة تقدح في المودة حتى يعلم وجوب الطاعة، ولا يعلم وجوب الطاعة إلا إذا علم أنه إمام، ولا يعلم أنه إمام حتى يعلم أن مخالفته تقدح في مودته.

الخامس: أن يقال: المخالفة تقدح في المودة إذا أمر بطاعته أو لم يؤمر؟ والثاني منتف ضرورة. وأما الأول فإنّا نعلم أن عليّاً لم يأمر الناس بطاعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان.

السادس: يُقال: هذا بعينه يُقال في حق أبي بكر وعمر وعثمان، فإن مودتهم ومحبتهم وموالاتهم واجبة كما تقدم، ومخالفتهم تقدم في ذلك.

السابع: الترجيح من هذا الحديث، لأن القوم دعوا الناس إلى ولايتهم وطاعتهم وادّعوا الإمامة، والله أوجب طاعتهم، فمخالفتهم تقدح في مودتهم، بل تقدح في محبة الله ورسوله. ولا ريب أن الذي ابتدع الرفض لم يكن محبّاً لله ولرسوله، بل كان عدواً لله.

وهؤلاء القوم مع أهل السنة بمنزلة النصارى مع المسلمين، فالنصارى يجعلون المسيح إلهاً، ويجعلون إبراهيم وموسى ومحمداً أقل من الحواريين الذين كانوا مع عيسى. وهؤلاء يجعلون عليّاً هو الإمام المعصوم، أو هو النبي أو إله، والخلفاء الأربعة أقل من مثل الأشتر النخعي، وأمثاله الذين قاتلوا معه.

ولهذا كان جهلهم وظلمهم أعظم مـن أن يوصـف، ويتمسـكون بالمنقولات المكذوبة، والألفاظ المتشابهة، والأقيسة الفاسدة، ويدعون المنقولات الصادقة بـل المتـواترة، والنصـوص البيّنـة، والمعقولات الصريحة.

الفصل الثامن
الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص عن باقي الصحابة بفضيلة الفداء

قال الرافضي: "البرهان الثـامن: قـوله تعـالى: **{ وَمِـنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَـاتِ اللَّـهِ }** [البقـرة: 207] قال الثعلبي: إن رسول الله صلَّى اللـه عليـه وسـلَّم لَمّـا أراد الهجرة خلف عليّ بن أبي طالب لقضاء ديونه ورد الودائـع الـتي كـانت عنـده، وأمـره ليلـة خـرج إلـى الغـار، وقـد أحـاط المشركون بالدار، أن ينام على فراشه، فقال له: يا عليّ اتشح ببردي الحضرمي الأخضر، ونـم علـى فراشـي، فـإنه لا يخلـص إليك منهم مكروه إن شاء الله تعالى، ففعل ذلك.

فأوحى الله تعالى إلى جبريل وميكائيل أني قد آخيت بينكمـا، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيكما يؤثر صـاحبه بالحياة؟ فاختار كلاهما الحياة، فأوحى الله إليها: ألا كنتمـا مثـل علـيّ بـن أبـي طـالب، آخيـت بينـه وبيـن محمـد عليـه الصـلاة والسلام فبات على فراشه يفديه بنفسه ويؤثره بالحياة؟ اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه.

فنـزلا، فكان جبريل عند رأسه، وميكائيل عنـد رجليـه، فقـال جريل: بـخٍ بـخٍ مـن مثلـك يـا ابـن أبـي طـالب يبـاهي اللـه بـك الملائكة؟ فأنزل الله عزَّ وجـلَّ علـى رسـوله صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم وهو متوجه إلى المدينة في شأن علي: **{ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَـاءَ مَرْضَـاتِ اللَّـهِ }** [البقـرة: 207]. وقال ابن عباس: إنما نزلت في عليّ لَمّا هرب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم من المشركين إلى الغار، وهذه فضـيلة لـم تحصـل لغيره تدل على أفضلية عليّ على جميـع الصـحابة، فيكـون هـو الإمام".

الجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصـحة هـذا النقـل. ومجـرد نقـل الثعلـبي

وأمثاله لذلك، بل روايتهم، ليس بحجة باتفاق طوائف أهل السنة والشيعة، لأن هذا مرسل متأخر، ولم يذكر إسناده، وفي نقله من هذا الجنس للإسرائيليات والإسلاميات أمور يُعلم أنها باطلة، وإن كان هو لم يتعمد الكذب.

ثانيها: أن هذا الذي نقله من هذا الوجه كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة[1]، والمرجع إليهم في هذا الباب.

الثالث: أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لما هاجر هو وأبو بكر إلى المدينة لم يكن للقوم غرض في طلب عليّ، وإنما كان مطلوبهم النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأبا بكر، وجعلوا في كل واحد منهما ديته لمن جاء به، كما ثبت ذلك في الصحيح الذي لا يسترِيب أهل العلم في صحته[2]، وترك عليّاً في فراشه ليظنوا أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في البيت فلا يطلبوه، فلما أصبحوا وجدوا عليّاً فظهرت خيبتهم، ولم يؤذوا عليّاً، بل سألوه عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فأخبرهم أنه لا علم له به، ولم يكن هناك خوف على عليٍّ من أحد، وإنما كان الخوف على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وصدِّيقه، ولو كان لهم في عليٍّ غرض لتعرضوا له لما وجدوه، فلما لم يتعرضوا له دلَّ على أنهم لا غرض لهم فيه، فأيّ فداء هنا بالنفس؟.

والذي كان يفديه بنفسه بلا ريب، ويقصد أن يدفع بنفسه عنه، ويكون الضرر به دونه، هو أبو بكر. كان يذكر الطلبة فيكون خلفه، ويذكر الرصد فيكون أمامه، وكان يذهب فيكشف له الخر. وإذا كان هناك ما يخُاف أحب أن يكون به لا بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

وغير واحد من الصحابة قد فداه بنفسه في مواطن الحروب، فمنهم من قُتل يبن يديه، ومنهم من شُلّت يده، كطلحة بن عبد الله وهذا واجب على المؤمنين كلهم. فلو قُدِّر أنه كان هناك فداء بالنفس لكان هذا من الفضائل المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة، فكيف إذا لم يكن هناك خوف على عليٍّ؟.

قال ابن إسحاق في "السيرة" – مع أنه من المتولّين لعليّ المائلين إليه – وذكر خروج النبي صلَّى الله عليه وسلَّم من

---

1 () لم أجد هذا الحديث الموضوع في كتب الحديث والسيرة، وانظر ما يلي في الصفحات التالية.

2 () الحديث عن عائشة رضي الله عنها في البخاري 5/58-60 (كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه إلى المدينة).

منـزله، واسـتخلاف علـيّ علـى فراشـه ليلـة مكـر الكفـار بـه، قال[1]: "فأتى جبريل النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقال له[2]: لا تَبِتْ هذه الليلة على فراشك الذي كنت تبيت عليه. قـال: فلمّـا كانت عَتْمة الليـل[3] اجتمعـوا علـى بـابه يرصـدونه مـتى ينـام، فيثبـون عليـه، فلمـا رأى رسـول اللـه صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم مقامهم قال لعليّ[4]: نَـمْ علـى فراشـي واتشـح[5] بـبردي هـذا الحضرمي الأخضر، فنم فيه، فإنه لن يخلص إليك شيء تكرهـه منهم.

وعن محمد بن كعب القرظي[6] قال: لَمّا اجتمعوا له، وفيهم: أبو جهل[7]، فقـال وهـم علـى بـابه: إن محمـداً يزعـم أنكـم إن تابعتموه على أمره كنتم ملوك العرب والعجـم، ثـم بُعثتـم مـن بعد موتكم، فجُعلت لكم جناتٌ كجنات[8] الأردن، وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح، ثم بُعثتم من بعد موتكم، فجعلت[9] لكـم نـار تحرقون فيها.

قال: وخرج رسول اللـه صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم عليهـم[10]، فأخذ حَفْنة من تراب في يده، ثم قال: نعم[11] أنـا أقـول ذلـك، أنت أحدهم. وأخذ الله على أبصارهم عنه، فلا يَرَوْنه[12]... ولـم يبق منهم رجلاً إلا وضع على[13] رأسه تراباً، ثـم انصـرف إلـى حيث أراد أن يذهب، فأتاهم آتٍ ممن لم يكن معهـم فقـال: مـا تنتظرون هاهنا؟ قالوا: محمـداً. قـال: خيّبكـم اللـه! قـد واللـه خرج عليكم محمد، ثم ما تـرك منكـم رجلاً إلا وقـد وضـع علـى

---

1 () المقابلة على النص التالية مع "سيرة ابن هشام" 2/126-128.
2 () سيرة ابن هشام: جبريل عليه السلام رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: ...
3 () سيرة ابن هشام: عتمة من الليل.
4 () ابن هشام: مكانهم قال لعلي بن أبي طالب.
5 () ابن هشام: وتسج.
6 () ابن هشام: قال ابن إسحاق: فحدثني يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي قال...
7 () ابن هشام: أبو جهل بن هشام
8 () ابن هشام: جِنان كجنان...
9 () ابن هشام: ثم جُعلت...
10 () ابن هشام: وخرج عليهم رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.
11 () نعم: ليست في "ابن هشام".
12 () بعد عبارة "فلا يرونه" توجد ثلاثة أسطر في "ابن هشام" اختصرها ابن تيمية.
13 () ابن هشام: إلا وقد وضع على...

رأسه تراباً، وانطلق لحاجته، أفما ترون ما بكم؟

قال: فوضع كلّ رجل منهم يده على رأسه، فإذا عليه تـراب، ثم جعلوا يطّلعون[1] فَيَرَوْن عليّاً على الفراش مسـجّى[2] ببُـرد رسول الله صـلّى اللـه عليـه وسـلّم، فيقولـون: واللـه إن هـذا لمحمدٌ نائماً، عليه برده. فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا. فقـام عليّ عن الفراش، فقـالوا: واللـه لقـد كـان صـدقنا الـذي كـان حدثنا[3] وكان مما أنزل الله مـن القـرآن ذلـك اليـوم[4]: **{ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُـوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللّهُ وَاللّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ }** [الأنفال: 30] وقوله: **{ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِـهِ رَيْـبَ الْمَنُـونِ }** الآية [الطور: 30] وأذن الله لنبيه[5] في الهجرة عند ذلك"[6].

فهذا يبيّن أن القوم لم يكن لهم غرض في عليٍّ أصلاً.

وأيضاً فإن النـبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم قـد قـال: "اتّشـح ببردي هذا الأخضر، فنم فيه، فإنه لم يخلـص إليـك منهـم رجـل بشيء تكرهه" فوعده وهو الصادق، أنه لا يخلص إليـه مكـروه، وكان طمأنينته بوعد الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

الرابع: أن هذا الحـديث فيـه مـن الـدلائل علـى كـذبه مـا لا يخفى، فإن الملائكة لا يقال فيهم مثل هذا الباطل الذي لا يليق بهم، وليـس أحـدهما جائعـاً فيـؤثره الآخـر بالطعـام، ولا هنـاك خوف فيؤثر أحـدهما صـاحبه بـالأمن، فكيـف يقـول اللـه لهمـا: أيكما يؤثر صاحبه بالحياة؟ ولا للمؤاخاة بين الملائكة أصل، بـل جبريل له عمـل يختـص بـه دون ميكائيـل، وميكائيـل لـه عمـل يختص به دون جبريل، كمـا جـاء فـي الآثـار أن الـوحي والنصـر لجبريل، وأن الرزق والمطر لميكائيل.

ثم إنه كان الله قضى بأن عمر أحدهما أطول من الآخـر فهـو ما قضاه، وإن قضاه لواحـد وأراد منهمـا أن يتفقـا علـى تعييـن الأطول، أو يؤثر به أحدهما الآخر، وهما راضيان بذلك، فلا كلام.

---

1 () ابن هشام: يتطلّعون.
2 () ابن هشام: متسجياً.
3 () ابن هشام: والله لقد كان صدقنا الذي حدثنا.
4 () ابن هشام (2/128): قال ابن إسحاق: وكان مما أنزل الله عزَّ وجلَّ من القرآن في ذلك اليوم، وما كانوا أجمعوا له.
5 () ابن هشام: ذكر الآية التالية 31 من سورة الطور ثم ذكر أربعة أسطر إختصرها ابن تيمية ثم قال: قال ابن إسحاق: وأذن الله تعالى لنبيه صلّى الله عليه وسلّم.
6 () ابن هشام: عند ذلك في الهجرة.

وأما إن كان يكرهان ذلك، فكيف يليق بحكمة اللـه ورحمتـه أن يحرِّش بينهمـا، ويلقـي بينهمـا العـداوة؟ ولـو كـان ذلـك حقّـاً – تعالى الله عن ذلك – ثم هذا القدر لو وقع مع أنه باطل، فكيـف تأخّر من حين خلقهما الله قبـل آدم إلـى حيـن الهجـرة؟ وإنمـا كان يكون ذلك لو كان عقب خلقهما.

الخامس: أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لم يـؤاخ عليّـاً ولا غيره، بل كل ما رُوي في هـذا كـذب. وحـديث المؤاخـاة الـذي يُروى في ذلك – مع ضعفه وبطلانه – إنما فيه مؤاخـاته لـه فـي المدينة، هكذا رواه الترمذي[1] فأما بمكـة فمؤاخـاته لـه باطلـة على التقديرين.

وأيضاً فقد عرف أنه لم يكن فـداء بـالنفس ولا إيثـار بالحيـاة باتفاق علماء النقل.

السـادس: أن هبـوط جبريـل وميكائيـل لحفـظ واحـد مـن الناس من أعظم المنكرات؛ فإن الله يحفظ من شاء من خلقه بدون هذا. وإنما رُوي هبوطهما يوم بدر للقتال، وفي مثـل تلـك الأمور العظام، ولو نزلا لحفظ واحـد مـن النـاس لنــزلا لحفـظ النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم وصـديقه، اللـذين كـان الأعـداء يطلبونهما من كل وجه، وقد بذلوا فـي كـل واحـد منهمـا ديتـه، وهم عليهما غلاظ شداد سود الأكباد.

السابع: أن هـذه الآيـة فـي سـورة البقـرة، وهـي مدنيـة بلا خلاف، وإنما نزلت بعد هجرة النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم إلـى المدينة، لم تنـزل وقت هجرته. وقد قيل: إنها نزلت لمـا هـاجر صهيب وطلبه المشركون، فأعطاهم ماله، وأتى المدينة، فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: **"ربح البيع أبـا يحيـى"**. وهـذه القصة مشهورة في التفسير، نقلها غير واحد[2].

---

1 () الترمذي 5/300 (كتاب المناقب، مناقب علي بن أبي طالب، باب 85) ونصه: عن ابن عمر قال: آخى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بين أصحابه، فجاء عليٌّ تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد: فقال له رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "أنت أخي في الدنيا والآخرة". قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب وفيه عن زين بن أبي أوفى". وذكر الألباني الحديث في "ضعيف الجامع الصغير" 2/14 وذكر السيوطي: "ت (الترمذي)، ك (الحاكم) عن ابن عمر" وقال الألباني: "ضعيف جداً". وذكره التبريزي في "مشكاة المصابيح" 3/243-244.

2 () الحديث في المستدرك للحاكم 3/398 وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". ونسب الطبري في تفسيره هذا الكلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال إن الآية نزلت في صهيب، وكذا قال ابن

وهذا ممكن؛ فإن صهيباً هاجر من مكة إلى المدينة. قال ابن جرير[1]: "اختلف[2] أهل التأويل فيمن نزلت هذه الآية فيه، ومن عُني بها. فقال بعضهم: نزلت في المهاجرين والأنصار، وعُني بها المجاهدون في سبيل الله". وذكر بإسناده هذا القول[3] "وعن قتادة قال: وقال بعضهم: نزلت في قومٍ بأعيانهم"[4].

وروي عن "القاسم قال: حدثنا الحسين، حدثنا حجّاج[5]، حدثنا ابن جريج[6]، عن عكرمة[7] قال: نزلت في صهيب وأبي ذر جندب[8]، أخذ أهل أبي ذر أبا ذر فانفلت منهم، فقدم على النبي صلّى الله عليه وسلّم، فلما رجع مهاجراً عرضوا له، وكانوا بمر الظهران فانفلت أيضاً حتى قدم عليه[9]، وأما صهيب فأخذه أهله، فافتدى منهم بماله، ثم خرج مهاجراً فأدركه قنفذ بن عمير بن جدعان[10]، فخرج له مما بقي من ماله فخلّى[11] سبيله"[12].

"وقال آخرون: عنى[13] بذلك كل شار نفسه في طاعة الله وجهاد في سبيل الله، وأمر[14] بمعروف".

ونسب هذا القول إلى عمر بل وابن عباس، وأن صهيباً كان

كثير في تفسيره، ولكنه قال بعد ذلك: قال ابن مردويه وساق بسنده – وذكر خبر هجرة صهيب رضي الله عنه إلى أن قال: حتى قدمت المدينة فبلغ ذلك النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: "ربح صهيب، ربح صهيب" مرتين. وانظر: "زاد المسير" لابن الجوزي.

1 () في تفسيره (ط. المعارف) 4/247-248.

2 () تفسير الطبري: ثم اختلف.

3 () انظر (4/247).

4 () تفسير الطبري: نزلت في رجال من المهاجرين بأعيانهم.

5 () تفسير الطبري: حدثني حجاج.

6 () تفسير الطبري: عن ابن جريج.

7 () بعد "عكرمة" أورد الطبري الآية.

8 () تفسير الطبري: في صهيب بن سنان وأبي ذر الغفاري جندب بن السكن.

9 () تفسير الطبري: حتى قدم على النبي عليه السلام.

10 () ذكر الأستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه 4/248 (ت 1): أن المطبوعة كانت محرفة إلى: منقذ بن عمير، وتكلم على قنفذ رضي الله عنه.

11 () تفسير الطبري: وخلّى.

12 () ترك ابن تيمية تسعة أسطر من تفسير الطبري بعد كلمة "سبيله".

13 () تفسير الطبري: بل عنى...

14 () تفسير الطبري: أو أمر.

سبب النـزول[15].

الثامن: أن لفظ الآية مطلق، ليس فيه تخصيص. فكـل مـن باع نفسه ابتغاء مرضات الله فقد دخل فيهـا. وأحـق مـن دخـل فيها النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وصدّيقه، فإنهما شربا نفسهما ابتغاء مرضات الله، وهاجرا في سبيل الله، والعدو يطلبهما من كل وجه.

التاسع: أن قوله: "هذه فضيلة لم تحصل لغيره فـدل علـى أفضليته فيكون هو الإمام".

فيقال: لا ريب أن الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الهجرة لم تحصل لغيره من الصحابة بالكتاب والسنة والإجماع، فتكون هذه الأفضلية ثابتة له دون عمـر وعثمـان وعلـيّ وغيرهـم مـن الصحابة فيكون هو الإمام.

فهذا هو الدليل الصدق الذي لا كذب فيه. يقـول اللـه: **{ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَـرُواْ ثَـانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَـارِ إِذْ يَقُـولُ لِصَـاحِبِهِ لاَ تَحْـزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا }** [التوبة: 40].

ومثل هذه الفضيلة لم تحصـل لغيـر أبـي بكـر قطعـاً، بخلاف الوقاية بالنفس، فإنها لو كانت صحيحة فغير واحد من الصـحابة وقى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بنفسه. وهذا واجب على كـل مؤمن، ليس من الفضائل المختصة بالأكابر من الصحابة.

والأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات. يبيّن ذلك أنه لم ينقل أحدٌ أن عليّاً أوذي في مبيته على فـراش النـبي صـلَّى الله عليه وسلَّم، وقد أوذي غيره في وقايتهم النـبي صـلَّى اللـه عليه وسلَّم: تارة بالضرب، وتارة بالجرح، وتـارة بالقتـل. فمـن فداه وأوذي أعظم ممن فداه ولم يؤذ.

وقد قال العلماء: ما صح لعليّ من الفضـائل فهـي مشـتركة، شاركه فيها غيره، بخلاف الصـدّيق، فـإن كـثيراً مـن فضـائله – وأكثرها – خصائص له، لا يشركه فيها غيره، وهذا مبسـوط فـي موضعه.

الفصل التاسع
الرّدّ على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه مساوٍ للرسول صلَّى الله عليه وسلَّم

---

15 () انظر تفسير الطبري (4/250-251).

لأنه عيّنه للمباهلة

قال الرافضي: "البرهان التابع: قوله تعالى: **{ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ }** [آل عمران: 61]. نقل الجمهور كافة أن "أبناءنا" إشارة إلى الحسن والحسين، و"نساءنا" إشارة إلى فاطمة. و"أنفسنا" إشارة إلى عليّ. وهذه الآية دليل على ثبوت الإمامة لعليّ لأنه تعالى قد جعل نفس رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والاتحاد محال، فيبقى المراد بالمساواة له الولاية. وأيضاً لو كان غير هؤلاء مساوياً لهم وأفضل منهم في استجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه لأنه في موضع الحاجة، وإذا كانوا هم الأفضل تعيّنت الإمامة فيهم. وهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب إلا على من استحوذ الشيطان عليه، وأخذ بمجامع قلبه، وحُبّبت إليه الدنيا التي لا ينالها إلا بمنع أهل الحق من حقهم؟".

والجواب أن يقال: أما أخذه عليّاً وفاطمة والحسن والحسين في المباهلة فحديث صحيح، رواه مسلم عن سعد بن أبي وقاص، قال في حديث طويل[1]: "لما نزلت هذه الآية: **{ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ }** [آل عمران: 61][2] دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عليّاً وفاطمة وحسناً وحُسيناً فقال: "اللهم هؤلاء أهلي".

ولكن لا دلالة في ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية.

وقوله: "قد جعله الله نفس رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والاتحاد محال، فبقي المساواة له، وله الولاية العامة، فكذا المساوية".

قلنا: لا نسلم أنه لم يبق إلا المساواة، ولا دليل على ذلك، بل

---

1 () الحديث عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في : مسلم 4/1871 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه) وهو حديث طويل أوله: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ الحديث، والكلام الذي أورده ابن تيمية في آخر الحديث.

2 () في "مسلم" ذكر جزء من الآية حتى قوله "وأبناءكم" فقط.

حمله على ذلك ممتنع، لأن أحداً لا يساوي رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: لا عليّاً ولا غيره.

وهذا اللفظ في لغة العرب لا يقتضي المساواة. قال تعالى في قصة الإفك: **{ لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا }** [النور: 12] ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين.

وقد قال تعالى في قصة بني إسرائيل: **{ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ }** [البقرة: 54] أي: يقتل بعضكم بعضاً، ولم يوجب ذلك أن يكونوا متساوين، ولا أن يكون من عبد العجل مساوياً لمن لم يعبده.

وكذلك قد قيل في قوله: **{ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ }** [النساء: 29] أي لا يقتل بعضكم بعضاً، وإن كانوا غير متساوين.

وقال تعالى: **{ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ }** [الحجرات: 11]: أي لا يلمز بعضكم بعضاً، فيطعن عليه ويعيبه. وهذا نهي لجميع المؤمنين، أن لا يفعل بعضهم ببعض هذا الطعن والعيب، مع أنهم غير متساوين لا في الأحكام، ولا في الفضيلة، ولا الظالم كالمظلوم، ولا الإمام كالمأموم.

ومن هذا الباب قوله تعالى: **{ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ }** [البقرة: 85] أي يقتل بعضكم بعضاً.

وإذا كان اللفظ في قوله: **{ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ }** كاللفظ في قوله: **{ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ }** [الحجرات: 11]، **{ لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا }** [النور: 12]، ونحو ذلك، مع أن التساوي هنا ليس بواجب بل ممتنع، فكذلك هناك وأشد. بل هذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة. والتجانس والمشابهة يكون بالاشتراك في بعض الأمور، كالاشتراك في الإيمان، فالمؤمنون إخوة في الإيمان، وهو المراد بقوله: **{ لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا }** [النور: 12] وقوله: **{ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ }** [الحجرات: 11].

وقد يكون بالاشتراك في الدِّين، وإن كان فيهم المنافق، كاشتراك المسلمين في الإسلام الظاهر، وإن كان مع ذلك الاشتراك في النسب فهو أوكد. وقوم موسى كانوا أنفسنا بهذا الاعتبار.

قوله تعالى: **{ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا**

وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ } [آل عمران: 61] أي رجالنا ورجالكم، أي الرجال الذين هم من جنسنا في الدين والنسب، والرجال الذين هم من جنسكم. أو المراد التجانس في القرابة فقط، لأنه قال: **{ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ }** فذكر الأولاد وذكر النساء والرجال، فعُلم أنه أراد الأقربين إلينا من الذكور والإناث، من الأولاد والعصبة.

ولهذا دعا الحسن والحسين من الأبناء، ودعا فاطمة من النساء، ودعا عليّاً من رجاله، ولم يكن عنده أحد أقرب إليه نسباً من هؤلاء، وهم الذين أدار عليهم الكساء.

والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه، وإلا فلو بأهلهم بالأبعدين في النسب، وإن كانوا أفضل عند الله، لم يحصل المقصود؛ فإن المراد أنهم يدعون الأقربين، كما يدعو هو الأقرب إليه.

والنفوس تحنو على أقاربها ما لا تحنو على غيرهم، وكانوا يعلمون أنه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ويعلمون أنهم إن باهلوه نزلت البهلة عليهم وعلى أقاربهم، واجتمع خوفهم على أنفسهم وعلى أقاربهم، فكان ذلك أبلغ في امتناعهم، وإلا فالإنسان قد يختار أن يهلك ويحيا ابنه، والشيخ الكبير قد يختار الموت إذا بقي أقاربه في نعمة ومالٍ. وهذا موجود كثير.

فطلب منهم المباهلة بالأبناء والنساء والرجال والأقربين من الجانبين، فلهذا دعا هؤلاء.

وآية المباهلة نزلت سنة عشر، لما قدم وفد نجران، ولم يكن النبي صلّى الله عليه وسلّم قد بقي من أعمامه إلا العباس، والعباس لم يكن من السابقين الأوّلين، ولا كان له به اختصاص كعليّ. وأما بنو عمّه فلم يكن فيهم مثل عليّ، وكان جعفر قد قُتل قبل ذلك. فإن المباهلة كانت لما قدم وفد نجران سنة تسعٍ أو عشر، وجعفر قتل بمؤتة سنة ثمان، فتعيّن عليّ رضي الله عنه.

وكونه تعيّن للمباهلة، إذ ليس في الأقارب من يقوم مقامه، لا يوجب أن يكون مساوياً للنبي صلّى الله عليه وسلّم في شيء من الأشياء، بل ولا أن يكون أفضل من سائر الصحابة مطلقاً، بل له بالمباهلة نوع فضيلة، وهي مشتركة بينه وبين فاطمة وحسن وحسين، ليست من خصائص الإمامة، فإن خصائص الإمامة لا تثبت للنساء، ولا يقتضي أن يكون من باهل به أفضل من جميع الصحابة، كما لم يوجب أن تكون فاطمة

وحسن وحسين أفضل من جميع الصحابة.

وأما قوله الرافضي: "لو كان غير هؤلاء مساوياً لهم. أو أفضل منهم في استجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه، لأنه في موضع الحاجة".

فيقال في الجواب: لم يكن المقصود إجابة الدعاء؛ فإن دعاء النبي صلّى الله عليه وسلّم وحده كافٍ، ولو كان المراد بمن يدعوه معه أن يستجاب دعاؤه، لدعا المؤمنين كلهم ودعا بهم، كما كان يستسقي بهم، وكما كان يستفتح بصعاليك المهاجرين، وكان يقول: "وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟ بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم؟"[1].

ومن المعلوم أن هؤلاء، وإن كانوا مجابين، فكثرة الدعاء أبلغ في الإجابة. لكن لم يكن المقصود دعوة من دعاه لإجابة دعائه، بل لأجل المقابلة بين الأهل والأهل. ونحن نعلم بالاضطرار أن النبي صلّى الله عليه وسلّم لو دعا أبا بكر وعمر وعثمان، وطلحة والزبير، وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وغيرهم للمباهلة، لكانوا من أعظم الناس استجابة لأمره، وكان دعاء هؤلاء وغيرهم أبلغ في إجابة الدعاة، لكن لم يأمره الله سبحانه بأخذه معه، لأن ذلك لا يحصل به المقصود.

فإن المقصود أن أولئك يأتون بمن يشفقون عليه طبعاً، كأبنائهم ونسائهم ورجالهم الذين هم أقرب الناس إليهم. فلو دعا النبي صلّى الله عليه وسلّم قوماً أجانب لأتى أولئك

---

1 () الحديث عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في: البخاري 4/36-37 (كتاب الجهاد، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب) ونصه: "عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد رضي الله عنه أن له فضلاً على من دونه. فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم: **"هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم"**؟
والحديث بألفاظ مقاربة في:
سنن النسائي 6/37-38 (كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف)، المسند (ط. المعارف) 3/51 وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه: "إسناده ضعيف لانقطاعه".
وقال ابن حجر في "فتح الباري" 6/88-89 عن رواية البخاري: "ثم إن صورة هذا السياق مرسل لأن مصعباً لم يدرك زمان هذا القول، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي.... وكذا أخرجه هو والنسائي).
وجاء حديث آخر بألفاظ مقاربة عن أبي الدرداء رضي الله عنه: سنن أبي داود 3/32 (كتاب الجهاد، باب الانتصار برُذُل الخيل والضعفة)، المسند (ط. الحلبي) 5/198.

بأجانب، ولم يكن يشتد عليه نزول البهلة بأولئك الأجـانب، كمـا يشتد عليهم نزولها بالأقربين إليهم، فإن طبع البشر يخاف على أقربيه ما لا يخاف على الأجانب، فـأمر النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم أن يدعو قرابته، وأن يدعو أولئك قرابتهم.

والناس عند المقابلة تقول كل طائفة للأخرى: ارهنـوا عنـدنا أبناءكم ونساءكم، فلو رهنت إحدى الطائفتين أجنبياً لـم يـرض أولئك، كما أنه لو دعا النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم الأجـانب لـم يرض أولئك المقابلون له، ولا يلزم أن يكون أهل الرجل أفضـل عند الله إذا قابل بهم لمن يقابله بأهله.

فقــد تــبيّن أن الآيــة لا دلالــة فيهــا أصــلاً علــى المطلــوب الرافضي، لكنه وأمثاله ممن فـي قلبـه زيـغ، كالنصـارى الـذين يتعلقون بالألفـاظ المجملـة ويـدعون النصـوص الصـريحة، ثـم قدحه في خيـار الأمـة بزعمـه الكـاذب، حيـث زعـم أن المـراد بالأنفس: المساوون، وهو خلاف المستعمل في لغة العرب.

ومما يبين ذلك أن قوله: "نساءنا" لا يختص بفاطمة، بل مــن دعاه من بناته كانت بمنـزلتها في ذلك، لكـن لـم يكـن عنـده إذ ذاك إلا فاطمة، فإن رقيَّة وأم كلثوم وزينب كن قد تـوفين قبـل ذلك.

فكذلك "أنفسنا" ليس مختصاً بعليّ، بل هذه صيغة جمع، كما أن "نساءنا" صيغة جمع وكذلك "أبناءنا" صيغة جمع، وإنما دعـا حسناً وحسيناً لأنه لم يكن ممن ينسـب إليـه بـالبنوة سـواهما، فإن إبراهيم إن كان موجوداً إذ ذاك فهـو طفـل لا يُـدعى، فـإن إبراهيم هو ابن مارية القبطية التي أهداها له المقوقس صاحب مصـر، وأهـدى لـه البغلـة ومارِيـة وسـيرين، فـأعطى سـيرين لحسّان بن ثابت، وتسـرَّى مارِيـة فولـدت لـه إبراهيـم، وعـاش بضعة عشر شهراً ومات، فقال النبي صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم: **"إن له مرضعاً في الجنة تتم رضاعه"**[1].

---

1 () الحديث بهذا اللفظ تقريباً عن البراء بن عازب رضي الله عنه في: المسند (ط. الحلبي) 4م 283، 284، 297، 304.
ووجدت حديثاً مقارباً عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: مسلم 4/1808 (كتاب الفضائل، باب رحمته صلَّى الله عليه وسلَّم الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك) وأوله: ما رأيت أحداً كان أرحم بالعيال من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.. وفيه. قال عمرو:(بن سعيد وهو الراوي عن أنس): فلما توفي إبراهيم قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **"إن إبراهيم ابني، وإنه مات في الثدي، وإن له لظئرين تُكمِّلان رضاعه في الجنة"**.

وكان إهداء المقوقس بعد الحديبية، بل بعد حُنين.

الفصل العاشر
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو مساوي للنبي صلّى الله عليه وسلّم في التوسل به إلى الله تعالى

قال الرافضي: "البرهان العاشر: قوله تعالى: **{ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ }** [البقرة: 37] روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي[1] بإسناده عن ابن عباس، قال: سُئل النبي صلّى الله عليه وسلّم عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه. قال: سأله بحق محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين أن يتوب عليه، فتاب عليه. وهذه فضيلة لم يلحقه أحد من الصحابة فيها، فيكون هو الإمام لمساواته النبي صلّى الله عليه وسلّم في التوسل به إلى الله تعالى".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا النقل، فقد عُرف أن مجرد رواية ابن المغازلي لا يسوغ الاحتجاج بها باتفاق أهل العلم.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم، وذكره أبو الفرج بن الجوزي في "الموضوعات" من طري قالدارقطني[2]، فإن له كتباً في الأفراد والغرائب[3]. قال الدارقطني: "تفرّد به عمرو بن ثابت عن أبيه عن أبي المقدام، لم يروه عنه غير حسن الأشقر. قال يحيى بن معين: عمرو بن

مات في الثدي: أي مات وهو في سن رضاع الثدي، والظئر: هي المرضعة ولد غيرها.
والحديث في: المسند (ط. الحلبي) 3/112. وجاء حديثان ضعيفان فيهما أن رضاعة إبراهيم تتم في الجنة في: سنن ابن ماجه 1/484 (كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وذكرته وفاته).

1 () انظر "مناقب الإمام علي" ص 63. (م).

2 () لم أستطع العثور على هذا الحديث الموضوع في كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي. قال أبو عبد الرحمن: انظر: اللآلئ للسيوطي (1/210)، تنزيه الشريعة (1/295)، الفوائد المجموعة للشوكاني (394).

3 () ذكر سزكين من كتب الدارقطني المخطوطة كتاب "الفوائد الأفراد" وكتاب "الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان". انظر: سزكين م 1 ج1 ص 422.

ثابت ليس ثقة ولا مأموناً. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات".

الثالث: أن الكلمات التي تلقّاها آدم قد جاءت مفسّرة في قوله تعالى: **{ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ }** [الأعراف: 23] وقد رُوي عن السلف هذا وما يشبهه[1] وليس في شيء من النقل الثابت عنهم ما ذكره من القسم.

الرابع: أنه معلوم بالاضطرار أن من هو دون آدم من الكفّار والفساق إذا تاب أحدهم إلى الله تاب الله عليه، وإن لم يقسم عليه بأحد. فكيف يحتاج آدم في توبته إلى ما لا يحتاج إليه أحد من المذنبين: لا مؤمن ولا كافر؟ وطائفة قد رووا أنه توسّل بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم حتى قَبِلَ توبته، وهذا كذب. ورُوي عن مالك في ذلك حكاية في خطابه للمنصور، وهو كذب على مالك، وإن كان ذكرها القاضي عياض في "الشفا".

الخامس: أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لم يأمر أحداً بالتوبة بمثل هذا الدعاء، بل ولا أمر أحداً بمثل هذا الدعاء في توبة ولا غيرها، بل ولا شرع لأمته أن يقسموا على الله بمخلوق، كان هذا الدعاء مشروعاً لشرعه لأمته.

السادس: أن الإقسام على الله بالملائكة والأنبياء أمر لم يرد به كتاب ولا سنة، بل قد نصّ غير واحد من أهل العلم – كأبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما – على أنه لا يجوز أن يقسم على الله بمخلوق. وقد بسطنا الكلام على ذلك.

السابع: أن هذا لو كان مشروعاً فآدم نبيّ كريم، كيف يقسم على الله بمن هو أكرم عليه منه؟ ولا ريب أن نبينا صلَّى الله عليه وسلَّم أفضل من آدم، لكن آدم أفضل من عليّ وفاطمة وحسن وحسين.

الثامن: أن يُقال: هذه ليست من خصائص الأئمة، فإنها قد ثبتت لفاطمة. وخصائص الأئمة لا تثبت للنساء وما لم يكن من خصائصهم لم يستلزم الإمامة، فإن دليل الإمامة لابد أن يكون ملزوماً لها، يلزم من وجوده استحقاقها، فلو كان هذا دليلاً على الإمامة لكان من يتصف به يستحقها، والمرأة لا تكون إماماً بالنص والإجماع.

---

1 () النظر في هذا: زاد المسير لابن الجوزي 1/69؛ تفسير ابن كثير (ط. الشعب) 1/116.

الفصل الحادي عشر
الرد على من روى عن ابن مسعودٍ حديث انتهت الدعوة إليّ وإلى عليّ

قال الرافضي: "البرهان الحادي عشر: قوله تعالى: **{ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي }** [البقرة: 124]. روى الفقيه ابن المغازلي[1] الشافعي عن ابن مسعود، قال: قال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: انتهت الدعوة إليّ وإلى عليّ، لم يسجد أحدنا لصنم قط، فاتخذني نبي واتخذ عليّاً وصي. وهذا نص في الباب".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة هذا كما تقدّم.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع بإجماع أهل العلم بالحديث[2].

الثالث: أن قوله: "انتهت الدعوة إلينا" كلام لا يجوز أن ينسب إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنه إن أريد: أنها لم تُصب من قبلنا كان ممتنعاً، لأن الأنباء من ذرية إبراهيم دخلوا في الدعوة.

قال تعالى: **{ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ، وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ }** [الأنبياء: 72، 73].

وقال تعالى: **{ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ }** [الإسراء: 2].

وقال عن بني إسرائيل: **{ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ }** [السجدة: 24].

وقال: **{ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُمَكِّنَ لَهُمْ**

---

1 () "مناقب الإمام علي" ص 277. (م).

2 () لم أجد هذا الحديث الموضوع. وانظر تفسير ابن كثير للآية (1/237-242 (ط. الشعب)، وقال في تفسيره لقوله تعالى: **{ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ }**: "ولما جعل الله إبراهيم إماماً سأل الله أن تكون الأئمة من بعده من ذريته، فأجيب إلى ذلك، وأخبر أنه سيكون من ذريته ظالمون، وأنه لا ينالهم عهد الله، ولا يكونون أئمة فلا يقتدي بهم".
وانظر: زاد المسير (1/139-141)؛ الدر المنثور للسيوطي (1/118).

فِي الأَرْضِ } [القصص: 5، 6].

فهذه عدة نصوص في القرآن في جعل الله أئمة من ذرية إبراهيم قبل أمتنا.

وإن أريد: انتهت الدعوة إلينا: أنه لا إمام بعدنا، لزم أن لا يكون الحسن والحسين ولا غيرهما أئمة، وهو باطل بالإجماع. ثم التعليل بكونه لم يسجد لصنم هو علة موجودة في سائر المسلمين بعدهم.

الوجه الرابع: أن كون الشخص لم يسجد لصنم فضيلة يشاركه فيها جميع من ولد على الإسلام، مع أن السابقين الأوّلين أفضل منه، فكيف يجعل المفضول مستحقاً لهذه المرتبة دون الفاضل؟

الخامس: أنه لو قيل: إنه لم يسجد لصنم لأنه أسلم قبل البلوغ، فلم يسجد بعد إسلامه، فهكذا كل مسلم، والصبيّ غير مكلف. وإن قيل: إنه لم يسجد قبل إسلامه. فهذا النفي غير معلوم، ولا قائله ممن يوثق به. ويقال: ليس كل من لم يكفر، أو من لم يأت بكبيرة، أفضل ممن تاب عنها مطلقاً. بل قد يكون التائب من الكفر والفسوق أفضل ممن لم يكفر ولم يفسق، كما دل على ذلك الكتاب العزيز؛ فإن الله فضَّل الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا. وأولئك كلهم أسلموا بعد الكفر. وهؤلاء فيهم من ولد على الإسلام. وفضَّل السابقين الأوَّلين على التابعين لهم بإحسان، وأولئك آمنوا بعد الكفر، وأكثر التابعين ولدوا على الإسلام.

وقد ذكر الله في القرآن أن لوطاً آمن لإبراهيم، وبعثه الله نبياً. وقال شعيب: **{ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا }** [الأعراف: 89].

وقال تعالى: **{ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا }** [إبراهيم: 13].

وقد أخبر الله عن إخوة يوسف بما أخبر، ثم نبأهم بعد توبتهم، وهم الأسباط الذين أمرنا أن نؤمن بما أوتوا في سورة البقرة وآل عمران والنساء.

وإذا كان في هؤلاء من صار نبيّاً، فمعلوم أن الأنبياء أفضل من غيرهم. وهذا مما تُنازع فيه الرافضة وغيرهم، ويقولون: من صدر منه ذنب لا يصير نبيّاً. والنّزاع فيمن أسلم أعظم،

لكن الاعتبار بما دلّ عليه الكتاب والسنة. والذين منعوا من هذا عمدتهم أن التائب من الذنب يكون ناقصاً مذموماً لا يستحق النبوة، ولو صار من أعظم الناس طاعةً. وهذا هو الأصل الذي نُوزعوا فيه، والكتاب والسنة والإجماع يدل على بطلان قولهم فيه.

الفصل الثاني عشر
الرّدّ على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إن الله خصّه بالود دون سائر الصحابة

قال الرافضي: "البرهان الثاني عشر: قوله تعالى: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا }** [مريم: 96] روى الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني بإسناده إلى ابن عباس، قال: نزلت في عليّ. والوُدُّ محبة في القلوب المؤمنة. وفي تفسير الثعلبي عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لعليّ: يا عليّ قل: اللهم اجعل لي عندك عهداً، واجعل لي في صدور المؤمنين مودة. فأنزل الله: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا }** [مريم: 96] ولم يثبت لغيره ذلك، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: أنه لابد من إقامة الدليل على صحة المنقول، وإلا فالاستدلال بما لا تثبت مقدماته باطل بالاتفاق، وهو من القول بلا علم، ومن قفو الإنسان ما ليس له به علم، ومن المحاجّة بغير علم والعزو المذكور لا يفيد الثبوت باتفاق أهل السنة والشيعة.

الوجه الثاني: أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث[1].

الثالث: أن قوله: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ }** [مريم: 96] عامّ في جميع المؤمنين، فلا يجوز تخصيصها بعليّ، بل هي متناولة لعليّ وغيره[2]. والدليل عليه أن الحسن والحسين وغيرهما من المؤمنين الذين تعظّمهم الشيعة

---

1 () لم أجد هذين الحديثين. وذكر ابن الجوزي في "زاد المسير" 5م 266 ما قبل من أن ابن عباس قال إن الاية نزلت في عليّ ولم يعلق على ذلك.

داخلون في الآية، فعُلم بذلك الإجماع على عدم اختصاصها بعليّ.

وأما قوله: "ولم يثبت مثل ذلك لغيره من الصحابة" فممنوع كما تقدم، فإنهم خير القرون، فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فيهم أفضل منهم في سائر القرون، وهم بالنسبة إليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة إليه.

الرابع: أن الله قد أخبر أنه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات ودّاً، وهذا وعد منه صادق. ومعلوم أن الله قد جعل للصحابة مودّة في قلب كل مسلم، لا سيما الخلفاء رضي الله عنهم، لا سيما أبو بكر وعمر، فإن عامّة الصحابة والتابعين كانوا يودُّونهما، وكانوا خير القرون.

ولم يكن كذلك عليّ، فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه. وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما قد أبغضهما وسبّهما الرافضة والنصيرية والغالية والإسماعيلية. لكن معلوم أن الذين أحبوا دينك أفضل وأكثر، وأن الذين أبغضوهما أبعد عن الإسلام وأقل، بخلاف عليّ، فإن الذين أبغضوه وقاتلوه هم خير من الذين أبغضوا أبا بكر وعمر، بل شيعة عثمان الذين يحبونه ويبغضون عليّاً، وإن كانوا مبتدعين ظالمين، فشيعة عليّ الذين يحبونه ويبغضون عثمان أنقص منهم علماً ودينا، وأكثر جهلاً وظلماً.

فعُلم أن المودة التي جُعلت للثلاثة أعظم.

وإذا قيل: عليّ قد ادّعِيت فيه الإلهية والنبوة.

قيل: قد كفّرته الخوارج كلها، وأبغضته المروانية. وهؤلاء خير من الرافضة الذين يسبّون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فضلاً عن الغالية.

الفصل الثالث عشر
الرد على من يثبت الإمامة لعليّ باعتماده على

---

2 () انظر تفسير ابن كثير للآية وانظر الحديث الصحيح الذي ذكره في تفسير الآية، وهو عن أبي هريرة أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: **"إذا أحب الله عبداً نادى جبريل: إني قد أحببت فلاناً فأحبه، فينادي في السماء، ثم ينزل له المحبة في أهل الأرض، فذلك قول الله عزَّ وجلَّ: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا }"** قال ابن كثير: "ورواه مسلم والترمذي، كلاهما عن عبد الله، عن قتيبة، عن الدراوردي به، وقال الترمذي: حسن صحيح.

مقولة: بك يا علي يهتدي المهتدون

قال الرافضي: "البرهان الثالث عشر: قوله تعالى: **{ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ }** [الرعد: 7] من كتاب "الفردوس" عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أنا المنذر وعليّ الهادي، بك يا عليّ يهتدي المهتدون. ونحوه رواه أبو نُعيم، وهو صريح في ثبوت الولاية والإمامة".

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته، فلا يجوز الاحتجاج به. وكتاب "الفردوس" للديلمي[1] فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث[2]، فيجب تكذيبه ورده.

---

1 () هو أبو شجاع شيروية بن شهردار بن شيروية بن فنا خسرو الديليم الهمدذاني، مؤرخ ومحدّث، ولد سنة 445 وتوفي سنة 509، له كتاب "فردوس الأخيار" كتاب كبير في الحديث، اختصره ابن شهردار ثم اختصر المختصر ابن حجر العسقلاني.
انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (7/111-112) (وقال: وكان يلقب إنكيا)، الأعلام (3/268)، معجم المؤلفين (4/313)، كشف الظنون (1254).

2 () روى الطبري هذا الحديث الموضوع في تفسيره (ط. المعارف) 16/357 فقال: "حدثنا أحمد بن يحيى الصوفي قال: حدثنا الحسن بن الحسين الأنصاري قال: حدثن معاذ بن مسلم بيّاع الهروي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما نزلت: "إنما أنت منذر ولكل قوم هادٍ" وضع صلّى الله عليه وسلّم يده على صدره، فقال: أنا المنذر "ولكلّ قوم هاد" وأومأ بيده إلى منكب عليّ، فقال: أنت الهادي يا عليّ، بك يهتدي المهتدون بعدي".
قال أستاذي الأستاذ محمود محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث الموضوع: "والحسن بن الحسين الأنصاري العرني" كأنه قيل له: "العرني" لأنه كان يكون في مسجد "حبة العرني"، كان من رؤساء الشيعة، ليس بصدوق، ولا تقوم به حجة. وقال ابن حبان: "يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات والمناكير".
مترجم في ابن أبي حاتم (1/2/6)، وميزان الاعتدال (1/225)، ولسان الميزان (2/198).
ومعاذ بن مسلم بياع الهروي، لم يذكر بهذه الصفة "بياع الهروي" في غير التفسير، والهروي ثياب تنسب إلى هراة. وجعلها في المطبوعة: "حدثنا الهروي" فأفسد الإسناد إفساداً.

الثالث: أن هذا الكلام لا يجوز نسبته إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. فإن قوله: أنا المنذر وبك يا عليّ يهتدي المهتدون، ظاهره أنهم بك يهتدون دوني، وهذا لا يقوله مسلم؛ فإن ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهما.

فهذا نذيرٌ لا يُهتدى به، وهذا هادٍ، وهذا لا يقوله مسلم.

الرابع: أن الله تعالى قد جعل محمداً هادياً فقال: **{ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ }** [الشورى: 52، 53] فكيف يُجعل الهادي من لم يوصف بذلك دون من وصف به؟!

الخامس: أن قوله: "بك يهتدي المهتدون" ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فيه اهتدى، وهذا كذب بيّن؛ فإنه قد آمن بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم خلق كثير، واهتدوا به، ودخلوا الجنة، ولم يسمعوا من عليّ كلمة واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي صلَّى الله عليه وسلَّم واهتدوا به لم يهتدوا بعليّ في شيء. وكذلك لما فتحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم، كان جماهير المؤمنين لم يسمعوا من عليّ شيئاً، فكيف يجوز أن يُقال: بك يهتدي المهتدون؟!.

السادس: أنه قد قيل معناه: إنما أنت نذير ولكل قوم هاد، وهو الله تعالى، وهو قول ضعيف. وكذلك قول من قال: أنت نذير وهاد لكل قوم، قول ضعيف. والصحيح أن معناها: إنما أنت نذير، كما أرسل من قبلك نذير، ولكل أمة نذير يهديهم أي يدعوهم، كما في قوله: **{ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خلا فِيهَا نَذِيرٌ }** [فاطر: 24]. وهذا قول جماعة من المفسرين، مثل قتادة وعكرمة وأبي الضحى وعبد الرحمن بن زيد. قال ابن جرير

ومعاذ بن مسلم مجهول، هكذا قال ابن أبي حاتم، وهو مترجم في ابن أبي حاتم (4/1/248)، وميزان الاعتدال (3/178). وجعلها في المطبوعة: "حدثنا الهروي" فأفسد الإسناد إفساداً.

ومعاذ بن مسلم مجهول، هكذا قال ابن أبي حاتم، وهو مترجم في ابن أبي حاتم (4/1/248)، وميزان الاعتدال (3/178)، ولسان الميزان (6/55).

وهذا خبر هالك من نواحيه، وقد ذكره الذهبي وابن حجر في ترجمة "الحسن بن الحسين الأنصاري" قالا بعد أن ساقا الخبر بإسناده ولفظه، ونسبته لابن جرير أيضاً؛ "معاذ نكرة، فلعل الآفة منه"، وأقول: بل الآفة من كليهما: الحسن بن الحسين، ومعاذ بن مسلم". وانظر ما ذُكر عن هذا الحديث في "مختصر التحفة الإثني عشرية" ص 157.

الطبري[1]: "حدثنا بشر، حدثنا[2] يزيد، حدثنا سعيد، عن قتادة، وحدثنا أبو كريب[3] حدثنا وكيع، حدثنا[4] سفيان، عن السدي عن عكرمة، ومنصور عن أبي الضحى: "إنما أنت منذر ولكل قوم هاد" قالا: محمد هو المنذر وهو الهادي".

"حدثنا يونس[5]، حدثنا ابن وهب[6]، قال: قال ابن زيد: لكل قوم نبي[7]. "الهادي": النبي[8] و "المنذر" أيضاً[9] وقرأ: **{ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خلا فِيهَا نَذِيرٌ }** [فاطر: 24]. وقرأ[10]: **{ نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الأُولَى }** [النجم: 56] قال: نبي من الأنبياء.

"حدثنا بشار[11]، حدثنا أبو عاصم حدثنا سفيان، عن ليث، عن مجاهد قال: "المنذر": محمد[12]، "ولكل قوم هاد" قال: نبيٌّ.

وقوله: **{ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ }** [الإسراء: 71] إذ الإمام هو الذي يؤتمّ به، أي يُقتدى به. وقد قيل: إن المراد به هو الله الذي يهديهم، والأول أصح.

وأما تفسيره بعليّ فإنه باطل، لأنه قال: **{ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ }** وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء، فيتعدد الهداة، فكيف يُجْعل عليّ هادياً لكل قوم من الأوَّلين والآخرين؟!.

السابع: أن الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأميره عليهم، كما يهتدي بالعالم. وكما جاء في الحديث الذي فيه: "أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم"[13] فليس هذا صريحاً في أن

---

1 () في تفسيره (ط. المعارف) 16/353-354.
2 () تفسير الطبري ... بشر قال حدثنا.
3 () أدمج ابن تيمية السندين معاً (20138، 20139).
4 () في تفسير الطبري: قال حدثنا وكيع عن سفيان.
5 () "حدثنا يونس" هذه العبارة وما بعدها في "تفسير الطبري 16/356 وفيه: حدثني يونس.
6 () تفسير الطبري: قال أخبرنا ابن وهب.
7 () تفسير الطبري: قال ابن زيد في قوله: "ولكل قوم هاد". قال: لكل قوم نبي.
8 () تفسر الطبري: النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.
9 () تفسير الطبري: أيضاً النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.
10 () تفسير الطبري: قال.
11 () عبارة "حدثنا بشار" في تفسير الطبري قبل الكلام السابق 16/355 وفيه: حدثنا محمد بن بشار قال:..
12 () تفسير الطبري: محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
13 () قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كلامه على هذا الحديث في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" 1/78-79 (حديث رقم 58) إنه حديث موضوع ونقل كلام ابن عبد البر وابن حزم في هذا

الإمامة كما زعمه هذا المفتري.

الثامن: أن قوله: **{ لِكُلِّ قَـوْمٍ هَـادٍ }** نكـرة فـي سـياق الإثبات وهذا لا يدل على معيّن، فدعوى دلالة القرآن على عليٍّ باطـل، والاحتجـاج بالحـديث ليـس احتجاجـاً بـالقرآن، مـع أنـه باطل.

التاسع: أن قوله: كل قوم، صيغة عموم. ولو أريد أن هاديـاً واحداً للجميع لقيل: لجميع الناس هـاد. لا يُقـال: (لكـل قـوم)، فإن هؤلاء القوم غير هؤلاء القوم، وهو لم يقل: لجميـع القـوم، ولا يُقال ذلك، بل أضاف "كلاًّ" من نكرة، لم يضفه إلى معرفة.

كما في قولك: "كل الناس يعلم أن هنا قوماً وقوماً متعددين وأن كل قوم لهم هادٍ ليس هو هاد للآخرين". وهذا يبطـل قـول من يقول: إن الهادي هو الله تعالى، ودلالتـه علـى بطلان قـول من يقول "هو عليّ" أظهر.

الفصل الرابع عشر
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن الأمة ستسأل عن ولاية عليّ وحبه

قـال الرافضـي: "البرهـان الرابـع عشـر: قـوله تعـالى: **{ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـئُولُونَ }** [الصـافات: 24] مـن طريـق أبي نُعيم عن الشعبي عـن ابـن عبـاس قـال فـي قـوله تعـالى: **{ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ }** عن ولايـة علـيّ. وكـذا فـي كتاب "الفردوس" عن أبي سعيد الخدري رضي اللـه عنـه عـن النبي صلّى الله عليه وسلّم. وإذا سـئلوا عـن الولايـة وجـب أن تكون ثابتة له، ولم يثبت لغيره من الصـحابة ذلـك، فيكـون هـو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبـة بصـحة النقـل، والعـزو إلـى "الفـردوس" وإلى أبي نُعيم لا تقوم به حجة باتفاق أهل العلم.

الثاني: أن هذا كذب موضوع بالاتفاق[1].

الصدد. وانظر الأحاديث التالية: 59، 60، 61، 62 فهي مقاربة في المعنى وكلها أحاديث موضوعة.

1 () في "مختصر التحفة الاثني عشرية": ".. وهذه الرواية واقعة في فردوس الديلمي الجامع للأحاديث الضعيفة الواهية، ومع هذا فقد وقع في سندها الضعفاء والمجاهيل الكثيرون...".

الثالث: أن اللـه تعـالى قـال: **{بَلْ عَجِبْـتَ وَيَسْـخَرُونَ، وَإِذَا ذُكِّــرُوا لا يَــذْكُرُونَ، وَإِذَا رَأَوْا آيَــةً يَسْتَسْــخِرُونَ، وَقَالُوا إِنْ هَـذَا إِلَّا سِـحْرٌ مُّبِيـنٌ، أَئِـذَا مِتْنَـا وَكُنَّـا تُرَابًـا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُـونَ، أَوَ آبَاؤُنَـا الأَوَّلُـونَ، قُـلْ نَعَـمْ وَأَنتُـمْ دَاخِـرُونَ، فَإِنَّمَـا هِـيَ زَجْـرَةٌ وَاحِـدَةٌ فَـإِذَا هُـمْ يَنظُرُونَ، وَقَالُوا يَـا وَيْلَنَـا هَـذَا يَـوْمُ الـدِّينِ، هَـذَا يَـوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ، احْشُرُوا الَّــذِينَ ظَلَمُــوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ، مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْــدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ، وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ، مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَــرُونَ، بَــلْ هُــمُ الْيَــوْمَ مُسْتَسْــلِمُونَ، وَأَقْبَــلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ، قَالُوا إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَـا عَنِ الْيَمِينِ، قَالُوا بَل لَّمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ، وَمَا كَـانَ لَنَـا عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَاغِينَ، فَحَقَّ عَلَيْنَـا قَـوْلُ رَبِّنَـا إِنَّـا لَـذَائِقُونَ، فَأَغْوَيْنَـاكُمْ إِنَّـا كُنَّـا غَـاوِينَ، فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ، إِنَّـا كَـذَلِكَ نَفْعَـلُ بِالْمُجْرِمِينَ، إِنَّهُـمْ كَـانُوا إِذَا قِيـلَ لَهُـمْ لا إِلَـهَ إِلاّ اللَّـهُ يَسْــتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُــونَ أَئِنَّــا لَتَــارِكُوا آلِهَتِنَــا لِشَــاعِرٍ مَّجْنُونٍ، بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ}** [الصافات: 12-37].

فهذا خطاب عن المشـركين المكـذِّبين بيـوم الـدين، وهـؤلاء يسألون عـن توحيـد اللـه والإيمـان برسـله واليـوم الآخـر. وأي مدخل لحب عليٍّ في سؤال هؤلاء؟ تراهـم لـو أحبّـوه مـع هـذا الكفر والشرك أكان ذلك ينفعهم؟ أو تراهم لو أبغضوه أين كان

قال أبو عبد الرحمن: ذكر ابن حجر رحمه الله تعالى هذه الرواية الموضوعة في ترجمة "علي بن حاتم أبو معاوية" في لسان الميزان ج 4 ص 211-212 ترجمة رقم 559 وقال: علي بن حاتم أبو معاوية يجهّل وأتى في أبيات أفحش فيها بمنكر من القول: قال حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: وقفوهم إنهم مسؤولون عن ولاية علي.
وأيضاً ذكر هذه الرواية الموضوعة الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال" ج 3 ص 118 ترجمة رقم 5802.
والعجيب أن الرافضي محمد باقر المحمودي ذكر في تعليقه على الكتاب المنسوب زوراً وبهتاناً لأبي نعيم الأصبهاني والمسمى "النور المشتعل من كتاب ما نزل من القرآن في علي عليه السلام" (طبع وزارة الإرشاد بإيران 1406هـ) ص 199: أن هذه الرواية الموضوعة موجودة في "لسان الميزان" و "ميزان الاعتدال" ولكنه لم يذكر قول ابن حجر والذهبي حول هذه الرواية. وهذا دأب الرافضة في التدليس.

بغضهم له في بغضهم لأنبياء الله ولكتابه ودينه؟.
وما يفسر القرآن بهذا، ويقول: النبي صلّى الله عليه وسلَّم فسَّره بمثل هذا، إلا زنديق ملحد، متلاعب بالدين، قادح في دين الإسلام، أو مفرط في الجهل، لا يدري ما يقول. وأي فرق بين حب عليّ وطلحة والزبير وسعد وأبي بكر وعمر وعثمان؟!.
ولو قال قائل: إنهم مسؤولون عن حب أبي بكر، لم يكن قوله أبعد من قول من قال: عن حب عليّ، ولا في الآية ما يدلّ على أن ذلك لقول أرجح، بل دلالتهم على ثبوتهما وانتفائهما سواء، والأدلة الدالة على وجوب حب أبي بكر أقوى.
الرابع: أن قوله: "مسؤولون" لفظ مطلق لم يُوصل به ضمير يخصه بشيء، وليس في السياق ما يقتضي ذكر حب علي، فدعوى المدّعي دلالة اللفظ على سؤالهم عن حب عليّ من أعظم الكذب والبهتان.
الخامس: أنه لو ادّعى مدّع أنهم مسؤولون عن حب أبي بكر وعمر، لم يكن إبطال ذلك بوجهٍ إلا وإبطال السؤال عن حب عليٍّ أقوى وأظهر.

الفصل الخامس عشر
الرد على من روى عن أبي سعيد الخدري حديث بغض عليّ

قال الرافضي: "البرهان الخامس عشر: قوله تعالى: **{ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ }** [محمد: 30] روى أبو نُعيم بإسناده عن أبي سعيد الخدري، في قوله تعالى: **{ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ }** قال: ببغضهم عليّاً. ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك، فيكون أفضل منهم، فيكون هو الإمام".
والجواب: المطالبة بصحة النقل أولاً.
والثاني: أن هذا من الكذب على أبي سعيد عند أهل المعرفة بالحديث[1].

---

1 () لم أجد هذا الحديث الموضوع. وقال ابن كثير في تفسيره للآية: "ولتعرفنهم في لحن القول: أي فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، بفهم المتكلم من أي الحزبين هو بمعاني كلامه وفحواه، وهو المراد من لحن القول، كما قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي

الثالث: أن يقال: لو ثبت أنه قاله، فمجرد قـول أبـي سـعيد قول واحدٍ من الصحابة، وقول الصاحب إذا خالفه صـاحبٌ آخـر ليس بحجة باتفاق أهل العلم. وقد عُلم قدح كثير مـن الصـحابة في عليٍّ وإنما احتج عليهم بالكتاب والسـنة، لا بقـول آخـر مـن الصحابة.

الرابع: أنّا نعلم بالاضطرار أن عامة المنـافقين لـم يكـن مـا يُعرفون به من لحن القول هو بغض عليّ، فتفسير القرآن بهـذا فرية ظاهرة.

الخامس: أن عليّاً لم يكن أعظم معاداة للكفّار والمنـافقين من عمر، بل ولا نعرف أنهم كانوا يتأذّون منـه كمـا يتـأذّون مـن عمر، بل ولا نعرف أنهم كانوا يتأذّون منه إلا وكان بغضهم لعمر أشد.

السادس: أن في الصحيح عن النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم أنه قال: **"آية الإيمان حب الأنصار، وآيـة النفـاق بغـض الأنصار"**[1]. وقال: **"لا يبغض الأنصار رجل يـؤمن بـالله واليوم الآخر"**[2]. فكان معرفة المنافقين فـي لحنهـم ببغـض الأنصار أولى.

فإن هذه الأحاديث أصح مما يروي عن علـيّ، أنـه قـال: "إنـه لعهد النبيّ الأميّ إلـيّ أنـه لا يُحبنـي إلا مـؤمن، ولا يبغضـني إلا منافق". فإن هذا من أفراد مسـلم، وهـو مـن روايـة عـديّ بـن ثابت عن زرّ بن حُبيش عن علي[3]، والبخاري أعـرض عـن هـذا

الله عنه: ما أسر أحدٌ سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه. وانظر: زاد المسير 7/411.

1 () الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري 5/32 (كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار)، مسلم 1/85 (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار...)، المسند (ط. الحلبي) 3/130، 134، 249.

2 () الحديث عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عباس رضي الله عنهم في: مسلم 1/86 (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار...)، سنن الترمذي 5/383 (كتاب المناقب، باب في فضل الأنصار وقريش)، المسند (ط. المعارف) 4/293، 18/114 وفي مواضع أخرى في المسند.

3 () الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في: مسلم 1/86 (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان...)، سنن الترمذي 5/306 (كتاب المناقب، باب مناقب علي)، سنن ابن ماجه 1/42 (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله...، فضل علي...)، المسند (ط. المعارف) 2/57. وهو في مواضع

الحديث، بخلاف أحاديث الأنصار، فإنها مما اتفق عليه أهل الصحيح كلهم: البخاري وغيره. وأهل العلم يعلمون يقيناً أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قاله، وحديث عليّ قد شك فيه بعضهم.

السابع: أن علامات النفاق كثيرة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلّى الله عليه وسلَّم أنه قال: **"آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان"**[1] فهذه علامات ظاهرة. فعُلم أن علامات النفاق لا تختصّ بحب شخص أو طائفة ولا بغضهم، إن كان ذلك من العلامات. ولا ريب أن من أحبَّ عليّاً لله بما يستحقه من المحبة لله، فذلك من الدليل على إيمانه، وكذلك من أحبّ الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله، فذلك من علامات إيمانه. ومن أبغض عليّاً والأنصار لما فيهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، فهو منافق.

وأما من أحب الأنصار أو عليّاً أو غيرهم لأمر طبيعي، مثل قرابة بينهما، فهو كمحبة أبي طالب للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وذلك لا ينفعه عند الله. ومن غلا في الأنصار، أو في عليّ، أو في المسيح، أو في نبيّ، فأحبه واعتقد فيه فوق مرتبته، فإنه لم يحبه في الحقيقة، إنما أحبّ ما لا وجود له، كحب النصارى للمسيح، فإن المسيح أفضل من عليّ.

وهذه المحبة لا تنفعهم، فإنه إنما ينفع الحب لله، لا الحب مع الله.

قال تعالى: **{ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ }** [البقرة: 165].

ومن قَدَّر أنه سمع عن بعض الأنصار أمراً يوجب بغضه فأبغضه لذلك، كان ضالاً مخطئاً، ولم يكن منافقاً بذلك. وكذلك من اعتقد في بعض الصحابة اعتقاداً غير مطابق، وظن فيه أنه

أخرى في المسند.

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 1/12 (كتاب الإيمان، باب علامة المنافق). 3/180 (كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد)، مسلم 1/78-79 (كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق) من أربعة طرق وزاد في الطريقين الأخيرين: **"وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم"**، سنن الترمذي 4/130 (كتاب الإيمان، باب في علامة المنافق). وقال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأنس وجابر".

كان كافراً أو فاسقاً فأبغضه لذلك، كان جاهلاً ظالماً، ولم يكن منافقاً.

وهذا مما يُبَيَّن به كذب ما يُروى عن بعض الصحابة كجابر، أنه قال: "ما كنّا نعرف المنافقين على عهد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إلا ببغضهم عليّ بن أبي طالب"[1] فإن هذا النفي من أظهر الأمور كذباً، لا يخفى بطلان هذا النفي على آحاد الناس، فضلاً عن أن يخفى مثل ذلك على جابر أو نحوه.

فإن الله قد ذكر في سورة التوبة وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أموراً متعددة، ليس في شيء منها بغض عليّ.

كقوله: **{ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلاَ تَفْتِنِّي أَلاَ فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُواْ }** [التوبة: 49].

وقوله: **{ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ }** [التوبة: 58].

وقوله: **{ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيِقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ }** [التوبة: 61].

وقوله: **{ وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ }** [التوبة: 75] إلى قوله: **{ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ }** [التوبة: 77].

إلى أمثال ذلك من الصفات التي يصف بها المنافقين، وذكر علاماتهم وذكر الأسباب الموجبة للنفاق.

وكل ما كان موجباً للنفاق فهو دليل عليه وعلامة له. فكيف يجوز لعاقل أن يقول: لم يكن للمنافقين علامة يعرفون بها غير بُغض عليّ؟ وقد كان من علامتهم التخلّف عن الجماعة، كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال: أيها الناس حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث يُنادى بهن، فإنهن من سنن الهدي، وإن الله شرع لنبيّه سنن الهدي، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما يصلّي هذا المتخلّف في بيته لتركتم سنة نبيّكم، ولو تركتم سنة نبيّكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلّف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يُؤتى به يُهادى بين الرجلين حتى يُقام في الصف"[2].

وعامة علامات النفاق وأسبابه ليست في أحدٍ من أصناف

---

1 () انظر: الموضوعات لابن الجوزي (1/370)، تنزيه الشريعة لابن عراق (1/355)، الفوائد المجموعة للشوكاني (367). (م).

الأمة أظهر منها في الرافضة، حتى يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم. وشعار دينهم "التقيّة" التي هي أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا علامة النفاق.

كما قال تعالى: **{ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُواْ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَوِ ادْفَعُواْ قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاَّتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ }** [آل عمران: 166-167].

وقال تعالى: **{ يَحْلِفُونَ بِاللّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ }** [التوبة: 74].

وقال تعالى: **{ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضًا وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ }** [البقرة: 10] وفيها قراءتان: يَكذِبُون ويُكَذِّبُونَ[1].

وفي الجملة فعلامات النفاق مثل الكذب والخيانة وإخلاف الوعد والغدر، لا يوجد في طائفة أكثر منها في الرافضة. وهذا من صفاتهم القديمة، حتى أنهم كانوا يغدرون بعليّ وبالحسن والحسين.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: "أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر"[2]. وهذا لبسطه موضوع آخر.

---

2 () الأثر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في: مسلم 1/453 (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى) وجاء الأثر مرتين 256، 257، وهو مطول في المرة الثانية، وأوله: "من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن".
والأثر في: سنن أبي داود 1/373 (كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة)، سنن النسائي 2/84 (كتاب الإمامة، باب المحافظة على الصلوات حيث يُنادى بهن)، سنن ابن ماجه 1/255-256 (كتاب المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة)؛ المسند (ط. الحلبي) 1/382، 414-415، 419، 455.

1 () انظر تفسير الطبري (ط. المعارف) 1/284 .

2 () الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في: البخاري 1/12 (كتاب الإيمان، باب علامة المنافق)، 4/102 (كتاب

والمقصود هنا أنه يمتنع أن يُقال: لا علامة للنفاق إلا بغض عليّ، ولا يقول هذا أحد من الصحابة، لكن الذي قد يُقال: إن بغضه من علامات النفاق، كما في الحديث المرفوع: **"لا يبغضني إلا منافق"**[3]، فهذا يمكن توجيهه، فإنه من علم ما قام به عليّ رضي الله عنه من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، ثم أبغضه على ذلك، فهو منافق.

ونفاق من يبغض الأنصار أظهر؛ فإن الأنصار قبيلة عظيمة لهم مدينة، وهم الذين تبوّؤا الدار والإيمان من قبل المهاجرين، وبالهجرة إلى دارهم عزّ الإيمان، واستظهر أهله، وكان لهم من نصر الله ورسوله ما لم يكن لأهل مدينة غيرهم، ولا لقبيلة سواهم فلا يبغضهم إلا منافق. ومع هذا فليسوا بأفضل من المهاجرين، بل المهاجرون أفضل منهم.

فعُلم أنه لا يلزم من كون بُغض الشخص من علامات النفاق أن يكون أفضل من غيره. ولا يشك من عرف أحوال الصحابة أن عمر كان أشد عداوة للكفار والمنافقين من عليّ، وأن تأثيره في نصر الإسلام وإعزازه وإذلال الكفّار والمنافقين أعظم من تأثير عليّ، وأن الكفار والمنافقين أعداء الرسول يبغضونه أعظم مما يبغضون عليّاً.

ولهذا كان الذي قتل عمر كافراً يبغض دين الإسلام، ويبغض الرسول وأمته، فقتله بغضاً للرسول ودينه وأمته. والذي قتل علياً كان يصلي ويصوم ويقرأ القرآن، وقتله معتقداً أن الله ورسوله يحب قتل عليّ، وفعل ذلك محبة لله ورسوله – في زعمه – وإن كان في ذلك ضالاً مبتدعاً.

والمقصود أن النفاق في بغض عمر أظهر منه في بغض عليّ. ولهذا لما كان الرافضة من أعظم الطوائف نفاقاً كانوا يسمّون عمر فرعون الأمة. وكانوا يوالون أبا لؤلؤة – قاتله الله – الذي هو من أكفر الخلق وأعظمهم عداوة لله ولرسوله.

الفصل السادس عشر
الرد على من قال أن فضيلة سبق عليّ إلى محمد

الجزية والموادعة، باب إثم من عاهد ثم غدر)، مسلم 1/78 (كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق)، سنن أبي داود 4/305-306 (كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه).

3 () أول الحديث: "إنه لعهد النبي الأميّ: لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني. إلخ. وسبق فيما مضى.

لم تثبت لغيره من الصحابة

قال الرافضي: "البرهان السادس عشر: قوله تعالى: **{ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ، أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ }** [الواقعة: 10-11] روى أبو نُعيم عن ابن عباس في هذه الآية: سابق هذه الأمة عليّ بن أبي طالب. روى الفقيه ابن المغازلي الشافعي، عن مجاهد، عن ابن عباس في قوله: **{ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ }** قال: سبق يوشع بن نون إلى موسى، وسبق موسى إلى هارون، وسبق صاحب يس إلى عيسى، وسبق عليّ إلى محمد صلّى الله عليه وسلّم. وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل، فإن الكذب كثير فيما يرويه هذا وهذا.

الثاني: أن هذا باطل عن ابن عباس، ولو صح عنه لم يكن حجة إذا خالفه من هو أقوى منه[1].

الثالث: أن الله يقول: **{ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ**

---

1 () قال شاه عبد العزيز الدهلوي (مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 158-159): "ومدار هذه الرواية على أبي الحسن الأشقر، وهو ضعيف بالإجماع. قال العقيلي: هو شيعي متروك الحديث. ولا يبعد أن يكون هذا الحديث موضوعاً إذ فيه من أمارات الوضع أن صاحب ياسين لم يكن أول من آمن بعيسى بل برسله، كما يدل عليه نص الكتاب... إلخ...".
قال أبو عبد الرحمن: هو ابن الحسن الأشقر وليس كما قال الدهلوي رحمه الله تعالى. وهذه الرواية الضعيفة ذكرها العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" ج 1 ص 360-361 وقال حفظه الله تعالى: ضعيف جداً. ورواه الطبراني (3/111/2) عن الحسين بن أبي السري العسقلاني، نا حسين الأشقر، نا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً.
قلت: وهذا سند ضعيف جدّاً إن لم يكن موضوعاً، فإن حسين الأشقر وهو ابن الحسن الكوفي شيعي غال، ضعفه البخاري جداً فقال في "التاريخ الصغير" (230): "عنده مناكير".
وروى العقيلي في "الضعفاء" (90) عن البخاري أنه قال فيه: "فيه نظر".
وفي "الكامل" لابن عدي (1/97): قال السعدي: كان غالباً، من الشتّامين للخبرة، ووثقه بعضهم، ثم قال ابن عدي: وليس كل ما يروى عنه من الحديث الإنكار فيه من قبله، فربما كان من قبل من يروي عنه، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسيناً في حديثه بعض ما فيه".

الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ } [التوبة: 100].

وقال تعالى: **{ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ }** الآية [فاطر: 32].

والسابقون الأوّلون هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، الذين هم أفضل ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل. ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة، فكيف يُقال: إن سابق هذه الأمة واحدٌ؟!.

الرابع: قوله: "وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة" ممنوع؛ فإن الناس متنازعون في أول من أسلم، فقيل: أبو بكر أول من أسلم، فهو أسبق إسلاماً من عليّ. وقيل: إن عليّاً أسلم قبله. لكن عليّ كان صغيراً، وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء ولا نزاع في أن إسلام أبي بكر أكمل وأنفع، فيكون هو أكمل سبقاً بالاتفاق، وأسبق على الإطلاق على القول الآخر. فكيف يُقال: عليٌّ أسبق منه بلا حجة تدل على ذلك.

الخامس: أن هذه الآية فضّلت السابقين الأوّلين، ولم تدل على أن كل من كان أسبق إلى الإسلام كان أفضل من غيره. وإنما يدل على أن السابقين أفضل قوله تعالى: **{ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى }** [الحديد: 10]، فالذين سبقوا إلى الإنفاق والقتال قبل الحديبية، أفضل ممن بعدهم، فإن الفتح فسَّره النبي صلّى الله عليه وسلّم بالحديبية.

وإذا كان أولئك السابقون قد سبق بعضهم بعضاً إلى الإسلام، فليس في الآيتين ما يقتضي أن يكون أفضل مطلقاً،

قلت: وكأن ابن عدي يشير بهذا الكلام إلى مثل هذا الحديث فإنه من رواية الحسين بن أبي السري عنه، فإنه مثله بل أشد ضعفاً، قال الذهبي: ضعفه أبو داود وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي فإنه كذاب، وقال أبو عروبة الحرّاني: هو خال أبي وهو كذاب" ثم ساق له هذا الحديث من طريق الطبراني.

وقال الحافظ ابن كثير في "التفسير" (3/570): "هذا حديث منكر، لا يعرف إلا طريق حسين الأشقر، وهو شيعي متروك"، ونقل نحوه المناوي عن العقيلي، ونقل عنه الحافظ في "تهذيب التهذيب" أنه قال: لا أصل له عن ابن عيينة".

بل قد يسبق إلى الإسلام من سبقه غيره إلى الإنفاق والقتال.

ولهذا كان عمر رضي الله عنه ممن أسلم بعد تسعة وثلاثين، وهو أفضل من أكثرهم بالنصوص الصحيحة، وبإجماع الصحابة والتابعين، وما علمت أحداً قط قال: إن الزبير ونحوه أفضل من عمر، والزبير أسلم قبل عمر. ولا قال من يعرف من أهل العلم: إن عثمان أفضل من عمر، وعثمان أسلم قبل عمر.

وإن كان الفضل بالسبق إلى الإنفاق والقتال، فمعلوم أن أبا بكر أخصّ بهذا، فإنه لم يجاهد قبله أحدٌ: لا بيده ولا بلسانه، بل هو من حين آمن بالرسول ينفق ماله ويجاهد بحسب الإمكان، فاشترى من المعذّبين في الله غير واحد، وكان يجاهد مع الرسول قبل الأمر بالقتال وبعد الأمر بالقتال. كما قال تعالى: **{ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا }** [الفرقان: 52]. فكان أبو بكر أسبق الناس وأكملهم في أنواع الجهاد بالنفس والمال.

ولهذا قال النبي صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الصحيح: "إنّ أمنّ الناس عليّ في صحبته وذات يده أبو بكر". والصحبة بالنفس وذات اليد هو المال، فأخبر النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه أمنّ الناس عليه في النفس والمال.

الفصل السابع عشر
الرد على من يثبت لعلي الإمامة بدعوى أنه خصّ بفضيلة الإيمان والهجرة والجهاد دون غيره

قال الرافضي: "البرهان السابع عشر: قوله تعالى: **{ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ }** الآيات [التوبة: 20].

روى رزين بن معاوية في "الجمع بين الصحاح الستة" أنها نزلت في عليّ لما افتخر طلحة بن شيبة والعباس. وهذه لم تثبت لغيره من الصحابة، فيكون أفضل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل. ورزين[1] قد ذكر في كتابه

---

1 () أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي، توفي سنة 535 وكان من المحدثين ومن تصانيفه "التجريد للصحاح الستة". وانظر ترجمته في: شذرات الذهب (4/106)، روضات الجنات (ص 286)، معجم المؤلفين (4/155-156)، الأعلام (3/46).

أشياء ليست في الصحاح.

الثاني: أن الذي في الصحيح ليس كما ذكره عن رزين، بل الذي في الصحيح ما رواه النعمان بن بشير، قال: كنت عند منبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال رجل: لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج. وقال آخر: لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمّر المسجد الحرام. وقال آخر: الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم: فزجرهم عمر، وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهو يوم الجمعة، ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستفتيته فيما اختلفتم فيه. فأنزل الله تعالى: **{ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ }** الآية إلى آخرها [التوبة: 19] أخرجه مسلم[1].

وهذا الحديث يقتضي أن قول عليّ الذي فضَّل به الجهاد على السدانة والسقاية أصح من قول من فضّل السدانة والسقاية، وأن عليّاً كان أعلم بالحق في هذه المسألة ممن نازعه فيها. وهذا صحيح.

وعمر قد وافق ربّه في عدة أمور، يقول شيئاً وينزل القرآن بموافقته. قال للنبي صلّى الله عليه وسلّم: لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلّى، فنزلت: **{ وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى }** [البقرة: 125]. وقال: إن نساءك يدخل عليهن البرّ والفاجر، فلو أمرتهن بالحجاج فنزلت آية الحجاب. وقال: عسى ربّه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات، فنزلت كذلك[2]. وأمثال ذلك. وهذا كله ثابت في الصحيح. وهذا أعظم من تصويب عليّ في مسألة واحدة.

وأما التفضيل بالإيمان والهجرة والجهاد، فهذا ثابت لجميع

---

1 () الحديث عن النعمان بن بشير رضي الله عنه في: مسلم 3/1449 (كتاب الإمارة، باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى)، المسند (ط. الحلبي) 4/269. وانظر تفسير الطبري (ط. المعارف) 14/25، 26 .

2 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري 1/85 (كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة...)، 5/20 (كتاب التفسير، سورة البقرة، باب قوله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى...)، المسند (ط. المعارف) 1/323، 263.
والحديث في كتاب "فضائل الصحابة" الأرقام: 434، 435، 437، 493، 494، 495، 682.

الصحابة الذين آمنوا وهـاجروا وجاهـدوا، فليـس هاهنـا فضـيلة اختصّ بها عليّ، حتى يقال: إن هذا لم يثبت لغيره.

الثالث: أنـه لـو قُـدِّر أنـه اختـصّ بمزيـة فهـذه ليسـت مـن خصـائص الإمامـة، ولا موجبـة لأن يكـون أفضـل مطلقـاً. فـإن الخضر لما علم ثلاث مسائل لم يعلمها موسى لم يكـن أفضـل من موسى مطلقاً، والهدهد لما قال لسليمان: **{ أَحَطتُ بِمَـا لَمْ تُحِطْ بِهِ }** [النمل: 22] لم يكن أعلم من سليمان مطلقاً.

الرابع: أن عليّاً كان يعلم هذه المسألة، فمـن أيـن يعلـم أن غيره من الصحابة لم يعلمها؟ فدعوى اختصاصه بعلمها باطـل، فبطل الاختصاص على التقديرين. بل من المعلـوم بـالتواتر أن جهاد أبي بكر بماله أعظم مـن جهـاد علـيّ، فـإن أبـا بكـر كـان موسراً، قال فيه النبي صلّى الله عليه وسلّم: "ما نفعنـي مـال كمـال أبـي بكـر" وعلـيّ كـان فقيـراً، وأبـو بكـر أعظـم جهـاداً بنفسه، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

الفصل الثامن عشر
الرد على من ادّعى أن عليّ وحده هو الذي تصدق ولم يفعل ذلك أحد من المسلمين غيره

قال الرافضي: "البرهان الثامن عشر: قوله تعالى: **{ يَـا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَـدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً }** [المجادلة: 12] من طريق الحافظ أبي نُعيـم إلى ابن عباس، قال: إن الله حرَّم كلام رسول الله صـلّى اللـه عليه وسلَّم إلا بتقديم الصدقة، وبخلوا أن يتصدّقوا قبـل كلامـه، وتصدَّق عليٌّ، ولم يفعل ذلك أحد من المسلمين غيره.

ومن تفسير الثعلبي قال ابن عمر: كان لعليّ ثلاثـة لـو كـانت لـي واحـدة منهـن كـانت أحـبّ إلـيّ مـن حمـر النعـم: تزويجـه فاطمة، وإعطاؤه الراية يوم خيبر، وآية النجوى.

وروى رزين بن معاوية في "الجمع بين الصحاح السـتة" عـن عليّ: ما عمل بهذه الآية غيري، وبي خفف الله عن هذه الأمـة. وهذا يدل على فضيلته عليهم، فيكون هو أحق بالإمامة".

والجواب أن يقال: أما الذي ثبت فهو أن عليّاً رضـي اللـه عنه تصدَّق وناجى، ثم نُسخت الآية قبل أن يعمـل بهـا غيـره[1]،

---

1 () قال ابن كثير في تفسيره لآية 12 من سورة المجادلة: "وقد قيل: إنه لم يعمل بهذه الآية قبل نسخها سوى عليّ بن أبي طالب رضي الله

لكن الآية لم توجب الصدقة عليهم، لكن أمرهم إذا ناجوا أن يتصدّقوا فمن لم يناج لم يكن عليه أن يتصدّق. وإذا لم تكن المناجاة واجبة، لم يكن أحد ملوماً إذا ترك ما ليس بواجب، ومن كان فيهم عاجزاً عن الصدقة ولكن لو قَدَر لناجي فتصدّق، فله نيته وأجره، ومن لم يعرض له سبب يناجي لأجله لم يُجعل ناقصاً، ولكن من عرض له سبب اقتضى المناجاة فتركه بخلاً، فهذا قد ترك المستحب. ولا يمكن أن يُشهد على الخلفاء أنهم كانوا من هذا الضرب، ولا يُعلم أنهم كانوا ثلاثتهم حاضرين عند نزول هذه الآية، بل يمكن غيبة بعضهم، ويمكن حاجة بعضهم، ويمكن عدم الداعي إلى المناجاة.

ولم يطل زمان عدم نسخ الآية، حتى يُعلم أن الزمان الطويل لابد أن يعرض فيه حاجة إلى المناجاة.

وبتقدير أن يكون أحدهم ترك المستحب، فقد بيّنّا غير مرّة أن من فعل مستحباً لم يجب أن يكون أفضل من غيره مطلقاً.

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال لأصحابه: **"من أصبح منكم اليوم صائماً"**؟ فقال أبو بكر: أنا. قال: **"فمن تبع منكم جنازة"**؟ قال أبو بكر: أنا. قال: **"هل فيكم من عاد مريضاً"**؟ قال أبو بكر: أنا. قال: **"هل فيكم من تصدَّق بصدقة"**؟ فقال أبو بكر: أنا. قال: **"ما اجتمع لعبد هذه الخصال إلا وهو من أهل الجنة"**[1].

وهذه الأربعة لم ينقل مثلها لعليّ ولا غيره في يوم.

وفي الصحيحين أن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: **"من أنفق زوجين في سبيل الله دُعِيَ من أبواب الجنة: يا عبد الله هذا خير، فإن كان من أهل الصلاة دُعِيَ من باب الصلاة، وإن كان من أهل الجهاد دُعِيَ من باب الجهاد، وإن كان من أهل الصدقة دُعِيَ من باب الصدقة"**. فقال أبو بكر: يا سول الله فما على من يُدعى من تلك الأبواب كلها من ضرورة، فهل يُدعى أحد من تلك الأبواب

عنه". ثم قال: "وقال العوفي عن ابن عباس في قوله: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً** - إلى - **فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }**: كان المسلمون يقدّمون بين يدي النجوى صدقة فلما نزلت الزكاة نُسخ هذا".

1 () الحديث – مع اختلاف في اللفظ – عن أبي هريرة رضي الله عنه في: مسلم 2/713 (كتاب الزكاة، باب من جمع الصدقة وأعمال البر).

كلها؟ قال: **"نعم وأرجو أن تكون منهم"**[1]. ولم يُذكر هـذا لغير أبي بكر رضي الله عنه.

وفي الصحيحين عن النبي صلَّى اللـه عليـه وسـلَّم أنـه قـال: **"بينما رجل يسوق بقـرة قـد حَمَـل عليهـا، فـالتفتت إليه فقالت: إني لم أخلـق لهـذا، ولكنـي إنمـا خُلقـت للحرث"**. فقـال النـاس: سـبحان اللـه بقـرة تتكلـم!! فقـال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **"فإني أؤمن به أنا وأبـو بكر وعمر"** وما هما ثمَّ.

قال أبو هريرة: وقال رسـول اللـه صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم: **"بينما راع في غنمـه عـدا عليهـا الـذئب، فأخـذ منهـا شاة، فطلبه الراعـي حـتى اسـتنقذها منـه، فـالتفت إليه الذئب، فقال: من لها يوم السَّبُع، يوم ليـس لهـا راعٍ غيري"**؟. فقال الناس: سبحان اللـه! فقـال رسـول اللـه صلّى الله عليه وسلّم: **"فإني أؤمن بذلك: أنـا وأبـو بكـر وعمر"** وما هما ثمَّ[2].

وقد قال رسول الله صلَّى اللـه عليـه وسـلَّم: **"ما نفعنـي مال كمال أبي بكـر"**[3] وهـذا صـريح فـي اختصاصـه بهـذه الفضيلة، لم يشركه فيها عليّ ولا غيره.

وكذلك قوله في الصحيحين: **"إنّ أمنّ الناس علـيّ فـي صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربّـي لاتخذت أبا بكر خليلاً، لكـن أخـوّة الإسـلام ومـودّته. لا**

---

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 3/24 (كتاب الصوم، باب الرّيّان للصائمين)، 4/26 (كتاب الجهاد، باب فضل النفقة في سبيل الله)، 4/119 (كتاب بدء الخلق، باب صفة أبواب الجنة)، 5/6 (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب حدثنا الحميدي...)، مسلم 2/711-713 (كتاب الزكاة باب من جمع الصدقة وأعمال البر)؛ سنن الترمذي 5/276-277 (كتاب المناقب، مناقب أبي بكر...، باب 60) والحديث في سنن النسائي والدارمي والموطأ والمسند.

2 () الحديث بشقيه – مع اختلاف في الألفاظ – عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 3/103-104 (كتاب الوكالة، باب استعمال البقر للحراثة) 4/174 (كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان)، 5/5-6 (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب حدثنا الحميدي)، مسلم 4/1857-1858 (كتاب فضائل الصحابة..، باب فضائل أبي بكر الصديق)، سنن الترمذي 5/279 (كتاب المناقب، مناقب أبي بكر..، باب رقم 64)؛ المسند (ط. المعارف) 13/71.

3 () سبق هذا الحديث في هذا الجزء قبل صفحات قليلة.

يبقينَّ بابٌ في المسجد إلا سدَّ، إلا باب أبي بكر“[1].

وفي سنن أبي داود أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال لأبـي بكـر: **”أما إنـك يـا أبـا بكـر أول مـن يـدخل الجنـة مـن أمتي“**[2].

وفي الترمذي وسنن أبي داود عن عمر رضي الله عنه، قال: أمرنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أن نتصدّق، فوافق منّي مالاً، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته. قال: فجئت بنصـف مـالي، فقـال النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم: **”مـا أبقيـت لأهلك“**؟ قلت: مثله. وأتى أبو بكر بكل ما عنـده، فقـال: **”يا أبا بكر ما أبقيـت لأهلـك“**؟ قـال: اللـه ورسـوله. قلـت: لا أسابقه إلى شيء أبداً"[3].

وفي البخاري عن أبي الدرداء، قال: كنت جالسـاً عنـد النـبي صلَّى الله عليه وسلَّم إذ أقبل أبو بكر آخـذاً بطـرف ثـوبه حـتى أبدى عن ركبتـه، فقـال النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم: **”أمَّا صاحبكم فقد غامر فسلم“**. وقال: إنه كان بيني وبين ابـن

---

1 () سبق الكلام على هذا الحديث في هذا الجزء قبل صفحات قليلة.

2 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: سنن أبي داود 4/295 (كتاب السنة، باب في الخلفاء) ونص الحديث: "أتاني جبريل فأخذ بيدي، فأراني باب الجنة الذي تدخل منه أمتي" فقال أبو بكر: يا رسول الله، وددت أني كنت معك حتى أنظر إليه، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتي". قال المحقق رحمه الله: "أبو خالد الدالاتي: اسمه يزيد بن عبد الرحمن، وثقه أبو حاتم، وقال ابن معين لا بأس به، وعن الإمام أحمد ونحوه، وقال فيه ابن حبان: لا يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات". والحديث في المستدرك للحاكم 3/73 وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "خ م (أي أن الحديث في البخاري ومسلم) رواه المحاربي عنه"، ولكن ذكر السيوطي في "الجامع الصغير" أن الحديث في سنن أبي داود والمستدرك، وضعف الألباني الحديث في "ضعيف الجامع الصغير" 1/71 .

3 () ذكر البخاري 2/112 (كتاب التهجد، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى) أن أبا بكر تصدق بماله كله.
وأورد أبو داود 2/173-174 (كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك) حديث تصدقه عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: أمرنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم...
والحديث في صحيح الترمذي 5/277 (كتاب المناقب، باب منه) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
والحديث في: سنن الدارمي 1/391-392 (كتاب الزكاة، باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده).

الخطاب شيء، فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي، فأبى عليّ، فأقبلت إليك، فقال: يغفر الله لك يا أبا بكر ثلاثاً. ثم إن عمر ندم، فأتى منـزل أبي بكر، فسأل: أثمَّ أبو بكر؟ قـالوا: لا. فأتي النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فسـلَّم عليـه فجعـل وجـه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يتمعّر، حتى أشفق أبـو بكـر، فجثـا على ركبتيه، وقال: يا رسول الله والله أنا كنت أظلـم، مرتيـن. فقال النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم: **"إن الله بعثنـي إليكـم فقلتـم: كـذبت. وقـال أبـو بكـر: صـدق، وواسـاني بنفسه وماله، فهل أنتم تـاركون لـي صـاحبي؟ فهـل أنتم تاركون لي صاحبي؟ فما أوذِيَ بعدها"**.

وفي لفظ آخر: **"إني قلـت: أيهـا النـاس إنـي رسـول اللـه إليكـم جميعـاً، فقلـت: كـذبت. وقـال أبـو بكـر: صدقت"**[1].

وفي الترمذي مرفوعاً: **"لا ينبغي لقوم فيهـم أبـو بكـر أن يؤمَّهم غيره"**[2].

وتجهيز عثمان بألف بعير أعظم من صدقة عليّ بكـثير كـثير؛ فإن الإنفاق في الجهاد كان فرضاً، بخلاف الصدقة أمام النجوى فإنه مشروط بمن يريد النجوى، فمن لم يردها لم يكن عليه أن يتصدق.

وقـد أنـزل اللـه فـي بعـض الأنصـار: **{ وَيُـؤْثِرُونَ عَلَـى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ }** [الحشر: 9].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي اللـه عنـه قـال: "جـاء رجل إلى النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم فقـال: إنـي مجهـود. فأرسل إلى بعض نسائه، فقالت: والـذي بعثـك بـالحق نبيّـاً مـا عندي إلا ماء. ثم إلى أخرى فقالت مثل ذلك، حـتى قلـن كلهـن مثل ذلك: لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء. فقـال: **"مـن يضيِّفه هذه الليلة رحمه اللـه"**؟ فقـام رجـل مـن الأنصـار

---

1 () الحديث عن أبي الدرداء رضي الله عنه في: البخاري 5/5 (كتاب فضائل أصحاب النبي..، باب حدثنا الحميدي..)، 6/60 (كتاب التفسير، سورة الأعراف، باب قل يا أيها الناس إني رسول الله...). وسبق الحديث في هذا الجزء، ص 30.

2 () الحديث عن عائشة رضي الله عنها في: سنن الترمذي 5/276 (كتاب المناقب، مناقب أبي بكر الصديق، باب رقم 59) وقال الترمذي: "هذا حديث غريب". وذكره السيوطي في "الفتح الكبير" 3/373 وقال إنه في سنن الترمذي عن عائشة. وقال الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" 6/96: "ضعيف جداً".

فقال: أنا يا رسول الله.
وانطلق به إلى رحله، فقال لامرأته: هل عندك شيء؟ فقالت: لا إلا قوت صبياننا. فقال: فعلِّليهم بشيء، فإذا دخل ضيفنا فأفطئي السراج، وأريه أنّا نأكل، فإذا أهوى ليأكل فقومي إلى السراج حتى تطفئيه. قال: فقعدوا فأكل الضيف. فلما أصبح غدا على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: **"قد عجب الله من صنعكما بضيفكما الليلة"**.
وفي رواية فنزلت هذه الآية: **{ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ }** [الحشر: 9][1].
وبالجملة فباب الإنفاق في سبيل الله وغيره، لكثير من المهاجرين والأنصار، فيه من الفضيلة ما ليس لعليّ، فإنه لم يكن له مالٌ على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

الفصل التاسع عشر
الرد على من قال إن الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية عليّ

قال الرافضي: "البرهان التاسع عشر: قوله تعالى: **{ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا }** [الزخرف: 45].
قال ابن عبد البر، وأخرجه أبو نعيم أيضاً: أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ليلة أسري به جمع الله بينه وبين الأنبياء ثم قال: سلهم يا محمد عَلاَم بُعثتم؟ قالوا: بعثنا على شهادة أن لا إله إلا الله وعلى الإقرار بنبوّتك والولاية لعليّ بن أبي طالب. وهذا صريح بثبوت الإمامة لعليّ".
والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة في هذا وأمثاله بالصحة. وقولنا في هذا الكذب القبيح وأمثاله: المطالبة بالصحة، ليس بشك منا في أن هذا وأمثاله من أسمج الكذب وأقبحه، لكن على طريق التنزل في المناظرة، وأن هذا لو لم يعلم أنه كذب لم يجز أن يُحتج به حتى يثبت صدقه؛ فإن

---

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه – مع اختلاف يسير في الألفاظ – في: البخاري 5/34 (كتاب مناقب الأنصار، باب ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة)، 6/148 (كتاب التفسير، باب سورة الحشر)، مسلم 1624/3-1625 (كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره).

الاستدلال بما لا تُعلم صحته لا يجوز بالاتفاق، فإنه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع.

الوجه الثاني: أن مثل هذا مما اتفق أهل العلم على أنه كذب موضوع.

الوجه الثالث: أن هذا مما يعلم من له علم وديـن أنـه مـن الكذب الباطل الذي لا يُصدق به من له عقل ودين، وإنما يختلق مثـل هـذا أهـل الوقاحـة والجـراءة فـي الكـذب، فـإن الرسـل صـلوات اللـه عليهـم كيـف يُسـألون عمّـا لا يـدخل فـي أصـل الإيمان؟.

وقد أجمع المسلمون على أن الرجـل لـو آمـن بـالنبي صـلَّى الله عليه وسلَّم وأطاعه، ومات في حياته قبل أن يعلم أن اللـه خلق أبا بكر وعمر وعثمـان وعليّـاً لـم يضـره ذلـك شـيئاً، ولـم يمنعه ذلك من دخول الجنة. فإذا كان هذا في أمة محمد صـلَّى الله عليه وسلَّم، فكيف يقال: إن الأنبيـاء يجـب عليهـم الإيمـان بواحد من الصحابة؟!.

والله تعالى قد أخذ الميثاق عليهم لئن بُعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه. هكذا قـال ابـن عبـاس وغيـره، كمـا قـال تعالى: **{ وَإِذْ أَخَذَ اللَّـهُ مِيثَـاقَ النَّبِيِّيْـنَ لَمَـا آتَيْتُكُـم مِّـن كِتَابٍ وَحِكْمَـةٍ ثُـمَّ جَـاءَكُمْ رَسُـولٌ }** [آل عمـران: 81] إلـى قـوله: **{ أَأَقْرَرْتُـمْ وَأَخَـذْتُمْ عَلَـى ذَلِكُـمْ إِصْـرِي قَـالُواْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُواْ وَأَنَاْ مَعَكُم مِّـنَ الشَّـاهِدِينَ }** [آل عمران: 81][1].

فأما الإيمان بتفصيل ما بُعـث بـه محمـد: فلـم يؤخـذ عليهـم، فكيف يؤخذ عليهم مـوالاة واحـد مـن الصـحابة دون غيـره مـن المؤمنين؟.

الرابع: أن لفظ الآية: **{ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِـن قَبْلِـكَ مِن رُّسُـلِنَا أَجَعَلْنَـا مِـن دُونِ الرَّحْمَـنِ آلِهَـةً يُعْبَـدُونَ }** [الزخرف: 45]. ليس في هذا سؤال لهم بماذا بعثوا؟[2].

---

1 () الأثر بمعناه عن علي بن أبي طالب وعن ابن عباس رضي الله عنهم في: تفسير الطبري (ط. المعارف) 6/555-557، تفسير ابن كثير (ط. الشعب) 2/56، زاد المسير (1/414-415).

2 () قال ابن كثير في تفسيره للآية: "وقوله سبحانه وتعالى: **{ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ }**: أي جميع الرسل دعوا إلى ما دعوت الناس إليه من عبادة الله وحده لا شريك له، ونهوا عن عبادة الأصنام والأنداد عن كقوله جلت عظمته: **{ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ**

الخامس: أن قول القائل: إنهم بعثوا بهذه الثلاثة. إن أراد أنهم لم يُبعثوا إلا بها، فهذا كذب على الرسل. وإن أراد أنها أصول ما بُعثوا به، فهذا أيضاً كذب؛ فإن أصول الدين التي بُعثوا بها: من الإيمان بالله واليوم الآخر وأصول الشرائع، أهم عندهم من ذكر الإيمان بواحد من أصحاب نبيّ غيرهم، بل ومن الإقرار بنبوة محمد صلّى الله عليه وسلّم، فإن الإقرار بمحمد يجب عليهم مجملاً، كما يجب علينا نحن الإقرار بنبوّاتهم مجملاً، لكن من أدركه منهم وجب عليه الإيمان بشرعه على التفصيل كما يجب علينا. وأما الإيمان بشرائع الأنبياء على التفصيل، فهو واجب على أممهم، فكيف يتركون ذكر ما هو واجب على أممهم، ويذكرون ما ليس هو الأوجب؟

الوجه السادس: أن ليلة الإسراء كانت بمكة قبل الهجرة بمدة. قيل: إنها سنة ونصف. وقيل: إنها خمس سنين. وقيل غير ذلك. وكان عليٌّ صغيراً ليلة المعراج، لم يحصل له هجرة، ولا جهاد، ولا أمر يُوجب أن يذكره به الأنبياء. والأنبياء لم يكونوا يذكروا عليّاً في كتبهم أصلاً، وهذه كتب الأنبياء الموجودة التي أخرج الناس ما فيها من ذكر النبي صلّى الله عليه وسلّم، ليس في شيء منها ذكر عليّ، بل ذكروا أن في التابوت الذي كان فيه عند المقوقس صور الأنبياء صورة أبي بكر وعمر مع صورة النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأنه بها يقيم الله أمره. وهؤلاء الذين أسلموا من أهل الكتاب لم يذكر أحدٌ منهم أنه ذُكر عليٌّ عندهم، فكيف يجوز أن يُقال: إن كلاً من الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية عليّ ولم يذكروا ذلك لأممهم ولا نقله أحد منهم؟.

الفصل العشرون
الرد على من أثبت لعلي الإمامة بزعمه أنه أذن واعية دون غيره

قال الرافضي: "البرهان العشرون: قوله تعالى: **{ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ }** [الحاقة: 12].

وفي تفسير الثعلبي، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: سألت الله عزَّ وجلَّ أن يجعلها أذنك يا عليّ.

وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ }... وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: واسألهم ليلة الإسراء، فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام جُمعوا له". وانظر زاد المسير 7/318-320.

ومن طريق أبي نُعيم[1]، قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: يا عليّ إن الله أمرني أن أدْنِيك وأعلّمك، يا عليّ إن الله أمرني أن أدنيك وأعلمك لتعِيَ، وأنزلت عَلَيَّ هذه الآية: **{ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ }** فأنت أذن واعية. وهذه الفضيلة لم تحصل لغيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: بيان صحة الإسناد. والثعلبي وأبو نُعيم يرويان ما لا يُحتج به بالإجماع.

الثاني: أن هذا موضوع باتفاق أهل العلم[2].

الثالث: أن قوله: **{ لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ، لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ }** [الحاقة: 11، 12] لم يرد به أذن واحدٍ من الناس فقط، فإن هذا الخطاب لبني آدم.

وحملهم في السفينة من أعظم الآيات. قال تعالى: **{ وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ، وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ }** [يس: 41، 42] وقال: **{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ }** [لقمان: 31]، فكيف يكون ذلك كله ليعي ذلك واحد من الناس؟.

نعم أذن عليّ من الآذان الواعية، كأذن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم. وحينئذ فلا اختصاص لعليّ بذلك. وهذا مما

---

1 () حلية الأولياء ج 1 ص 67، وذكرها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" ج 1 ص 306 بلفظ آخر. عن مكحول عن علي في قوله تعالى: **{ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ }** قال علي: قال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "دعوت الله أن يجعلها في أذنك يا علي".
وذكر الهيثمي في "مجمع الزوائد" ج 1 ص 131 رواية أخرى بلفظ مقارب: عن أبي رافع أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال لعلي بن أبي طالب: إن الله أمرني أن أعلمك ولا أجفوك وأن أدنيك ولا أقصيك، فحق عليّ أن أعلمك وحق عليك أن تعي.
وقال بعد ذلك: رواه البزار وفيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وهو منكر الحديث، وعبّاد بن يعقوب رافضي. (م).

2 () ذكر ابن كثير في تفسيره لآية 12 من سورة الحاقة الحديث الأول من رواية ابن أبي حاتم ثم قال: "وهكذا رواه ابن جرير عن عليّ بن سهل عن الوليد بن مسلم عن عليّ بن وحشب عن مكحول به، وهو حديث مرسل". ثم ذكر الحديث الثاني من رواية ابن أبي حاتم أيضاً، ثم قال: "ورواه جرير عن محمد بن خلف عن بشر بن آدم به، ثم رواه ابن جرير من طريق آخر عن داود الأعمى عن بريدة به، لا يصح أيضاً" وانظر: زاد المسير (8/348).

يُعلم بالاضطرار: أن الأذن الواعية ليست أذن عليّ وحدها. أترى أذن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليست واعية؟ ولا أذن الحسن والحسين وعمّار وأبي ذر والمقداد وسلمان الفارسي وسهل بن حنيف وغيرهم ممن يوافقون على فضيلتهم وإيمانهم؟

وإذا كانت الأذن الواعية له ولغيره، لم يجز أن يُقال: هذه الأفضلية لم تحصل لغيره.

ولا ريب أن هذا الرافضي الجاهل الظالم يبني أمره على مقدمات باطلة؛ فإنه لا يُعلم في طوائف أهل البدع أَوْهَى من حجج الرافضة، بخلاف المعتزلة ونحوهم، فإن لهم حججاً وأدلة قد تشتبه على كثير من أهل العلم والعقل. وأما الرافضة فليس لهم حجة قط تنفق إلا على جاهل أو ظالمٍ صاحب هوى، يقبل ما يوافق هواه، سواء كان حقّاً أو باطلا.

ولهذا يُقال فيهم: ليس لهم عقل ولا نقل، ولا دين صحيح، ولا دنيا منصورة.

وقالت طائفة من العلماء: لو علّق حكماً بأجهل الناس لتناول الرافضة، مثل أن يحلف: إني أبغض أجهل الناس، ونحو ذلك. وأما لو وصّى لأجل الناس، فلا تصح الوصية، لأنها لا تكون إلا قربة، فإذا وصَّى لقوم يدخل فيهم الكافر جاز، بخلاف ما لو جعل الكفر والجهل جهة وشرطاً في الاستحقاق.

ثم الرافضي يدّعي في شيء أنه من فضائل عليّ، وقد لا يكون كذلك، ثم يدّعي أن تلك الفضيلة ليست لغيره، وقد تكون من الفضائل المشتركة؛ فإن فضائل عليّ الثابتة عامتها مشتركة بينه وبين غيره، بخلاف فضائل أبي بكر وعمر، فإن عامتها خصائص لم يُشَاركا فيها. ثم يدّعي أن تلك الفضيلة توجب الإمامة، ومعلوم أن الفضيلة الجزئية في أمرٍ من الأمور ليست مستلزمة للفضيلة المطلقة ولا للإمامة، ولا مختصة بالإمام، بل تثبت للإمام ولغيره، وللفاضل المطلق ولغيره.

فبنى هذا الرافضي أمره على هذه المقدمات الثلاث، والثلاث باطلة. ثم يُردفها بالمقدمة الرابعة، وتلك فيها نزاع، لكن نحن لا ننازعه فيها، بل نسلّم أنه من كان أفضل كان أحق بالإمامة، لكن الرافضي لا حجة معه على ذلك.

الفصل الحادي والعشرون
الرد على من أثبت الإمامة لعلي بجملة من

الفضائل المأخوذة من سورة هل أتى

قال الرافضي: "البرهان الحادي والعشرون: سورة هل أتى في تفسير الثعلبي من طرق مختلفة قال: مرض الحسن والحسين، فعادهما جدهما رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وعامة العرب، فقالوا: يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك. فنذر صوم ثلاثة أيام، وكذا نذرت أمهما فاطمة وجاريتهم فضة، فبرئا، وليس عند آل محمد قليل ولا كثير، فاستقرض عليّ ثلاثة آصع من شعير، فقامت فاطمة إلى صاع فطحنته، وخبزت منه خمسة أقراص، لكل واحد منهم قرصاً، وصلّى عليّ مع النبي صلّى الله عليه وسلّم المغرب، ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه، إذ أتاهم مسكين، فقال: السلام عليكم أهل بيت محمد صلّى الله عليه وسلّم، مسكين من مساكين المسلمين، أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة. فسمعه عليّ، فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا يومهم وليلتهم لم يذوقوا شيئاً إلا الماء القراح.

فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة فخبزت صاعاً، وصلى عليّ مع النبي صلّى الله عليه وسلّم ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه، فأتاهم يتيم، فوقف بالباب، وقال: السلام عليكم أهل بيت محمد صلّى الله عليه وسلّم، يتيم يكون كذلك، ثم يدّعي أن تلك الفضيلة ليست لغيره، وقد تكون من الفضائل المشتركة؛ فإن فضائل عليّ الثابتة عامتها مشتركة بينه وبين غيره، بخلاف فضائل أبي بكر وعمر، فإن عامتها خصائص لم يُشَاركا فيها. ثم يدّعي أن تلك الفضيلة توجب الإمامة، ومعلوم أن الفضيلة الجزئية في أمرٍ من الأمور ليست مستلزمة للفضيلة المطلقة ولا للإمامة، ولا مختصة بالإمام، بل تثبت للإمام ولغيره، وللفاضل المطلق ولغيره.

فبنى هذا الرافضي أمره على هذه المقدمات الثلاث، والثلاث باطلة. ثم يُردفها بالمقدمة الرابعة، وتلك فيها نزاع، لكن نحن لا ننازعه فيها، بل نسلّم أنه من كان أفضل كان أحق بالإمامة، لكن الرافضي لا حجة معه على ذلك.

الفصل الحادي والعشرون
الرد على من أثبت الإمامة لعلي بجملة من

الفضائل المأخوذة من سورة هل أتى

قال الرافضي: "البرهان الحادي والعشرون: سورة هل أتى في تفسير الثعلبي من طرق مختلفة قال: مرض الحسن والحسين، فعادهما جدهما رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وعامة العرب، فقالوا: يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك. فنذر صوم ثلاثة أيام، وكذا نذرت أمهما فاطمة وجاريتهم فضة، فبرئا، وليس عند آل محمد قليل ولا كثير، فاستقرض عليّ ثلاثة آصع من شعير، فقامت فاطمة إلى صاع فطحنته، وخبزت منه خمسة أقراص، لكل واحد منهم قرصاً، وصلّى عليّ مع النبي صلّى الله عليه وسلّم المغرب، ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه، إذ أتاهم مسكين، فقال: السلام عليكم أهل بيت محمد صلّى الله عليه وسلّم، مسكين من مساكين المسلمين، أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة. فسمعه عليّ، فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا يومهم وليلتهم لم يذوقوا شيئاً إلا الماء القراح.

فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة فخبزت صاعاً، وصلى عليّ مع النبي صلّى الله عليه وسلّم ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه، فأتاهم يتيم، فوقف بالباب، وقال: السلام عليكم أهل بيت محمد صلّى الله عليه وسلّم، يتيم من أولاد المهاجرين استشهد والدي يوم العقبة، أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة، فسمعه عليّ، فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا يومين وليلتين لم يذوقوا إلا الماء القراح.

فلما كان اليوم الثالث قامت فاطمة إلى الصاع الثالث، فطحنته وخبزته، وصلّى عليّ مع النبي صلّى الله عليه وسلّم، ثم أتى المنزل فوُضع الطعام بين يديه، إذ أتى أسير فقال: أتأسروننا وتشردوننا ولا تطعموننا أطعموني فإني أسير محمد أطعمكم الله من موائد الجنة. فسمعه عليّ فأمر بإعطائه، فأعطوه الطعام، ومكثوا ثلاثة أيام بلياليها لم يذوقوا شيئاً إلى الماء القراح.

فلما كان اليوم الرابع، وقد وفّوا نذورهم، أخذ عليّ الحسن بيده اليمنى، والحسين بيده اليسرى، وأقبل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهم يرتعشون كالفراخ من شدة الجوع، فلما بَصَرَهما النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: يا أبا الحسن ما أشد ما يسوؤني ما أرى بكم، انطلق بنا إلى منزل

ابنتي فاطمة، فانطلقوا إليها، وهي في حجرتها، قد لصق بطنها بظهرها من شدة الجوع، وغارت عيناها، فلما رآها النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: واغوثاه، بالله أهل بيت محمد يموتون جوعاً! فهبط جبريل على محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: يا محمد، خذ ما هنَّأك الله في أهل بيتك. فقال ما آخذ يا جبريل؟ فأقرأه: **{ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ }** [الإنسان: 1].

وهي تدل على فضائل جمة لم يسبقه إليها أحد، ولا يلحقه أحد، فيكون أفضل من غيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل، كما تقدم. ومجرد رواية الثعلبيّ والواحدي وأمثالهما لا تدل على أنه صحيح باتفاق أهل السنة والشيعة. ولو تنازع اثنان في مسألة من مسائل الأحكام والفضائل، واحتج أحدهما بحديث لم يذكر ما يدل على صحته، إلا رواية الواحد من هؤلاء له في تفسيره، لم يكن ذلك دليلاً على صحته، ولا حجة على منازعه باتفاق العلماء.

وهؤلاء من عادتهم يروون ما رواه غيرهم، وكثير من ذلك لا يعرفون هل هو صحيح أم ضعيف، ويروون من الأحاديث الإسرائيليات ما يعلم غيرهم أنه باطل في نفس الأمر، لأن وصفهم النقل لما نُقل، أو حكاية أقوال الناس، وإن كان كثير من هذا وهذا باطلاً، وربما تكلموا على صحة بعض المنقولات وضعفها، ولكن لا يطردون هذا ولا يلتزمونه.

الثاني: أن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، الذي هم أئمة هذا الشان وحكامه. وقول هؤلاء هو المنقول في هذا الباب، ولهذا لم يرو هذا الحديث في شيء من الكتب التي يُرجع إليها في النقل[1]، لا في الصحاح، ولا في المسانيد، ولا في الجوامع، ولا السنن، ولا رواه المصنفون في الفضائل، وإن كانوا قد يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة، كالنسائي فإنه صنّف خصائص عليّ، وذكر فيها عدة أحاديث ضعيفة، ولم يرو هذا وأمثاله[2].

وكذلك أبو نُعيم في "الخصائص"[3]، وخيثمة بن سليمان[4] والترمذي في "جامعه" روى أحاديث كثيرة في فضائل عليّ،

---

1 () لم أجد هذا الحديث.

2 () ذكر سزكين (م 1 ج1 ص 330) هذا الكتاب ونسخه الخطية، وهو مطبوع في القاهرة سنة 1308هـ.

كثير منها ضعيف، ولم يرو مثل هذا لظهور كذبه.

وأصحاب السير، كابن إسحاق وغيره، يذكرون من فضائله أشياء ضعيفة، ولم يذكروا مثل هذا، ولا رووا مما قلنا فيه: إنه موضوع باتفاق أهل النقل، من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة، كتفسير ابن جُريج، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وأحمد، وإسحاق، وتفسير بقي بن مخلد، وابن جرير الطبري، ومحمد بن أسلم الطوسي، وابن أبي حاتم، وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر، الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير.

الوجه الثالث: أن الدلائل على كذب هذا كثيرة. منها: أن عليّاً إنما تزوج فاطمة بالمدينة، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدر، كما ثبت ذلك في الصحيح. والحسن والحسين وُلدا بعد ذلك، سنة ثلاث أو أربع. والناس متفقون على أن عليّاً لم يتزوج فاطمة إلا بالمدينة ولم يولد له ولد إلا بالمدينة. وهذا من العلم العام المتواتر، الذي يعرفه كل من عنده طرف من العلم بمثل هذه الأمور.

وسورة "هل أتى" مكّيّة باتفاق أهل التفسير والنقل، لم يقل أحد منهم: إنها مدنية. وهي على طريقة السور المكّيّة في تقرير أصول الدين المشتركة بين الأنبياء، كالإيمان بالله واليوم الآخر، وذكر الخلق والبعث. ولهذا قيل: إنه كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يقرؤها مع: (ألم تنزيل)[1]. في فجر يوم الجمعة، لأن فيه خلق آدم، وفيه دخل الجنة، وفيه تقوم الساعة.

وهاتان السورتان متضمنتان لابتداء خلق السماوات والأرض

---

3 () أبو نعيم هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (أبو نعيم) حافظ مؤرخ ولد بأصبهان سنة 326 وتوفي سنة 430هـ. له حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ودلائل النبوة وطبقات المحدثين والرواة. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (1/75)، ميزان الاعتدال (1/111)، لسان الميزان (1/201)، طبقات الشافعية (4/18-25)، الأعلام (1/150).

4 () هو أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة، القرشي الطرابلسي، ولد سنة 250 وتوفي سنة 343. وكان من حفاظ الحديث وله كتاب كبير في "فضائل الصحابة" وآخر في "فضائل الصديق" ذكر سزكين أن منهما نسخة خطية في الظاهرية. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (2/365)، لسان الميزان (2/411-412)، الأعلام (2/374)، معجم المؤلفين (4/131)، سزكين (م 1 ج1 ص 368-369).

1 () وهي سورة "السجدة".

وخلق الإنسان إلى أن يدخل فريق الجنة وفريق النار. وإذا كانت السورة نزلت بمكة قبل أن يتزوج عليّ بفاطمة، تبين أن نقل أنها نزلت بعد مرض الحسن والحسين من الكذب البيّن.

الوجه الرابع: أن سياق هذا الحديث وألفاظه من وضع جهّال الكذابين. فمنه قوله: "فعادهما جدهما وعامة العرب" فإن عامة العرب لم يكونوا بالمدينة، والعرب الكفّار ما كانوا يأتونهما يعودونهما.

ومنه قوله: "يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك". وعليّ لا يأخذ الدِّين من أولئك العرب، بل يأخذه من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. فإن كان هذا أمراً بطاعة فرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أحق أن يأمره به من أولئك العرب، وإن لم يكن طاعة لم يكن عليّ يفعل ما يأمرون به. ثم كيف يقبل منهم ذلك من غير مراجعة إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في ذلك؟!.

الوجه الخامس: أن في الصحيحين عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه نهى عن النذر، وقال: إنه لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج به من البخيل[1].

وفي طريق آخر: "إن النذر يرد ابن آدم إلى القدر فيعطي على النذر ما لا يعطي على غيره"[2]. وإذا كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ينهى عن النذر ويقول: إنه لا يأتي بخير وإنما يرد ابن آدم إلى القدر.

فإن كان عليّ وفاطمة وسائر أهلهما لم يعلموا مثل هذا، وعلمه عموم الأمة، فهذا قدح في علمهم، فأين المدِّعي للعصمة؟

وإن كانوا علموا ذلك، وفعلوا ما لا طاعة فيه لله ولرسوله، ولا فائدة لهما فيه، بل قد نُهيا عنه: إما نهي تحريم، وإما نهي

---

1 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن ابن عمر رضي الله عنهما في: البخاري 8/124-125 (كتاب القدر، باب إلقاء العبد النذر إلى القدر) ونصه فيه: نهى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم عن النذر، قال: "إنه لا يَرُدُّ شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل" مسلم 3/1260-1261 (كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً) وجاءت فيه ثلاث روايات (الأحاديث رقم 2، 3، 4) منها الرواية التي ذكرها ابن تيمية. والحديث أيضاً في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والدارمي والبيهقي ومسند أحمد، وانظر ما ذكره عنه الألباني في "إرواء الغليل" 8/208-209 (رقم 255).

2 () لم أجد هذا الحديث.

تنـزيل – كان هذا قدحاً إما في دينهم وإما في عقلهم وعلمهم.
فهذا الذي يروي مثل هذا في فضائلهم جاهل، يقدح فيهم من حيث يمدحهم، ويخفضهم من حيث يرفعهم، ويذمهم من حيــث يحمدهم.
ولهذا قال بعض أهل البيت للرافضة ما معناه: إن محبتكم لنا صارت معرّة علينا. وفي المثل السـائر "عـدوّ عاقـل خيـر مـن صديق جاهل".
والله تعالى إنما مدح على الوفاء بالنذر، لا علـى نفـس عقـد النذر. والرجل يُنهى عن الظهار، وإن ظاهر وجبت عليـه كفّـارة للظهار، وإذا عاود مُدح على فعل الواجب، وهو التكفير، لا على نفــس الظهــار المحــرّم. وكــذلك إذا طلّــق امرأتــه ففارقهــا بالمعروف، مُدح على فعل مـا أوجبـه الطلاق، لا نفـس الطلاق المكروه. وكذلك من باع أو اشترى فأعطى ما عليه، مُدح على فعل ما أوجبه العقد، لا على نفس العقد الموجب. ونظائر هــذا كثيرة.
الوجه السادس: أن عليّـاً وفاطمـة لـم يكـن لهمـا جاريـة اسمها فضة، بـل ولا لأحـدٍ مـن أقـارب النـبي صـلّى اللـه عليـه وسلّم. ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضـة، ولا ذكـر ذلك أحد من أهل العلم الذين ذكروا أحوالهم دقها وجلها. ولكن فضة هذه بمنـزلة ابن عقب الذي يُقال: إنه كان معلّـم الحسـن والحســين، وأنــه أعطــى تفاحــة كــان فيهــا علــم الحــوادث المستقبلة، ونحو ذلك من الأكاذيب الـتي تـروج علـى الجهّـال. وقد أجمع أهل العلم على أنهما لم يكن لهمـا معلـم، ولـم يكـن في الصحابة أحد يُقال له ابن عقب.
وهذه الملاحم المنظومة المنسوبة إلى ابن عقـب، هـي مـن نظم بعض متـأخري الجهّـال الرافضـة، الـذين كـانوا زمـن نـور الدين وصلاح الدين، لما كان كثير من الشـام بأيـدي النصـارى، ومصر بأيدي القرامطـة الملاحـدة بقايـا بنـي عبيـد، فـذكر مـن الملاحم ما يناسب تلك الأمور بنظم جاهلٍ عامّيّ.
وهكذا هذه الجارية فضة. وقد ثبت في الصحيحين عـن علـيّ أن فاطمة سألت النبي صلّى الله عليه وسلّم خادماً، فعلّمها أن تسبّح عند المنام ثلاثاً وثلاثين، وتكبّر ثلاثاً وثلاثين، وتحمد أربعـاً وثلاثين. وقال: **"هذا خير لك من خـادم"**. قـال علـيّ: فمـا تركتهن منذ سمعتهن من النبي صلّى الله عليه وسلّم. قيل لـه: ولا ليلة صفّين؟ قال: ولا ليلة صفّين. وهذا خـبر صـحيح باتفـاق

أهل العلم[1]، وهو يقتضي أنه لم يعطها خادماً. فإن كان بعد ذلك حصل لهما خادم فهو ممكن، لكن لم يكن اسم خادمهما فضة بلا ريب.

الوجه السابع: أنه قد ثبت في الصحيح عن بعض الأنصار أنه آثر ضيفه بعشائهم، ونوم الصبْيَة، وبات هو وامرأته طاويين. فأنزل الله سبحانه تعالى: **{ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ }** [الحشر: 9][2].

وهذا المدح أعظم من المدح بقوله: **{ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا }** [الإنسان: 8]، فإن هذا كقوله: **{ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ }** [البقرة: 117].

وفي الصحيحين عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه سُئل: أي الصدقة أفضل؟ قال: "أن تصدَّق وأنت صحيح شحيح، تأمل البقاء، وتخاف الفقر، ولا تمهل، حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان"[3].

وقال تعالى: **{ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ }** [آل عمران: 92]. فالتصدّق مما يحبه الإنسان جنس تحته أنواع كثيرة. وأما الإيثار مع الخصاصة فهو أكمل من مجرد التّصدّق مع المحبة، فإنه ليس كل متصدق محبّاً مؤثراً، ولا كل متصدّق يكون به خصاصة، بل قد يتصدق بما يجب، مع اكتفائه ببعضه، مع محبة لا تبلغ به الخصاصة.

فإذا كان الله مدح الأنصار بإيثار الضيف ليلةً بهذا المدح،

---

1 () الحديث – مع اختلاف يسير في الألفاظ – عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في: البخاري 5/19 (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب مناقب عليّ بن أبي طالب)، 3/65 (كتاب النفقات، باب خادم المرأة)، مسلم 4/2091-2092 (كتاب الذكر والدعاء...، باب التسبيح أول النهار وعند النوم)، سنن أبي داود 4/430 (كتاب الأدب، باب في التسبيح عند النوم)، سنن الترمذي 5/142 (كتاب الدعوات، باب ما جاء في التسبيح والتكبير والتحميد عند النوم).

2 () سبق هذا الحديث في هذا الجزء ص 183 .

3 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن أبي هريرة رضي الله عنه في: مسلم 2/716 (كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح)، سنن النسائي 5/51 (كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل)، 6/198 (كتاب الوصايا، الكراهية في تأخير الوصية)، سنن ابن ماجه 2/903 (كتاب الوصايا، باب النهي عن الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت)، المسند (ط. المعارف) الأرقام 7159، 7401، 9367، 9767.

والإيثار المذكور في قصة أهل البيت هو أعظم من ذلك، فكان ينبغي أن يكون المدح عليه أكثر، إن كان هذا مما يُمدح عليه. وإن كان مما لا يُمدح عليه، فلا يدخل في المناقب.

الثامن: أن في هذه القصة ما لا ينبغي نسبته إلى عليّ وفاطمة رضي الله عنهما؛ فإنه خلاف المأمور به المشروع، وهو إبقاء الأطفال ثلاثة أيام جياعاً، ووصالهم ثلاثة أيام. ومثل هذا الجوع قد يفسد العقل والبدن والدين.

وليس هذا مثل قصة الأنصاري؛ فإن ذلك بيَّتهم ليلة واحدة بلا عشاء، وهذا قد يحتمله الصبيان، بخلاف ثلاثة أيام بلياليها.

التاسع: أن في هذه القصة أن اليتيم قال: "استشهد والدي يوم العقبة". وهذا من الكذب الظاهر، فإن ليلة العقبة لم يكن فيها قتال، ولكن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بايع الأنصار ليلة العقبة قبل الهجرة، وقبل أن يُؤمر بالقتال.

وهذا يدل على أن الحديث، مع أنه كذب، فهو من كذب أجهل الناس بأحوال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. ولو قال: "استشهد والدي يوم أُحد" لكان أقرب.

العاشر: أن يُقال: إن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان يكفي أولاد من قُتل معه، ولهذا قال لفاطمة لما سألته خادماً: "لا أدع يتامى بدر وأعطيكِ".

فقول القائل: إنه كان من يتامى المجاهدين الشهداء من لا يكفيه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، كذب عليه وقدح فيه.

الحادي عشر: أنه لم يكن في المدينة قط أسير يسأل الناس، بل كان المسلمون يقومون بالأسير الذي يستأسرونه. فدعوى المدّعي أن أسراهم كانوا محتاجين إلى مسألة الناس كذب عليهم وقدح فيهم. والأسراء الكثيرون إنما كانوا يوم بدر، قبل أن يتزوج عليّ بفاطمة رضي الله عنهما وبعد ذلك فالأسرى في غاية القلة.

الثاني عشر: أنه لو كانت هذه القصة صحيحة، وهي من الفضائل، لم تستلزم أن يكون صاحبها أفضل الناس، ولا أن يكون هو الإمام دون غيره. فقد كان جعفر أكثر إطعاماً للمساكين من غيره، حتى قال له النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: **"أشبهت خَلقي وخُلقي"** وكان أبو هريرة يقول: ما احتذى النعال بعد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أحد أفضل من جعفر، يعني في الإحسان إلى المساكين، إلى غير ذلك من الفضائل. فلم يكن بذلك أفضل من عليّ ولا غيره، فضلاً عن أن يكون

مستحقّاً للإمامة.

الثالث عشر: أنه من المعلوم أن إنفاق الصّدّيق أمواله أعظم وأحب إلى الله ورسوله؛ فإن إطعام الجائع من جنس الصدقة المطلقة، التي يمكن كل واحد فعلها إلى يوم القيامة، بل وكل أمة يطعمون جياعهم من المسلمين وغيرهم، وإن كانوا لا يتقربون إلى الله بذلك، بخلاف المؤمنين، فإنهم يفعلون ذلك لوجه الله، بهذا تميزوا. كما قال تعالى: **{ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلا شُكُورًا }** [الإنسان: 9].

وأما إنفاق الصّدّيق ونحوه، فإنه كان في أول الإسلام، لتخليص من آمن، والكفّار يؤذونه أو يريدون قتله. مثل اشترائه بماله سبعة كانوا يعذَّبون في الله، منهم بلال، حتى قال عمر: أبو بكر سيدنا وأعتق سيدنا، يعني بلالاً[1].

وإنفاقه على المحتاجين من أهل الإيمان وفي نصر الإسلام، حيث كان أهل الأرض قاطبة أعداء الإسلام. وتلك النفقة ما بقي يمكن مثلها. ولهذا قال النبي صلّى الله عليه وسلّم في الحديث المتفق على صحته: **"لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه"** وهذا في النفقة التي اختصوا بها. وأما جنس إطعام الجائع مطلقاً، فهذا مشترك يمكن فعله إلى يوم القيامة.

الفصل الثاني والعشرون
الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بأنه اختص بفضيلة الصدق دون غيره

قال الرافضي: "البرهان الثاني والعشرون: قوله تعالى: **{ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }** [الزمر: 33].

من طريق أبي نُعيم عن مجاهد في قوله: **{ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ }**: محمد صلّى الله عليه وآله، **{ وَصَدَّقَ بِهِ }**: قال: عليّ بن أبي طالب.

ومن طريق الفقيه الشافعي[2] عن مجاهد: **{ وَالَّذِي جَاء**

1 () ذكر هذا الأثر أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" 1/147 .

2 () "مناقب الإمام علي" ص 269. (م).

بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ } قال: جاء به محمد صلَّى الله عليه وسلَّم وصدَّق به عليّ. وهذه فضيلة اختص بها، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: أن هذا ليس منقولاً عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وقول مجاهد وحده ليس بحجة يجب اتباعها على كل مسلم، لو كان هذا النقل صحيحاً عنه، فكيف إذا لم يكن ثابتاً عنه؟! فإنه قد عُرف بكثرة الكذب.

والثابت عن مجاهد[1] خلاف هذا، وهو أن الصدق هو القرآن والذي صدَّق به هو المؤمن الذي عمل به، فجعلها عامة. رواه الطبري وغيره عن مجاهد قال[2]: هم أهل القرآن يجيئون به يوم القيامة، فيقولون[3]: هذا الذي أعطيتمونا قد اتبعنا[4] ما فيه. ورواه أبو سعيد الأشج، قال: حدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن مجاهد فذكره. وحدثنا المحاربي، عن جويبر، عن الضحّاك: وصدَّق به. قال: المؤمنون جميعاً. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا أبو صالح، حدثنا معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس: وصدَّق به. قال: رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[5].

الوجه الثاني: أن هذا معارض بما هو أشهر منه عند أهل التفسير، وهو أن الذي جاء بالصدق: محمد، والذي صدَّق به: أبو بكر، فإن هذا يقول طائفة، وذكره الطبري بإسناده إلى عليّ. قال[6]: جاء به محمد وصدَّق به أبو بكر. وفي هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام أبي بكر الخلاَّل: أن سائلاً سأله عن هذه الآية، فقال له هو – أو بعض

---

1 () أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي، تابعي، مفسّر من أهل مكة، ولد سنة 21 وتوفي سنة 104. قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء": "الإمام، شيخ القراء المفسرين... قال أبو بكر بن عباس: قلت للأعمش: ما بالهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب.. قال ابن خراش: أحاديث مجاهد عن عليّ وعائشة: مراسيل". انظر تجمة مجاهد في: سير أعلام النبلاء (4449-457) طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401-1981، ميزان الاعتدال (3/439-440)، حلية الأولياء (3/279-310)، الأعلام (6/161).

2 () في تفسير الطبري (ط. بولاق) 4/24.

3 () تفسير الطبري: يقولون.

4 () تفسير الطبري: فاتبعنا...

5 () انظر تفسير ابن كثير، ط. الشعب (7/89-90)، زاد المسير (7/182).

6 () تفسير الطبري (3/24).

الحاضرين -: نزلت في أبي بكر. فقال السائل: بل في عليّ؟. فقال أبو بكر بن جعفر: اقرأ ما بعدها: **{ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }** إلى قوله: **{ لِيُكَفِّرَ اللّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا }** [الزمر: 35] الآية، فبهت السائل.

الثالث: أن يُقال: لفظ الآية عام مطلق لا يختص بأبي بكر ولا بعليّ، بل كل من دخل في عمومها دخل في حكمها. ولا ريب أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليّاً أحق هذه الأمة بالدخول فيها، لكنها لا تختص بهم. وقد قال تعالى: **{ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ، وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }** [الزمر: 32، 33] الآية، فقد ذمّ الله سبحانه وتعالى الكاذب على الله والمكذّب بالصدق، وهذا ذم عام.

والرافضة أعظم أهل البدع دخولاً في هذا الوصف المذموم؛ فإنهم أعظم الطوائف افتراءً للكذب على الله، وأعظمهم تكذيباً بالصدق لَمّا جاءهم، وأبعد الطوائف عن المجيء بالصدق والتصديق به.

وأهل السنة المحضة أُوْلى الطوائف بهذا؛ فإنهم يصدقون ويصدّقون بالحق في كل ما جاء به، ليس لهم هوى إلا مع الحق.

والله تعالى مدح الصادق فيما يجيء به، والمصدِّق بهذا الحق. فهذا مدحٌ للنبي صلّى الله عليه وسلّم، ولكل من آمن به وبما جاء به. وهو سبحانه لم يقل: والذي جاء بالصدق والذي صدّق به، فلم يجعلهما صنفين بل جعلهما صنفاً واحداً، لأن المراد مدح النوع الذي يجيء بالصدق ويصدِّق بالصدق، فهو ممدوح على اجتماع الوصفين، على أن لا يكون من شأنه إلا أن يجيء بالصدق، ومن شأنه أن يصدِّق بالصدق.

وقوله: (جاء بالصدق) اسم جنس لكل صدق، وإن كان القرآن أحق بالدخول في ذلك من غيره، ولذلك صدَّق به أي بجنس الصدق. وقد يكون الصدق الذي صدَّق به ليس هو عين الصدق الذي جاء به، كما تقول: فلان يسمع الحق، ويقول الحق ويقبله، ويأمر بالعدل ويعمل به. أي هو موصوف بقول الحق لغيره، وقبول الحق من غيره، وأنه يجمع بين الأمر بالعدل والعمل به. وإن كان كثير من العدل الذي يأمر به، ليس هو عين العدل الذي يعمل به.

فلما ذم الله سبحانه من اتصف بأحد الوصفين: الكذب على الله، والتكذيب بالحق، إذ كل منهما يستحق به الذم، مدح صدهما الخالي عنهما، بأن يكون يجيء بالصدق لا بالكذب، وأن يكون مع ذلك مصدِّقاً بالحق، لا يكون ممن يقوله هو، وإذا قاله غيره لم يصدِّقه، فإن من الناس من يصدق ولا يكذب، لكن يكره أن غيره يقوم مقامه في ذلك حسداً ومنافسة، فيكذِّب غيره في صدقه أو لا يصدِّقه، بل يعرض عنه، وفيهم من يصدِّق طائفة فيما قالت، قبل أن يعلم ما قالوه: أصدق هو أم كذب؟ والطائفة الأخرى لا يصدِّقها فيما تقول وإن كان صادقاً، بل إما أن يصدقها وإما أن يعرض عنها.

وهذا موجود في عامة أهل الأهواء: تجد كثيراً منهم صادقاً فيما ينقله، لكن ما ينقله عن طائفته يعرض عنه، فلا يدخل هذا في المدح، بل في الذم، لأنه لم يصدِّق بالحق الذي جاءه.

والله قد ذم الكاذب والمكذِّب بالحق، لقوله في غير آية: **{ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ }** [العنبكوت: 68] وقال: **{ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ }** [الأنعام: 21].

ولهذا لما كان مما وصف الله به الأنبياء، الذين هم أحق الناس بهذه الصفة، أن كلاًّ منهم يجيء بالصدق فلا يكذب، فكل منهم صادق في نفسه مصدِّق لغيره.

ولما كان قوله: (والذي) صنفا من الأصناف، لا يُقصد به واحد بعينه، أعاد الضمير بصيغة الجمع فقال: **{ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }** [الزمر: 33].

وأنت تجد كثيراً من المنتسبين إلى علم ودين لا يكذبون فيما يقولونه، بل لا يقولون إلا الصدق، لكن لا يقبلون ما يخبر به غيرهم من الصدق، بل يحملهم الهوى والجهل على تكذيب غيرهم وإن كان صادقاً: إما تكذيب نظيره، وإما تكذيب من ليس من طائفته.

ونفس تكذيب الصادق هو من الكذب، ولهذا قرنه بالكاذب على الله، فقال: **{ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ }** [الزمر: 32] فكلاهما كاذب: هذا كاذب فيما يخبر به عن الله، وهذا كاذب فيما يخبر به عن المخبر عن الله.

والنصارى يكثر فيهم المفترون للكذب على الله، واليهود يكثر فيهم المكذِّبون بالحق. وهو سبحانه ذكر المكذِّب بالصدق

نوعاً ثانياً، لأنه أولاً لم يذكر جميع أنـواع الكـذب، بـل ذكـر مـن كذب على الله. وأن إذا تدبرت هذا، وعلمت أن كـل واحـد مـن الكـذب علـى اللـه والتكـذيب بالصـدق مـذموم، وأن المـدح لا يستحقه إلا من كان آتيـاً بالصـدق مصـدِّقاً للصـدق، علمـت أن هذا مما هدى الله به عباده إلى صراطه المستقيم.

وإذا تأملت هذا، تبين لك أن كثيراً من الشر – أو أكثره – يقـع من أحد هذين، فتجد إحدى الطائفتين، أو الرجلين مـن النـاس، لا يكذب فيما يخبر من العلم، لكن لا يقبل ما تـأتي بـه الطائفـة الأخرى، فربما جمع بين الكذب على الله والتكذيب بالصدق.

وهذا إن كان يوجد في عامة الطوائف شيء منه فليـس فـي الطوائف أدخل في ذلك من الرافضـة؛ فإنهـا أعظـم الطوائـف كـذباً علـى اللـه، وعلـى رسـوله، وعلـى الصـحابة وعلـى ذوي القربـى. وكـذلك هـم مـن أعظـم الطوائـف تكـذيباً بالصـدق، فيكـذّبون بالصـدق الثـابت المعلـوم مـن المنقـول الصـحيح والمعقول الصريح.

فهذه الآية – ولله الحمد – ما فيها من مدحٍ فهو يشتمل علـى الصحابة الذين افترت عليهم الرافضة وظلمتهم، فـإنهم جـاءوا بالصدق وصدَّقوا به، وهـم مـن أعظـم أهـل الأرض دخـولاً فـي ذلك، وعليّ منهم، وما فيها من ذمٍّ فالرافضة أدخل الناس فيـه، فهي حجة عليهم من الطرفين، وليس فيها حجة على اختصاص عليّ دون الخلفاء الثلاثة بشيء، فهي حجة عليهم من كل وجه، ولا حجة لهم فيها بحال.

الفصل الثالث والعشرون
الرد على من يثبت الإمامة لعلي بقوله إنه خصّ بفضيلة تأييده للرسول صلّى الله عليه وسلّم دون غيره من الصحابة

قال الرافضي: "البرهان الثالث والعشرون: قوله تعـالى: **{ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ }** [الأنفال: 62].

من طريق أبي نُعيم عن أبي هريرة قال: مكتبو على العـرش لا إله إلا الله وحده لا شريك له، محمـد عبـدي ورسـولي أيـدته بعليّ بن أبي طالب، وذلك قوله في كتابه: **{ هُوَ الَّذِيَ أَيَّـدَكَ**

بِنَصْـرِهِ وَبِـالْمُؤْمِنِينَ }، يعنـي بعلـيّ[1]. وهـذه مـن أعظـم الفضائل التي لم تحصل لغيره من الصحابة، فيكون هو الإمام.

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل. وأما مجرد العزو إلى رواية أبي نُعيم فليس حجة بالاتفاق. وأبو نُعيم له كتاب مشهور في "فضائل الصحابة"[2]، وقد ذكر قطعة مـن الفضائل في أول "الحلية"، فإن كـانوا يحتجّـون بمـا رواه، فقـد روى في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان ما ينقض بنيانهم ويهدم أركانهم، وإن كانوا لا يحتجون بما رواه فلا يعتمدون على نقلـه، ونحن نرجع فيما رواه – هو وغيره – إلى أهل العلم بهـذا الفـن، والطرق التي بها يُعلم صـدق الحـديث وكـذبه، مـن النظـر فـي إسناده ورجاله، وهل هم ثقات سـمع بعضـهم مـن بعـض أم لا؟ وننظر إلى شواهد الحديث وما يدل عليه على أحـد الأمريـن، لا فرق عندنا بين ما يُروى في فضائل عليّ أو فضائل غيـره، فمـا ثبت أنه صدق صدَّقناه، وما كان كذباً كذَّبناه.

فنحن نجيء بالصدق ونصدِّق به، لا نكذب، ولا نكذِّب صـادقاً. وهذا معروف عند أئمة السنة. وأما من افترى على الله كذباً أو كذّب بالحق، فعلينا أن نكذبه في كـذبه وتكـذيبه للحـق، كأتبـاع مسـيلمة الكـذّاب، والمكـذبين بـالحق الـذي جـاء بـه الرسـول واتّبعه عليه المؤمنون به؛ صدِّيقه الأكبر وسائر المؤمنين.

ولهذا نقول في الوجه الثاني: إن هذا الحديث كـذب موضـوع باتفـاق أهـل العلـم بالحـديث. وهـذا الحـديث – وأمثـاله – ممـا جزمنا أنه كذب موضوع نشهد أنه كذب موضوع، فنحن – واللـه

---

1 () قال أبو عبد الرحمن: ذكر أبو نعيم في "حلية الأولياء" ج 3 ص 27 – بلفظ آخر -: عن أبي الحمراء صاحب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال: رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: رأيت ليلة أسري بي مثبتاً على ساق العرش، أنا غرست جنة عدن، محمد صلّى الله عليه وسلّم صفوتي من خلقي، أيدته بعلي.
وقال أبو نعيم: غريب من حديث يونس عن سعيد بن جبير لم نكتبه إلا من هذا الوجه.
وذكر الهيثمي هذه الرواية في: "مجمع الزوائد" ج9 ص 121 ولكن بلفظ مقارب وقال: رواه الطبراني وفيه عمرو بن ثابت وهو متروك.
وأيضاً ابن الجوزي في "العلل المتناهية" ج 1 ص 237 وقال: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: أحمد بن الحسن الكوفي يضع الحديث. قال الدارقطني: متروك.

2 () قال أبو عبد الرحمن: وله أيضاً "معرفة الصحابة" وقد طبع في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور محمد راضي بن حاج عثمان، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة 1408هـ.

الذي لا إله إلا هو – نعلم علماً ضرورياً في قلوبنا، لا سبيل لنا إلى دفعه، أن هذا الحديث كذب ما حدَّث به أبو هريرة، وهكذا نظائره مما نقول فيه مثل ذلك.

وكل من كان عارفاً بعلم الحديث وبدين الإسلام يعرف، وكل من لم يكن له بذلك علم لا يدخل معنا، كما أن أهل الخبرة بالصرف يحلفون على ما يعلمون أنه مغشوش، وإن كان من لا خبرة له لا يميّز بين المغشوش والصحيح.

الثالث: أن الله تعالى قال: **{ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ، وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ }** [الأنفال: 62، 63] وهذا نص في أن المؤمنين عدد مؤلف بين قلوبهم، وعليّ واحد منهم ليس له قلوب يؤلف بينها. والمؤمنون صيغة جمع، فهذا نص صريح لا يحتمل أنه أراد به واحداً معيّناً، وكيف يجوز أن يُقال: المراد بهذا عليٌّ وحده؟.

الوجه الرابع: أن يُقال: من المعلوم بالضرورة والتواتر أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ما كان قيام دينه بمجرد موافقة عليّ، فإن عليّاً كان من أول من أسلم، فكان الإسلام ضعيفاً، فلولا أن الله هدى من هداه إلى الإيمان والهجرة والنصرة، لم يحصل بعليّ وحده شيء من التأييد، ولم يكن إيمان الناس ولا هجرتهم ولا نصرتهم على يد عليّ، ولم يكن عليّ منتصباً لا بمكة ولا بالمدينة للدعوة إلى الإيمان، كما كان أبو بكر منتصباً لذلك، ولم يُنقل أنه أسلم على يد عليّ أحدٌ من السابقين الأوَّلين، لا من المهاجرين ولا الأنصار، بل لا نعرف أنه أسلم على يد عليٍّ أحدٌ من الصحابة، لكن لَمّا بعثه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إلى اليمن قد يكون أسلم على يديه من أسلم، إن كان وقع ذلك، وليس أولئك من الصحابة، وإنما أسلم أكابر الصحابة على يد أبي بكر، ولا كان يدعو المشركين ويناظرهم، كما كان أبو بكر يدعوهم ويناظرهم، ولا كان المشركون يخافونه، كما يخافون أبا بكر وعمر.

بل قد ثبت في الصحاح والمسانيد والمغازي، واتفق عليه الناس، أنه لما كان يوم أحد وانهزم المسلمون، صعد أبو سفيان على الجبل وقال: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "لا تجيبوه". فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "لا تجيبوه" فقال: أفي القوم ابن

الخطاب؟ فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "لا تجيبوه". فقال لأصحابه: أما هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم يملك عمر رضي الله عنه نفسه أن قال: كذبت يا عدو الله، إن الذي عددت لأحياء، وقد بقي لك ما يسوؤك. فقال: يوم بيوم بدر. فقال عمر: لا سواء، قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار. ثم أخذ أبو سفيان يرتجز ويقول: أعل هبل .. أعل هبل

فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "ألا تجيبوه"؟ فقالوا: وما نقول؟ قال: "قولوا: الله أعلى وأجل". فقال: إن لنا العُزَّى ولا عُزَّى لكم. فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "ألا تجيبوه" فقالوا: وما نقول؟ قال: "قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم". فقال: ستجدون في القوم مُثْلَةً لم آمر بها ولم تسؤني"[1].

فهذا جش المشركين إذ ذاك لا يسأل إلا على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأبي بكر وعمر، فلو كان القوم خائفين من عليّ أو عثمان أو طلحة أو الزبير أو نحوهم، أو كان للرسول تأييد بهؤلاء، كتأييده بأبي بكر وعمر، لكان يُسأل عنهم كما يُسأل عن هؤلاء، فإن المقتضى للسؤال قائم، والمانع منتفٍ، ومع وجود القدرة والداعي وانتفاء الصارف يجب معه وجود الفعل.

الوجه الخامس: أنه لم يكن لعليّ في الإسلام أثر حسن، إلا ولغيره من الصحابة مثله، ولبعضهم آثار أعظم من آثاره. وهذا معلوم لمن عرف السيرة الصحيحة الثابتة بالنقل. وأما من يأخذ بنقل الكذَّابين وأحاديث الطرقيّة، فباب الكذب مفتوح، وهذا الكذب يتعلق بالكذب على الله، **{ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ }** [العنكبوت: 68].

ومجموع المغازي التي كان فيها القتال مع النبي صلَّى الله عليه وسلَّم تسع مغازٍ، والمغازي كلها بضع وعشرون غزاة، وأما السرايا فقد قيل: إنها تبلغ سبعين[2].

---

1 () الحديث عن البراء بن عازب رضي الله عنه في: البخاري 4/65-66 (كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب)، 5/94 (كتاب المغازي، باب غزوة أحد)، المسند (ط. الحلبي) 4/293، ولم أجد الحديث في مسلم. وانظر: جامع الأصول لابن الأثير (9/176-178).

2 () انظر عن عدد غزوات الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم وسراياه وبعثوه: زاد المعاد (1/129-130)، جوامع السيرة (ص 16-21)، صحيح مسلم 3/1447-1448 (كتاب الجهاد والسيرة، باب عدد غزوات النبي

ومجموع من قُتل من الكفّار في غزوات النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يبلغون ألفاً أو أكثر أو أقل، ولم يقتل عليٌّ منهم عُشرهم ولا نصف عُشرهم، وأكثر السرايا لم يكن يخرج فيها. وأما بعد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فلم يشهد شيئاً من الفتوحات: لا هو، ولا طلحة، ولا الزبير، إلا أن يخرجوا مع عمر حين خرج إلى الشام. وأما الزبير فقد شهد فتح مصر، وسعد شهد فتح القادسية، وأبو عبيدة فتح الشام.

فكيف يكون تأييد الرسول بواحدٍ من أصحابه دون سائرهم والحال هذه؟ وأين تأييده بالمؤمنين كلهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين بايعوه تحت الشجرة والتابعين لهم بإحسان؟

وقد كان المسلمون يوم بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر، ويوم أحد نحو سبعمائة، ويوم الخندق أكثر من ألف أو قريباً من ذلك، ويوم بيعة الرضوان ألفاً وأربعمائة، وهم الذين شهدوا فتح خيبر، ويوم فتح مكة كانوا عشرة آلاف، ويوم حنين كانوا اثنى عشر ألفاً، تلك العشرة، والطلقاء ألفان.

وأما تبوك فلا يُحصى من شهدها، بل كانوا أكثر من ثلاثين ألفاً. وأما حجة الوداع فلا يُحصى من شهدها معه، وكان قد أسلم على عهده أضعاف من رآه وكان من أصحابه، وأيده الله بهم في حياته باليمن وغيرها. وكل هؤلاء من المؤمنين الذين أيّده الله بهم، بل كل من آمن وجاهد إلى يوم القيامة دخل في هذا المعنى.

الفصل الرابع والعشرون
الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص بفضيلة متابعة الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم دون غيره

قال الرافضي: "البرهان الرابع والعشرون: قوله تعالى: **{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }** [الأنفال: 64].

من طريق أبي نعيم قال: نزلت في عليّ. وهذه فضيلة لم تحصل لأحدٍ من الصحابة غيره، فيكون هو الإمام".

صلَّى الله عليه وسلَّم).

والجواب من وجوه: أحدها: منع الصحة.
الثاني: أن هذا القول ليس بحجة.
الثالث: أن يُقال: هذا الكلام من أعظم الفرية على الله ورسوله.
وذلك أن قوله: **{ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }** [الأنفال: 64] معناه: أن الله حسبك وحسب من اتّبعك من المؤمنين، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين. وهذا كما تقول العرب: حسبك وزيداً درهم.
ومنه قول الشاعر:

فحسبك والضحاك سيف مهند

وذلك أن "حسب" مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجارّ، فإن العطف بدون ذلك، وإن كان جائزاً في أصح القولين فهو قليل، وإعادة الجارّ أحسن وأفصح، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب، فإن قوله: "فحسبك والضحّاك" معناه: يكفيك والضّحّاك.
والمصدر يعمل عمل الفعل، لكن إذا أضيف عَمِل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نَصَب المفعول، وإن أضيف إلى المفعول رَفَع الفاعل، فتقول: أعجبني دقّ القصّار الثوب، وهذا وجه الكلام. وتقول: أعجبني دقّ الثوب القصّار.
ومن النحاة من يقول: إعماله منكراً أحسن من أعماله مضافاً، لأنه بالإضافة قَوِيَ شبهُه بالأسماء. والصواب أن إضافته إلى أحدهما وإعماله في الآخر أحسن من تنكيره وإعماله فيهما. فقول القائل: أعجبني دقّ القصّار الثوب، أحسن من قوله: دقّ الثوب القصّار، فإن التنكير أيضاً من خصائص الأسماء، والإضافة أخف، لأنه اسم، والأصل فيه أن يُضاف ولا يعمل، لكن لما تعذّرت إضافته إلى الفاعل والمفعول جميعاً، أضيف إلى أحدهما، وأعمل في الآخر.
وهكذا في المعطوفات: إن أمكن إضافتها إليها كلها، كالمضاف إلى الظاهر، فهو أحسن. كقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: **"إن الله حرَّم بيع الخمر والميتة والدم والخنزير والأصنام"**[1].

---

1 () هذا جزء من حديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه في: البخاري 3/84 (كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام) وأوله: "إن الله ورسوله حرّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام.. الحديث، وهو في: مسلم 3/1207 (كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير

وكقولهم: نُهي عن بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبلة.

وإن تعذر لم يحسن ذلك، كقولك: حسبك وزيداً درهم، عطفا على المعنى.

ومما يشبه هذا قوله: **{ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا }** [الأنعام: 96]، نصب هذا على محل الليل المجرور، فإن اسم الفاعل كالمصدر، ويُضاف تارة ويعمل تارة أخرى[1].

وقد ظن بعض الغالطين أن معنى الآية: أن الله والمؤمنين حسبك، ويكون **{ مَنِ اتَّبَعَكَ }** رفعاً عطفاً على الله، وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر؛ فإن الله وحده حسب جميع الخلق.

كما قال تعالى: **{ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ }** [آل عمران: 173]، أي: الله وحده كافينا كلنا.

وفي البخاري عن ابن عباس في هذه الكلمة: "قالها إبراهيم حين ألقي في النار، وقالها محمد حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل[2].

فكل من النبيين قال: حسبي الله، فلم يشرك بالله غيره في كونه حسبه، فدلّ على أن الله وحده حسبه ليس معه غيره.

ومنه قوله تعالى: **{ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ }** [الزمر: 36]

وقوله تعالى: **{ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوْا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**

والأصنام)، سنن ابن ماجه 2/732 (كتاب التجارات، باب ما لا يحل بيعه)، المسند (ط. الحلبي) 3/324، 326.

1 () في تفسير الطبري 11/556-557: "وأما قوله: "وجَاعِلُ الليلَ سكناً"، فإن القراء اختلفت في قراءته. فقرأ ذلك عامة قراء أهل الحجاز والمدينة وبعض البصريين: "وجَاعِلُ الليل" بالألف على لفظ الاسم، ورفعه عطفاً على "فالقُ"، وخفض" الليل" بإضافة "جاعل" إليه، ونصب "الشمس والقمر"، عطفاً على موضع "الليل"، لأن "الليل" وإن كان مخفوضاً في اللفظ، فإنه في موضع النصب لأنه مفعول "جاعل". وحسُن عطف ذلك على معنى "الليل" لا على لفظة، لدخول قول: "سكناً" بينه وبين "الليل".... وقرأ ذلك عامة قراءة الكوفيين: "وجَعَلَ الليلَ سكناً والشمسَ"، على "فَعَلَ"، بمعنى الفعل الماضي، ونصب "الليل".

2 () الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما في: البخاري 6/39 (كتاب التفسير سورة آل عمران، باب إن الناس قد جمعوا لكم الآية). وانظر تفسير ابن كثير (2/147).

وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللّهُ سَيُؤْتِينَا اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ } [التوبة: 59] الآية فدعاهم إلى أن يرضوا ما آتاهم اللهم ورسوله، وإلى أن يقولوا: حسبنا الله، ولا يقولوا: حسبنا الله ورسوله. لأن الإيتاء يكون بإذن الرسول، كما قال: **{ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا }** [الحشر: 7].

وأما الرغبة فإلى الله، كما قال تعالى: **{ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ، وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ }** [الشرح: 7، 8].

وكذلك التحسّب الذي هو التوكل على الله وحده، فلهذا أمروا أن يقولوا: حسبنا الله، ولا يقولوا: ورسوله. فإذا لم يجز أن يكون الله ورسوله حسب المؤمن، كيف يكون المؤمنون مع الله حسباً لرسوله؟!.

وأيضاً فالمؤمنون محتاجون إلى الله، كحاجة الرسول إلى الله، فلابد لهم من حسبهم، ولا يجوز أن يكون معونتهم وقوتهم من الرسول وقوة الرسول منهم؛ فإن هذا يستلزم الدَّوْر، بل قوتهم من الله، وقوة الرسول من الله، فالله وحده يخلق قوتهم، والله وحده يخلق قوة الرسول.

فهذا كقوله: **{ هُوَ الَّذِيَ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ، وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ }** [الأنفال: 62، 63] فإنه وحده هو المؤيِّد للرسول بشيئين: أحدهما: نصره الذي ينصره به، والثاني: بالمؤمنين الذين أتى بهم.

وهناك قال: حسبك الله، ولم يقل: نصر الله. فنصر الله منه، كما أن المؤمنين من مخلوقاته أيضاً، فعطف ما منه على ما منه، إذ كلاهما منه. وأما هو سبحانه فلا يكون معه غيره في إحداث شيء من الأشياء، بل هو وحده الخالق لكل ما سواه، ولا يحتاج في شيء من ذلك إلى غيره.

وإذا تبين هذا، فهؤلاء الرافضة رتّبوا جهلاً على جهل، فصاروا في ظلمات بعضها فوق بعض، فظنوا أن قوله: **{ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }** معناه: أن الله ومن اتبعك من المؤمنين حسبك، ثم جعلوا المؤمنين الذين اتّبعوه هم عليّ بن أبي طالب.

وجهلهم في هذا أظهر من جهلهم في الأول؛ فإن الأول قد يشتبه على بعض الناس، وأما هذا فلا يخفى على عاقل، فإن عليّاً لم يكن وحده من الخلق كافياً لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولو لم يكن معه إلا عليّ لما أقام دينه. وهذا عليٌّ لم

يغن عن نفسه ومعه أكثر جيوش الأرض، بل لَمّا حاربه معاوية مع أهل الشام، كان معاوية مقاوماً له أو مستظهراً، سواء كان ذلك بقوة قتالٍ، أو قوة مكرٍ واحتيال، فالحرب خدعة:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أولٌ وهي المحل الثاني

فإذا هم اجتمعا لنفس مرة بلغت من العلياء كل مكان[1]

فإذا لم يغن عن نفسه بعد ظهور الإسلام واتّباع أكثر أهل الأرض له، فكيف يغني عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وأهل الأرض كلهم أعداؤه؟!.

وإذا قيل: إن عليّاً إنما لم يغلب معاوية ومن معه لأن جيشه لا يطيعونه، بل كانوا مختلفين عليه.

قيل: فإذا كان من معه من المسلمين لم يطيعوه، فكيف يطيعه الكفّار الذين يكفرون بنبيه وبه؟!.

وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين، لفرط جهلهم وظلمهم: يجعلون عليّاً أكمل الناس قدرة وشجاعة، حتى يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول، وأن الرسول كان محتاجاً إليه. ويقولون مثل هذا الكفر، إذ يجعلونه شريكاً لله في إقامة دين محمد، ثم يصفونه بغاية العجز والضعف والجزع والتقية بعد ظهر الإسلام وقوته ودخول الناس فيه أفواجاً.

ومن المعلوم قطعاً أن الناس بعد دخولهم في دين الإسلام أتبع للحق منهم قبل دخولهم فيه، فمن كان مشاركاً لله في إقامة دين محمد، حتى قهر الكفّار وأسلم الناس، كيف لا يفعل هذا في قهر طائفة بغوا عليه، هم أقل من الكفّار الموجودين عند بعثة الرسول، وأقل منهم شوكة، وأقرب إلى الحق منهم؟!.

فإن الكفّار حين بَعَث الله محمداً كانوا أكثر ممن نازع عليّاً وأبعد عن الحق، فإن أهل الحجاز والشام واليمن ومصر والعراق وخراسان والمغرب كلهم كانوا كفّاراً، ما بين مشرك وكتابيّ ومجوسيّ وصابئ، ولما مات النبي صلّى الله عليه وسلّم كانت جزيرة العرب قد ظهر فيها الإسلام، ولما قُتل عثمان كان الإسلام قد ظهر في الشام ومصر والعراق

---

1 () البيتان للمتنبي في مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة عند منصرفه من بلاد الروم سنة 345. انظر: شرح ديوان المتنبي (4/307) وضع الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

وخراسان والمغرب.

فكان أعداء الحق عند موت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أقل منهم وأضعف، وأقل عداوة منهم له عند مبعثه، وكذلك كانوا عند مقتل عثمان أقل منهم وأضعف، وأقل عداوة منهم له حين بُعث محمد صلَّى الله عليه وسلَّم؛ فإن جميع الحق الذي كان يقاتل عليه عليّ، هو جزء من الحق الذي قاتل عليه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فمن كذَّب بالحق الذي بُعث به محمد صلَّى الله عليه وسلَّم وقاتله عليه، كذَّب بما قاتل عليه عليّ من ذلك.

فإذا كان عليٌّ في هذه الحال قد ضعف وعجز عن نصر الحق ودفع الباطل، فكيف يكون حاله حين المبعث، وهو أضعف وأعجز وأعداء الحق أعظم وأكثر وأشد عداوة؟!.

ومثل الرافضة في ذلك مثل النصارى: ادّعوا في المسيح الإلهية، وأنه رب كل شيء ومليكه، وعلى كل شيء قدير. ثم يجعلون أعداءه صفعوه ووضعوا الشوك على رأسه وصلبوه، وأنه جعل يستغيث فلا يغيثوه، فلا أفلحوا بدعوى تلك القدرة القاهرة ولا بإثبات هذه الذلة التامة.

وإن قالوا: كان هذا برضاه.

قيل: فالرب إنما يرضى بأن يُطاع لا بأن يعصى. فإن كان قتله وصلبه برضاه، كان ذلك عبادة وطاعة لله، فيكون اليهود الذين صلبوه عابدين لله مطيعين في ذلك، فيُمدحون على ذلك لا يُذمّون وهذا من أعظم الجهل والكفر.

وهكذا يوجد من فيه شبه من النصارى والرافضة من الغلاة في أنفسهم وشيوخهم، تجدهم في غاية الدعوى وفي غاية العجز. كما قال صلَّى الله عليه وسلَّم في الحديث الصحيح: "ثلاثة لا يكلّمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم: شيخ زانٍ، وملك كذّاب، وفقير مختال" وفي لفظ: "عائل مزهو" وفي لفظ: "وعائل مستكبر"[1] وهذا

---

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 3/178 (كتاب الشهادات، باب اليمين بعد العصر).
والحديث أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً في: البخاري 3/110-111 (كتاب الشرب والمساقاة، باب إثم من منع ابن السبيل من الماء)، 9/79 (كتاب الأحكام، باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا للدنيا)، مسلم 1/103 (كتاب الإيمان باب بيان غلظ تحريم إسبال الأزار والمنّ بالعطية...)، سنن النسائي 7/217 كتاب البيوع، باب الحلف الواجب للخديعة في البيع)، المسند (ط. المعارف) 13/180 .

معنى قول بعض العامة: الفقر والزنطرة.

فهكذا شيوخ الدعاوي والشطح: يدَّعى أحدهم الإلهية وما هو أعظم من النبوة، ويعزل الرب عن ربوبيته، والنبي عن سالته، ثم آخرته شحّاذ يطلب ما يقيته، أو خائف يستعين بظالمٍ على دفع مظلمته، فيفتقر إلى لقمة، ويخاف من كلمة، فأين هذا الفقر والذل من دعوى الربوبية المتضمنة للغنى والعز؟![1].

وهذه حال المشركين الذين قال الله فيهم: **{ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ }** [الحج: 31].

وقال: **{ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ }** [العنكبوت: 41].

وقال: **{ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُواْ الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا }** [آل عمران: 151].

والنصارى فيهم شرك بيِّن، كما قال تعالى: **{ اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَـهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ }** [التوبة: 31] وهكذا من أشبههم من الغالية من الشيعة والنّسّاك فيه شرك وغلو، كما في النصارى شرك وغلو، واليهود فيهم كبر، والمستكبر معاقب بالذل.

قال تعالى: **{ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُواْ إِلاَّ بِحَبْلٍ مِّنْ اللّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ }** [آل عمران: 112].

وقال تعالى: **{ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ }** [البقرة: 87] فتكذيبهم وقتلهم للأنبياء كان استكباراً.

فالرافضة فيهم شبه من اليهود من وجه، وشبه من النصارى

---

1 () قال أبو عبد الرحمن: من يطلع على كتب الصوفية لا سيما "الطبقات" للشعراني، يجد العجب العجاب من كرامات الصوفية فيما يدّعونه من الكرامات التي لم تكن للأنبياء عليهم السلام. وقد جمعت بعضاً منها وإن شاء الله تعالى – إن كان في العصر بقية – سوف نفردها في رسالة متواضعة.

مـن وجـه. ففيهـم شـرك وغلـوّ وتصـديق بالباطـل كالنصـارى، وفيهم جبن وكِبر وحسد وتكذيب بالحق كاليهود.

وهكذا غير الرافضة من أهل الأهواء والبدع، تجدهم فـي نـوع من الضلال ونوع من الغي، فيهم شرك وكبر.

لكن الرافضة أبلغ من غيرهم في ذلك، ولهذا تجـدهم أعظـم الطوائف تعطيلاً لبيوت الله ومساجده من الجمع والجماعـات، التي هي أحب الاجتماعـات إلـى اللـه. وهـم أيضـاً لا يجاهـدون الكفّار أعداء الدِّين، بل كثيراً ما يوالونهم ويستعينون بهم علـى عداوة المسلمين، فهم يعادون أولياء اللـه المـؤمنين، ويوالـون أعداءه المشركين وأهل الكتاب، كما يعادون أفضل الخلق مـن المهاجرين والأنصار والـذين اتبعـوهم بإحسـان، ويوالـون أكفـر الخلق من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم مـن الملاحـدة، وإن كانوا يقولون: هم كفار، فقلوبهم وأبدانهم إليهم أميل منها إلـى المهاجرين والأنصار والتابعين وجماهير المسلمين.

وما من أحد من أهـل الأهـواء والبـدع، حـتى المنتسـبين إلـى العلم والكلام والفقه والحـديث والتصـوف إلا وفيـه شـعبة مـن ذلك، كما يوجد أيضاً شعبة من ذلك في أهل الأهواء، مـن أتبـاع الملـوك والـوزراء والكتّـاب والتّجّـار، لكـن الرافضـة أبلـغ فـي الضلال والغيّ من جميع الطوائف أهل البدع.

الفصل الخامس والعشرون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضل الصحابة لاختصاصه بفضيلة حب الله

قـال الرافضـي: "البرهـان الخـامس والعشـرون: قـوله تعالى: **{ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّـهُ بِقَـوْمٍ يُحِبُّهُـمْ وَيُحِبُّـونَهُ }** [المائدة: 54].

قال الثعلبي: إنما نزلت في عليّ، وهذا يدل على أنه أفضـل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: أن هذا كذب علـى الثعلـبي، فـإنه قـال فـي تفسـيره فـي هـذه الآيـة: "قـال علـيّ وقتـادة والحسـن: إنهـم أبـو بكـر وأصـحابه. وقـال مجاهـد: هـم أهـل اليمن". وذكر حديث عياض بن غنـم: أنهـم أهـل اليمـن، وذكـر الحديث: "أتاكم أهل اليمن": فقد نقـل الثعلـبي أن عليّـاً فسَّـر

هذه الآية بأنهم أبو بكر وأصحابه.

وأما أئمة التفسير، فروى الطبري[1] عن المثنى، حدثنا عبد الله بن هاشم[2]، حدثنا سيف بن عمر، عن أبي روق، عن الضّحَّاك، عن أبي أيوب، عن عليّ في قوله: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ }** [المائدة: 54] قال: عَلِمَ الله المؤمنين، ووقع معنى السوء على الحشو الذي فيهم من المنافقين ومن في علمه أن يرتدوا، فقال: **{ مَن يَرْتَدَّ**[3] **مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ }**: المرتدَّة في دورهم، **{ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ }** بأبي بكر وأصحابه رضي الله عنهم".

وذكر بإسناده هذا القول عن قتادة والحسن والضّحّاك وابن جريج[4]، وذكر عن قوم أنهم الأنصار[5]، وعن آخرين أنهم أهل اليمن[6]، ورجح هذا الآخر أنهم رهط أبي موسى[7]، قال[8]: "ولولا صحة الخبر بذلك عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ما كان القول عندي في ذلك إلا قول من قال: هم أبو بكر وأصحابه"[9] قال: "ولما ارتد المرتدون جاء الله بهؤلاء على عهد عمر رضي الله عنه[10].

الثاني: أن هذا قول بلا حجة، فلا يجب قبوله.

الثالث: أن هذا معارَض بما هو أشهر منه وأظهر، وهو أنها نزلت في أبي بكر وأصحابه، الذين قاتلوا معه أهل الردة. وهذا هو المعروف عند الناس كما تقدم. لكن هؤلاء الكذّابون أرادوا أن يجعلوا الفضائل التي جاءت في أبي بكر يجعلونها لعليّ،

---

1 () في تفسيره (ط. المعارف) 10/413-414.

2 () الطبري: المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا عبد الله بن هشام.

3 () تفسير الطبري: قال: يا أيها الذين آمنوا من يرتد...

4 () انظر: تفسير الطبري (10/411-413).

5 () انظر: تفسير الطبري (10/417-418).

6 () انظر: تفسير الطبري (10/416-417).

7 () انظر: تفسير الطبري (10/419).

8 () انظر: تفسير الطبري (10/419).

9 () تفسير الطبري (10/419): "ولولا الخبر الذي رُوي في ذلك عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالخبر الذي روى عنه ما كان القول عندي في ذلك إلا قول من قال: هم أبو بكر وأصحابه".

10 () تفسير الطبري (10/420): "قيل له: إن الله تعالى ذكره لم يعد المؤمنين أن يبدلهم بالمرتدين منهم يومئذ خيراً من المرتدين لقتال المرتدين، وإنما أخبر أنه سيأتيهم بخير منهم بدلاً منهم، فقد فعل ذلك بهم قريباً غير بعيد، فجاء بهم على عهد عمر..".

وهذا من المكر السيئ الذي لا يحيق إلا بأهله.

وحدّثني الثقة من أصحابنا أنه اجتمع بشيخ أعرفه، وكان فيه دين وزهد أحوال معروفة، لكن كان فيه تشيع. قال: وكان عنده كتاب يعظّمه، ويدّعي أنه من الأسرار، وأنه أخذه من خزائن الخلفاء، وبالغ في وصفه. فلما أحضره، فإذا به كتاب قد كُتب بخط حسن، وقد عمدوا إلى الأحاديث التي في البخاري ومسلم جميعها في فضائل أبي بكر وعمر ونحوهما جعلوها لعليّ. ولعل هذا الكتاب كان من خزائن بني عبيد المصريين، فإن خواصهم كانوا ملاحدة زنادقة غرضهم قلب الإسلام، وكانوا قد وضعوا من الأحاديث المفتراة التي يناقضون بها الدين ما لا يعلمه إلا الله.

ومثل هؤلاء الجهّال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أخذت عن البخاري ومسلم، كما يظن مثل ابن الطيب ونحوه ممن لا يعرف حقيقة الحال، وأن البخاري ومسلماً كان الغلط يروج عليهما، أو كانا يتعمدان الكذب، ولا يعلمون أن قولنا: رواه البخاري ومسلم علامة لنا على ثبوت صحته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدِّثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث: بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف، ولو لم يُخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود.

وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم كقولنا: قرأه القرّاء السبعة. والقرآن منقول بالتواتر،لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلِّد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثاً، غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحفّاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة.

والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البريّة يوم السبت، وحديث

صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر.

وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابَيْن عن الانتقاد، ولا يكاد يروى لفظاً فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبيّن أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبيّن أنه منتقد.

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيَّرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته. والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر.

والمقصود أن أحاديثهما انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله سبحانه وتعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى: **{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }** [الحجر: 9].

وهذا مثل غالب المسائل التي توجد في الكتب المصنّفة في مذاهب الأئمة، مثل القدوري والتنبيه والخرقي والجلاب، غالب ما فيها إذا قيل: ذكره فلان، عُلم أنه مذهب ذلك الإمام، وقد نقل ذلك سائر أصحابه، وهم خلق كثير ينقلون مذهبه بالتواتر.

وهذه الكتب فيها مسائل انفرد بها بعض أهل المذهب، وفيها نزاع بينهم، لكن غالبها هو قول أهل المذهب. وأما البخاري ومسلم فجمهور ما فيهما اتفق عليه أهل العلم بالحديث، الذين هم أشد عناية بألفاظ الرسول وضبطاً لها ومعرفة بها من أتباع الأئمة لألفاظ أئمتهم، وعلماء الحديث أعلم بمقاصد الرسول في ألفاظه من أتباع الأئمة بمقاصد أئمتهم، والنزاع بينهم في ذلك أقل من تنازع الأئمة في مذاهب أئمتهم.

والرافضة – لجهلهم – يظنون أنهم إذا قلبوا ما في نسخة من ذلك، وجعلوا فضائل الصديق لعليّ، أن ذلك يخفى على أهل العلم، الذين حفظ الله بهم الذكر.

الرابع: أن يقال: إن الذي تواتر عند الناس أن الذي قاتل أهل الرّدّة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، الذي قاتل مسيلمة الكذاب المدّعي للنبوة وأتباعه بني حنيفة وأهل اليمامة. وقد قيل: كانوا نحو مائة ألف أو أكثر، وقاتل طليحة الأسدي، وكان قد ادّعي النبوة بنجد، واتّبعه من أسد وتميم وغطفان ما شاء الله، وادّعت النبوة سجاح، امرأة تزوجها مسيلمة الكذّاب، فتزوج الكذّاب بالكذّابة.

وأيضاً فكان من العرب من ارتدّ عن الإسلام، ولم يتبع متنبئاً

كذاباً. ومنهم قوم أقرّوا بالشهادتين، لكن امتنعوا من أحكامهما كمانعي الزكاة. وقصص هؤلاء مشهورة متواترة يعرفها كل من له بهذا الباب أدنى معرفة.

والمقاتلون للمرتدّين هم من الذين يحبهم الله ويحبونه، وهم أحق الناس بالدخول في هذه الآية، وكذلك الـذين قـاتلوا سـائر الكفّار الروم والفرس. وهؤلاء أبو بكر وعمر ومن اتبعهمـا مـن أهل اليمن وغيرهم. ولهذا رُوي أن هذه الآيـة لَمّـا نزلـت سُـئل النبي صلّى الله عليه وسلّم عن هؤلاء، فأشار إلى أبـي موسـى الأشعري، وقال: "هم قوم هذا"[1].

فهذا أمر يعرف بالتواتر والضرورة: أن الذين أقاموا الإسـلام وثبتوا عليه حين الردة، وقاتلوا المرتدين والكفّار، هـم داخلـون في قوله: **{ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّـهُ بِقَـوْمٍ يُحِبُّهُـمْ وَيُحِبُّـونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُـؤْمِنِينَ أَعِـزَّةٍ عَلَـى الْكَـافِرِينَ يُجَاهِـدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ }** [المائدة: 54].

وأما عليّ رضي الله عنه فلا ريب أنه ممن يحـب اللـه ويحبـه الله لكن ليس بأحق بهذه الصفة من أبي بكـر وعمـر وعثمـان، ولا كان جهاده للكفّـار والمرتـدّين أعظـم مـن جهـاد هـؤلاء، ولا حصل به من المصلحة للدين أعظم مما حصل بهـؤلاء، بـل كـل منهم له سعي مشكور وعمل مبرور وآثار صالحة في الإسـلام، واللـه يجزيهـم عـن الإسـلام وأهلـه خيـر جـزاء، فهـم الخلفـاء الراشدون، والأئمة المهـديون الـذين قضـوا بـالحق، وبـه كـانوا يعدلون.

وأما أن يأتي إلى أئمة الجماعة الذين كان نفعهـم فـي الـدين والدنيا أعظم، فيجعلهم كفّاراً أو فسّاقاً ظلمة، ويأتي إلـى مـن لم يجر على يديه من الخير مثل ما جرى على يـد واحـدٍ منهـم، فيجعله الله أو شريكاً لله أو شريك رسول الله صلّى الله عليـه وسلّم، أو الإمام المعصوم الذي لا يؤمن إلا من جعله معصـوماً منصوصاً عليه، ومن خرج عن هـذا فهـو كـافر، ويجعـل الكفّـار المرتدّين الذي قاتلهم أولئك كانوا مسلمين، ويجعل المسلمين الـذين يصـلّون الصـلوات الخمـس، ويصـومون شـهر رمضـان، ويحجّون البيت، ويؤمنـون بـالقرآن يجعلهـم كفّـاراً لأجـل قتـال هؤلاء.

فهذا عمل أهـل الجهـل والكـذب والظلـم والإلحـاد فـي ديـن

---

1 () ذكر هذا الحديث الطبري في تفسيره 10/414-415 (وانظر تعليق المحقق).

الإسلام، عمل من لا عقل له ولا دين ولا إيمان.
والعلماء دائماً يذكرون أن الذي ابتدع الرفض كان زنديقاً ملحداً مقصوده إفساد دين الإسلام ولهذا صار الرفض مأوى الزنادقة الملحدين من الغالية والمعطّلة، كالنصيرية والإسماعيلية ونحوهم.
وأول الفكرة آخر العمل، فالذي ابتدع الرفض كان مقصوده إفساد دين الإسلام، ونقض عراه، وقلعه بعروشه آخراً، لكن صار يظهر منه ما يمكّنه من ذلك، ويأبي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.
وهذا معروف عن ابن سبأ وأتباعه، وهو الذي ابتدع النصَّ في عليّ، وابتدع أنه معصوم. فالرافضة الإمامية هم أتباع المرتدّين، وغلمان الملحدين، وورثة المنافقين، لم يكونوا أعيان المرتدّين الملحدين.
الوجه الخامس: أن يقال: هب أن الآية نزلت في عليّ، أيقول القائل: إنها مختصة به، ولفظها يصرح بأنهم جماعة؟ قال تعالى: **{ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ }** [المائدة: 54] إلى قوله: **{ لَوْمَةَ لَآئِمٍ }** أفليس هذا صريحاً في أن هؤلاء ليسوا رجلاً، فإن الرجل لا يُسمّى قوماً في لغة العرب: لا حقيقة ولا مجازاً.
ولو قال: المراد هو وشيعته.
لقيل: إذا كانت الآية أَدْخَلت مع عليّ غيره فلا ريب أن الذين قاتلوا الكفّار والمرتدين أحق بالدخول فيها ممن لم يقاتل إلا أهل القبلة، فلا ريب أن أهل اليمن، الذين قاتلوا مع أبي بكر وعمر وعثمان، أحق بالدخول فيها من الرافضة، الذين يوالون اليهود والنصارى والمشركين، ويعادون السابقين الأوَّلين.
فإن قيل: الذين قاتلوا مع عليّ كان كثير منهم من أهل اليمن.
قيل: والذين قاتلوه أيضاً كان كثير منهم من أهل اليمن. فكلا العسكرين كانت اليمانية والقيسية فيهم كثيرة جداً، وأكثر أذواء اليمن كانوا مع معاوية، كذي كلاع، وذي عمرو، وذي رعين، ونحوهم. وهم الذين يُقال لهم: الذوين.
كما قال الشاعر:

وما أعني بذلك أصغريهم ولكنني أريد به الذوينا

الوجه السادس: قوله: **{ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ }** لفظ مطلق، ليس فيه تعيين. وهو متناول

لمن قام بهذه الصفات كائناً ما كان، لا يختص ذلك بأبي بكر ولا بعليّ. وإذا لم يكن مختصاً بأحدهما، لم يكن هذا من خصائصه، فبطل أن يكون بذلك أفضل ممن يشاركه فيه، فضلاً عن أن يستوجب بذلك الإمامة.

بل هذه الآية تدلّ على أنه لا يرتدُّ أحد عن الدين إلى يوم القيامة إلا أقام الله قوماً يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، يجاهدون هؤلاء المرتدّين.

والرّدّة قد تكون عن أصل الإسلام، كالغالية من النصيرية والإسماعيلية. فهؤلاء مرتدّون باتفاق أهل السنة والشيعة، وكالعباسية[1].

وقد تكون الرّدّة عن بعض الدين، كحال أهل البدع، الرافضة وغيرهم. والله تعالى يقيم قوماً يحبّهم ويحبونه، ويجاهدون من ارتد عن الدين، أو عن بعضه، كما يقيم من يجاهد الرافضة المرتدّين عن الدين، أو عن بعضه، في كل زمان.

والله سبحانه المسؤول أن يجعلنا من الذين يحبّهم ويحبّونه، الذين يجاهدون المرتدّين وأتباع المرتدين، ولا يخافون لومة لائم.

الفصل السادس والعشرون
الرد على من روى عن أحمد بن حنبل حديث الصدّيقون ثلاثة

---

1 () يقد بهم ابن تيمية هنا الراوندية وهم أتباع ابن الراوندي الذي كان من ائمة المعتزلة ثم فارقهم وهاجم مذهبهم وصار ملحداً زنديقاً. والراوندية فرقة من فرق الكيسانية، ويقول ابن النوبختي في كتابه "فرق الشيعة" ص 57: "فالكيسانية كلها لا إمام لها وإنما ينتظرون الموتى إلا "العباسية" فإنها تثبت الإمامة في ولد العباس وقادوها فيهم إلى اليوم". وقال ابن النوبختي قبل ذلك (ص 45): "وفرقة قالت أوصى عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب لأنه مات عندهم بأرض الشراة بالشام، وأنه دفع إليه الوصية إلى أبيه علي بن عبد الله بن العباس، وذلك أن محمد بن علي كان صغيراً عند وفاة أبي هاشم وأمره أن يدفعها إليه إذا بلغ دفعها إليه، فهو الإمام، وهو الله عزَّ وجلَّ، وهو العالم بكل شيء، فمن عرفه فليصنع ما شاء، وهؤلاء غلاة الراوندية".
وانظر كلام ابن حزم في الفصل (4/154) حيث قال: "وقالت طائفة لا تجوز الخلافة إلا في ولد العباس بن عبد المطلب وهم الراوندية". وانظر كتاب "أصول الدين" ص 281.

قال الرافضي: "البرهان السادس عشر: قوله تعالى: **{ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ }** [الحديد: 19].

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن أبي ليلى، عن أبيه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "الصّدّيقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجار مؤمن آل ياسين، الذي قال: يا قوم اتّبعوا المرسلين. وحزقيل مؤمن آل فرعون الذي قال: أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله. وعلي بن أبي طالب الثالث، وهو أفضلهم. ونحوه رواه ابن المغازلي الفقيه الشافعي[1]، وصاحب كتاب "الفردوس"[2]. وهذه فضيلة تدل على إمامته".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة الحديث، وهذا ليس في مسند أحمد. ومجرد روايته له في الفضائل، لو كان رواه، لا يدل على صحته عنده باتفاق أهل العلم، فإنه يروي ما رواه الناس، وإن لم تثبت صحته. وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول: إنه صحيح، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمَّن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علّة تدل على أنه ضعيف، بل باطل. لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتجّ بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود. وأما ما رواه في الفضائل فليس من هذا الباب عنده.

والحديث قد يُعرف أن محدّثه غلط فيه، أو كذبه من غير علمٍ بحال المحدّث، بل بدلائل أخر.

والكوفيون كان قد اختلط كذبهم بصدقهم، فقد يخفى كذب أحدهم أو غلطه على المتأخرين، ولكن يُعرف ذلك بدليل آخر. فكيف وهذا الحديث لم يروه أحمد: لا في المسند ولا في كتاب

---

1 () "مناقب الإمام علي" ص 246. (م).

2 () "الفردوس" ج 2 ص 421، وأيضاً ذكر هذه الرواية الموضوعة: أبو نعيم في "معرفة الصحابة" ج 1 ص 302، الخطيب في "تاريخ بغداد" ج 14 ص 155 في ترجمة يحيى بن الحسين المدائني رقم 7468 وفي إسناده عبد الله بن لهيعة وهو من الضعفاء المتروكين.
وأيضاً العلامة الألباني في "سلسلة الأحاديث، الضعيفة والموضوعة" ج 1 ص 358 رقم 355 وقال: موضوع. (م).

"الفضائل"، وإنما هو من زيادات القطيعي[1] رواه[2] عن محمد بن يونس القرشيّ، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري[3] حدثنا عمرو بن جُمَيْع، حدثنا ابن أبي ليلى[4] عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى[5] عن أبيه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فذكره[6].

ورواه القطيعي أيضاً من طريق آخر قال[7]: كتب إلينا عبد الله بن غنام الكوفي[8] يذكر أن الحسن بن عبد الرحمن بن أبي ليلى المكفوف حدّثهم قال: حدثنا[9] عمرو بن جميع حدثنا محمد بن أبي ليلى عن عيسى[10] ثم ذكر الحديث[11]. وعمرو بن جميع ممن لا يُحتج بنقله، بل قال ابن عدي: يتهم بالوضع. قال يحيى: كذّاب خبيث. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار[12].

---

1 () هو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي صاحب الزيادات على كتاب "فضائل الصحابة" وسيذكره ابن تيمية بعد قليل فيقول: "ورواه القطيعي أيضاً من طريق آخر". ولد القطيعي سنة 273 وتوفي سنة 368. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (2/6-7) تاريخ بغداد (4/73-74)، الأعلام (1/103).

2 () في كتاب "فضائل الصحابة" 2/627-628 (رقم 1072).

3 () فضائل الصحابة: حدثنا محمد، ثنا الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري.

4 () فضائل الصحابة: قال: نا عمرو بن جُمَيع عن ابن أبي ليلى.

5 () في "فضائل الصحابة" عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

6 () قال الدكتور وصي الله بن محمد عباس في تعليقه: "موضوع لأجل عمرو بن جميع أبي المنذر، وقيل: أبي عثمان، فإنه متروك كذّبه ابن معين. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع" وانظر باقي التعليق.

7 () فضائل الصحابة 2/655-656 (رقم 1117).

8 () في "فضائل الصحابة": وفيما كتب إلينا... إلخ.

9 () فضائل الصحابة: أنا.

10 () فضائل الصحابة: .. بن جميع البصري عن محمد بن أبي ليلى عن عيسى بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه أبي ليلى قال: قال رسول الله ..

11 () قال الدكتور وصي الله: "موضوع".

12 () قال الدكتور وصي الله: "الضعفاء للنسائي (ص 229)، المجروحين (2/77) الميزان (3/251) اللسان (4/358).
قال أبو عبد الرحمن: وانظر:
تاريخ بغداد (12/192)، المغني في الضعفاء للذهبي ج 2 ص 482 ترجمة رقم 4639، المؤتلف والمختلف للدارقطني ج 1 ص 450،

الثاني: أن هذا الحديث موضوع على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

الثالث: أن في الصحيح من غير وجه تسمية غير عليّ صدّيقاً، كتسمية أبي بكر الصّدّيق، فكيف يُقال: الصّدّيقون ثلاثة؟.

وفي الصحيحين عن أنس أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم صعد أُحُداً، وتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فرَجَف بهم، فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: **"اثبت أُحدُ فما عليك إلا نبيّ وصدّيق وشهيدان"**. ورواه الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد عن قتادة عن أنس[1]. وفي رواية "ارتج بهم أحد"[2].

وفي الصحيح عن ابن مسعود عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: **"عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البرّ، والبرّ يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يُكتب عند الله صدِّيقاً، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتى يُكتب عند الله كذّاباً"**[3].

الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص 303 ترجمة رقم 387، المجروحين لابن حبان (2/77) وقال: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات والمناكير عن المشاهير، لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على سبيل الاعتبار.

ومناسبة ذكر قول ابن حبان أن ابن تيمية ذكر قوله ناقصاً، فأحببت ذكره بتمامه للفائدة. وترجم لابن جُميع أيضاً ابن معين في تاريخه والدولابي في الكنى وابن عدي في الكامل وغيرهم من أئمة الجرح والتعديل.

1 () في: المسند (ط. الحلبي) 3/112 وفيه: حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا شعبة، حدثنا قتادة أن أنس بن مالك.. وحديث أنس في: البخاري 5/15 (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب فضائل عثمان..) وفيه "أحد" بدلاً من "حراء". وقد تكلم الألباني كلاماً مفصلاً على الحديث وألفاظه ورواياته في "سلسلة الأحاديث الصحية" 2/45-458 (حديث رقم 875).

2 () هذه الرواية في: المسند (ط. الحلبي) 5/331 .

3 () الحديث – بألفاظ متقاربة – عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في: البخاري 8/25 (كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ }**، مسلم 4/2013 (كتاب البر، باب قبح الكذب وحسن الصدق وفضله)، سنن الترمذي 3/224-225 (كتاب البر باب ما جاء في الصدق والكذب)، سنن أبي داود 4/407 (كتاب الأدب، باب التشديد في الكذب) وأوله: إياكم والكذب....

الوجه الرابع: أن الله تعالى قد سمَّى مريم صدِّيقة، فكيف يقال: الصديقون ثلاثة؟!

الوجه الخامس: أن قول القائل: الصديقون ثلاثــة، إن أرَاد به أنه لا صدّيق إلا هـؤلاء، فـإنه كـذب مخـالف للكتـاب والسـنة وإجمـاع المسـلمين. وإن أراد أن الكامـل فـي الصّـدِّيقية هـم الثلاثة، فهـو أيضـاً خطـأ، لأن أمتنـا خيـر أمـة أخرجـت للنـاس، فكيـف يكـون المصـدِّق بموسـى ورسـل عيسـى أفضـل مـن المصدِّقين بمحمد؟!

والله تعالى لم يسـمّ مـؤمن آل فرعـون صـدِّيقاً، ولا يُسـمَّى صاحب آل ياسين صدِّيقاً، ولكنهم صدَّقوا بالرسل. والمصدِّقون بمحمد صلَّى الله عليه وسلَّم أفضل منهم.

وقد سمّى الله الأنبيـاء صـدّيقين فـي مثـل قـوله: **{ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَـانَ صِـدِّيقًا نَّبِيًّـا }** [مريـم: 41]، **{ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَـابِ إِدْرِيـسَ إِنَّـهُ كَـانَ صِـدِّيقًا نَّبِيًّـا }** [مريم: 56] وقوله عن يوسف: **{ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ }** [يوسف:46].

الوجه السادس: أن اللــه تعـالى قـال: **{ وَالَّذِينَ آمَنُـوا بِـاللَّهِ وَرُسُـلِهِ أُوْلَئِـكَ هُـمُ الصِّـدِّيقُونَ وَالشُّـهَدَاءُ عِنـدَ رَبِّهِمْ }** [الحديـد: 19]. وهذا يقتضي أن كـل مـؤمن آمـنَ بـالله ورسله فهو صدّيق.

السـابع: أن يُقـال: إن كـان الصّـدّيق هـو الـذي يسـتحق الإمامة، فأحق الناس بكون صدِّيقاً أبو بكر؛ فإنه الـذي ثبـت لـه هذا الاسم بالدلائل الكـثيرة، وبـالتواتر الضـروري عنـد الخـاص والعـام، حـتى أن أعـداء الإسـلام يعرفـون ذلـك، فيكـون هـو المستحق للإمامة. وإن لم يكن كـونه صـدِّيقاً يسـتلزم الإمامـة بطلت الحجة.

الفصل السابع والعشرون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة الإنفاق بالليل والنهار والسر والعلانية دون غيره

وجاء الحديث مع اختلاف في الألفاظ في: سنن ابن ماجه 1/18 (المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل)، سنن الدارمي 2/299-300 (كتاب الرقاق، باب في الكذب)، المسند (ط. المعارف) 5/231، 275، 343. وفي عدة مواضع في الجزء السادس منه.

قال الرافضي: "البرهان السابع والعشرون: قوله تعالى: **{ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً }** [البقرة: 274].

من طريق أبي نُعيم بإسناده إلى ابن عباس نزلت في عليّ، كان معه أربعة دراهم، فأنفق درهماً بالليل، ودرهماً بالنهار، ودرهماً سرّاً، ودرهماً علانية، وروى الثعلبي ذلك. ولم يحصل ذلك لغيره، فيكون أفضل. فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل. ورواية أبي نُعيم والثعلبي لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب ليس بثابت[1].

الثالث: أن الآية عامة في كل من ينفق بالليل والنهار سرّاً وعلانية، فمن عمل بها دخل فيها، سواء كان عليّاً أو غيره، ويمتنع أن لا يُراد بها إلا واحدٌ معيّنٌ.

الرابع: أن ما ذُكر من الحديث يناقض مدلول الآية؛ فإن الآية تدل على الإنفاق في الزمانين اللذين لا يخلو الوقت عنهما، وفي الحالين اللذين لا يخلو الفعل منهما. فالفعل لابد له من زمان، والزمان إما ليل وإما نهار. والفعل إما سرّاً وإما علانية. فالرجل إذا أنفق بالليل سرّاً، كان قد أنفق ليلاً سرّاً. وإذا أنفق علانية نهاراً، كان قد أنفق علانية نهاراً. وليس الإنفاق سرّاً وعلانية خارجاً عن الإنفاق بالليل والنهار. فمن قال: إن المراد من أنفق درهماً في السر، ودرهماً في العلانية، ودرهماً بالليل، ودرهما بالنهار – كان جاهلاً، فإن الذي أنفقه سرّاً وعلانية قد أنفقه ليلاً ونهاراً، والذي قد أنفقه ليلاً ونهاراً قد أنفقه سرّاً وعلانية. فعُلم أن الدرهم الواحد يتصف بصفتين، لا يجب أن يكون المراد أربعة.

لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهال، كما يقولون: محمد رسول الله والذين معه (أبو بكر) أشدّاء على الكفار (عمر) رحماء بينهم (عثمان) تراهم ركّعاً سجّداً (عليّ)

---

1 () انظر تفسير ابن كثير الآية 274 من سورة البقرة وانظر ما رواه من أحاديث وآثار في أنها نزلت في أصحاب الخيل أو في الذين يعلفون الخيل في سبيل الله، ثم ذكر عن مجاهد حديثاً موافقاً للحديث الذي ذكره ابن المطهر ونسبه إلى ابن أبي حاتم ثم قال: "وكذا رواه ابن جرير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف، ولكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزلت في عليّ بن أبي طالب".
قال أبو عبد الرحمن: وذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ج 6 ص 324 وقال: رواه الطبراني وفيه عبد الواحد ابن مجاهد وهو ضعيف.

يجعلون هذه الصفات لموصوفات متعددة ويعيّنـون الموصـوف في هؤلاء الأربعة.

والآية صريحة في إبطال هذا وهذا، فإنها صريحة في أن هـذه الصفات كلها لقـوم يتصـفون بهـا كلهـا، وإنهـم كـثيرون ليسـوا واحـداً، ولا ريـب أن الأربعـة أفضـل هـؤلاء، وكـل مـن الأربعـة موصوف بذلك كله، وإن كان بعـض الصـفات فـي بعـض أقـوى منها في آخر.

وأغرب من ذلك قـول بعـض جهّـال المفسـرين: **{ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ، وَطُورِ سِينِينَ، وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ }** [الـتين: 1-3] إنهم الأربعـة؛ فـإن هـذا مخـالف للعقـل والنقـل. لكـن اللـه أقسم بالأمـاكن الثلاثـة الـتي أنـزل فيهـا كتبـه الثلاثـة: التـوراة والإنجيل والقرآن، وظهر منهـا موسـى وعيسـى ومحمـد، كمـا قال في التوراة: جاء الله من طور سينا، وأشرق مـن سـاعين، واستعلن من جبال فاران.

فالتين والزيتون: الأرض التي بُعث فيها المسـيح، وكـثيراً مـا تسمى الأرض بما ينبت فيها، فيقال: فلان خرج إلى الكرم إلـى الزيتون وإلى الرمان، ونحو ذلك، ويُراد الأرض التي فيهـا ذلـك، فإن الأرض تتناول ذلك، فعُبِّر عنها ببعضها.

وطور سينين حث كلّم الله موسى، وهذا البلد الأمين مكة أم القرى التي بُعث بها محمد صلّى الله عليه وسلّم.

والجاهل بمعنى الآية، لتـوهمه أن الـذي أنفقـه سـرّاً وعلانيـة غير الذي أنفقه بالليل والنهار يقول: نزلـت فيمـن أنفـق أربعـة دراهم: إما عليّ وإما غيـره، ولهـذا قـال: **{ الَّذِينَ يُنفِقُـونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً }** لم يعطف بالواو، فيقول: "وسرّاً وعلانية" بل هـذان داخلان فـي الليـل والنهـار، سواء قيـل: همـا منصـوبان علـى المصـدر، لأنهمـا نوعـان مـن الإنفاق. أو قيل: علـى الحـال. فسـواء قُـدِّرا سـرّاً وعلانيـة، أو مُسِـرّاً ومعلنـا، فتـبين أن الـذي كَـذَب هـذا كـان جـاهلاً بدلالـة القرآن. والجهل في الرافضة ليس بمنكر.

الخامس: أنّا لو قدرنا أن عليّاً فعل ذلك، ونزلت فيـه الآيـة، فهل هنا إلا إنفاق أربعة دراهم فـي أربعـة أحـوال؟ وهـذا عمـل مفتوح بابه ميسّر إلى يوم القيامـة. والعـاملون بهـذا وأضـعافه أكثر من أن يُحصوا، وما من أحدٍ فيه خير إلا ولابـد أن ينفـق إن شاء الله، تارة بالليل وتارة بالنهار، وتارة في السـرّ وتـارة فـي العلانيـة، فليـس هـذا مـن الخصـائص، فلا يـدل علـى فضـيلة

الإمامة.

الفصل الثامن والعشرون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضلهم لأن الله عاتب أصحاب محمد في القرآن عدا علي

قال الرافضي: "البرهان الثامن والعشرون: ما رواه أحمد بن حنبل عن ابن عباس قال: ليس من آية في القرآن: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ }** إلا وعليّ رأسها وأميرها، وشريفها وسيدها، ولقد عاتب الله تعالى أصحاب محمد في القرآن، وما ذكر عليّاً إلا بخير. وهذا يدل على أنه أفضل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل. وليس هذا في مسند أحمد، ولا مجرد روايته له – لو رواه – في "الفضائل" يدل على أنه صدق، فكيف ولم يروه أحمد: لا في المسند، ولا في "الفضائل" وإنما هو من زيادات القطيعي، رواه[1] عن إبراهيم عن شريك الكوفي حدثنا زكريا بن يحيى الكسائي حدثنا عيسى[2] عن عليّ بن بَذيمة، عن عكرمة، عن ابن عباس. ومثل هذا الإسناد لا يحتج به باتفاق أهل العلم؛ فإن زكريا بن يحيى الكسائي: قال فيه يحيى: "رجل سوء يحدّث بأحاديث يستأهل أن يُحفر له فيُلقى فيها". وقال الدارقطني: "متروك". وقال ابن عدي: "كان يحدّث بأحاديث في مثالب الصحابة"[3].

الثاني: أن هذا كذب على ابن عباس، والمتواتر عنه أنه كان يفضّل عليه أبا بكر وعمر، وله معايبات يعيب بها عليّاً، ويأخذ عليه في أشياء من أموره، حتى أنه لما حرق الزنادقة الذين ادّعوا فيه الإلهية قال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لنهى النبي صلّى الله عليه وسلّم أن يعذِّب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم لقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: **"من بدّل دينه فاقتلوه"** رواه

---

1 () في كتاب "فضائل الصحابة" 2/654 (رقم 1114).

2 () فضائل الصحابة: حدثنا إبراهيم بن شريك الكوفي، ثنا زكريا بن يحيى الكسائي، ثنا عيسى.

3 () قال الدكتور وصي الله في تعليقه: "إسناده ضعيف جداً لأجل زكريا من يحيى الكسائي".

البخاري وغيره[4]، ولما بلغ عليّاً ذلك قال: ويح أم ابن عباس.

ومن الثابت عن ابن عباس أنه كان يفتي – إذا لـم يكـن معـه نص – بقول أبي بكر وعمر. فهذا اتّباعه لأبي بكر وعمـر، وهـذه معارضته لعلي.

وقد ذكر غير واحد، منهم الزبير بن بكّـار مجـاوبته لعلـيّ لمـا أخذ ما أخذ من مال البصرة، فأرسـل إليـه رسـالة فيهـا تغليـظ عليه، فأجاب عليّاً بجواب بتضـمن أن مـا فعلتُـه دون مـا فعلتَـه من سفك دماء المسلمين على الإمارة ونحو ذلك.

الثالث: أن هذا الكلام ليس فيه مدح لعليّ؛ فإن اللـه كـثيراً ما يخاطب الناس بمثل هـذا فـي مقـام عتـاب، كقـوله تعـالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُـونَ مَـا لا تَفْعَلُـونَ، كَبُـرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُـوا مَـا لا تَفْعَلُـونَ }** [الصـف: 2-3]، فإن كان عليّ رأس هذه الآية، فقد وقع منـه هـذا الفعـل الـذي أنكره الله وذمه.

وقال تعالى: **{ يَا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـوا لا تَتَّخِـذُوا عَـدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُـونَ إِلَيْهِـم بِـالْمَوَدَّةِ }** [الممتحنـة: 1]. وثبت في الصحاح أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب المشركين بمكة، فأرسل النـبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم عليّـاً والزبير ليأتيا بالمرأة التي كان معها الكتـاب، وعلـيٌّ كـان بريئـاً من ذنب حاطب، فكيف يُجعل رأس المخاطبين الملامين علـى هذا الذنب؟!.

وقـال تعـالى: **{ يَا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـواْ إِذَا ضَـرَبْتُمْ فِـي سَـبِيلِ اللّـهِ فَتَبَيَّنُـواْ وَلاَ تَقُولُـواْ لِمَـنْ أَلْقَـى إِلَيْكُـمُ السَّـلاَمَ لَسْـتَ مُؤْمِنًـا تَبْتَغُـونَ عَـرَضَ الْحَيَـاةِ الـدُّنْيَا }** [النساء: 94]. وهذه الآية نزلت في الذين وجدوا رجلاً في غنيمـة له، فقال: إني مسلم، فلم يصدقوه وأخذوا غنمه، فأمرهم اللـه سبحانه وتعالى بـالتثبيت والتـبيّن، ونهـاهم عـن تكـذيب مـدّعي الإسلام طمعاً في دنياه. وعليّ رضي الله عنه بريء مـن ذنـب هؤلاء، فكيف يقال هو رأسهم؟! وأمثال هذا كثير في القرآن.

الرابع: هو ممن شمله لفظ الخطاب، وإن لم يكن هو سبب الخطاب، فلا ريب أن اللفظ شمله كما يشمل غيره. وليس في لفظ الآية تفريق بين مؤمن ومؤمن.

الخامس: أن قـول القائـل عـن بعـض الصـحابة؛ إنـه رأس

---

4 () الحديث عن عكرمة رضي الله عنه في: البخاري 9/15 (كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد والمرتدة).

الآيات وأميرها وشريفها وسيدها، كلام لا حقيقة لـه. فـإن أُريـد أنه أول من خوطب بهـا، فليـس كـذلك؛ فـإن الخطـاب يتنـاول المخاطبين تناولاً واحداً، لا يتقدم بعضهم بما تناوله عن بعض.

وإن قيل: إنه أول من عمل بها، فليس كذلك؛ فإن في الآيات آيات قد عمل بها من قبل عليّ، وفيها آيـات لـم يحتـج علـيّ أن يعمل بها.

وإن قيل: إن تناولها لغيره أو عمل بها مشـروط بـه، كالإمـام في الجمعة، فليس الأمر كذلك، فإن شمول الخطـاب لبعضـهم ليس مشروطاً بشموله لآخرين، ولا وجوب العمل على بعضهم مشروط على آخرين بوجوبه.

وإن قيل: إنه أفضل من عُني بها، فهذا يبني على كونه أفضل الناس. فإن ثبت ذلك فلا حاجة إلى الاستدلال بهـذه الآيـة، وإن لم يثبت لم يجز الاستدلال بها، فكان الاستدلال بها بـاطلاً علـى التقديرين.

وغاية ما عندكم أن تذكروا أن ابن عبـاس كـان يفضّـل عليّـاً، وهذا مع أنه كذب على ابن عباس، وخلاف المعلوم عنـه، فـول قُدِّر أنه قال ذلك – مع مخالفة جمهور الصحابة – لم يكن حجّة.

السادس: أن قول القائل: لقد عـاتب اللـه أصـحاب محمـد في القرآن وما ذكر عليّاً إلا بخير، كذب معلـوم. فـإنه لا يُعـرف أن الله عاتب أبا بكر في القرآن، بل ولا أنـه سـاء رسـول اللـه صلَّى الله عليه وسلَّم، بل رُوي عنه عليـه الصـلاة والسـلام أنـه قال في خطبته "أيها الناس اعرفـوا لأبـي بكـر حقّـه، فـإنه لـم يسؤني يوماً قط"[1].

والثابت من الأحاديث الصحيحة يدل على أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان ينتصر لأبي بكر، وينهى النـاس عـن معارضـته، ولم يُنقل أنه ساءه، كمـا نُقـل ذلـك عـن غيـره؛ فـإن عليّـاً لمـا خطـب بنـت أبـي جهـل خطـب النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسـلَّم الخطبة المعروفة[2]، وما حصل مثل هذا في حق أبي بكر قط.

---

1 () لم أجد هذا الحديث.

2 () الحديث عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه في: البخاري 3/190 (كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح)، 5/22-23 (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب ذكر أصهار النبي صلَّى الله عليه وسلَّم منهم أبو العاص بن الربيع)، 7/37 (كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف)، مسلم 4/1902-1904 (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة)، سنن أبي داود 2/304-305 (كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء)، سنن الترمذي 5/359-

وأيضاً فعليّ لم يكن يدخل مع النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في الأمور العامة كما كان يدخل معه أبو بكر، مثل المشاورة في وريته وحروبه وإعطائه وغير ذلك، فإن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا مع النبي صلَّى الله عليه وسلَّم مثل الوزيرين شاورهما في أسرى بدر ما يصنع بهم، وشاورهما في وفد بني تميم لمن يولِّي عليهم، وشاورهما في غير ذلك من الأمور العامة يخصّهما بالشورى.

وفي الصحيحين عن عليّ أن عمر لَمّا مات قال له "والله إني لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبيك؛ فإني كنت كثيراً ما أسمع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: "دخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر".

وكان يشاور أبا بكر بأمور حروبه يخصّه، كما شاوره في قصة الإفك، كما استشار أسامة بن زيد، وكما سأل بريرة. وهذا أمر يخصه، فإنه لما اشتبه عليه أمر عائشة رضي الله عنها، وتردد هل يطلقها لما بلغه عنها أم يمسكها، صار يسأل عنها بريرة لتخبره بباطن أمرها، وياشور فيها عليّاً أيمسكها أم يطلقها؟ فقال له أسامة: أهلك ولا نعلم إلا خيراً، وقال عليّ: لم يضيق الله عليك، والنساء سواها كثير، واسأل الجارية تصدقك. ومع هذا فنزل القرآن ببراءتها وإمساكها، موافقة لما أشار به أسامة بن زيد حب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم[1]، وكان عمر يدخل في مثل هذه الشورى، ويتكلم مع نسائه فيما يخص النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، حتى قالت له أم سلمة: يا عمر لقد دخلت في كل شيء حتى دخلت بين رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وبين نسائه.

---

360 (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل فاطمة رضي الله عنها)، سنن ابن ماجه 1/643-644 (كتاب النكاح، باب الغيرة)، المسند (ط. الحلبي) 4/5، 328 .

1 () حديث الإفك حديث طويل جاء عن عائشة رضي الله عنها.
وأوله – وهذا لفظ البخاري: 5/116 – قالت عائشة: كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه، فأيهن خرج سهمها خرج بها....
والحديث في البخاري 3/173-176 (كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً)، 5/116-120 (كتاب المغازي، باب حديث الإفك)، 6/76-77 (كتاب التفسير، سورة يوسف)، مسلم 4/2129-2138 (كتاب التوبة، باب في حديث الإفك....)، المسند (ط. الحلبي) 6/194-197.

وأما الأمور العامة الكلّيّة الـتي تعـم المسـلمين، إذا لـم يكـن فيها وحي خاص، فكان يشـاور فيهـا أبـا بكـر وعمـر، وإن دخـل غيرهما في الشورى، لكن هما الأصل في الشورى، وكان عمـر تارة ينـزل القرآن بموافقته فيما يراه، وتارة يتبيّن له الحق في خلاف ما رآه فيرجع عنه.

وأما أبو بكر فلم يُعرف أنه أَنْكَرَ عليه شـيئاً[1]، ولا كـان أيضـاً يتقدم في شيء، اللهم إلا لما تنازع هو وعمر فيمـن يـولّي مـن بني تميم، حتى ارتفعت أصواتهما، فأنزل الله هذه الآيـة: **{ يَـا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِـيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ }** الآيـة [الحجـرات: 2]، وليـس تـأذّي النبي صلّى الله عليه وسلّم في ذلك بأكثر من تـأذّيه فـي قصـة فاطمة.

وقد قال تعالى: **{ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ }** [الأحزاب: 53]. وقد أنزل الله تعالى في عليّ: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُـواْ مَـا تَقُولُونَ }** [النساء: 43] لَمّا صلّى فقرأ وخَلَط[2].

---

1 () أي لم يعرف أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنكر على أبي بكر رضي الله عنه شيئاً.

2 () ذكر ابن كثير في تفسيره لأول آية 43 من سورة النساء حدثنا عن ابن أبي حاتم – وساق سنده – عن علي بن أبي طالب، قال: صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر، فأخذت الخمر منا، وحضرت الصلاة فقدّموا فلاناً. قال: فقرأ: قل يا أيها الكافرون، ما أعبد ما تعبدون، ونحن نعبد ما تعبدون. فأنزل الله: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ }**. قال ابن كثير: "هكذا رواه ابن أبي حاتم، وكذا رواه الترمذي عن عبد بن حميد، عن عبد الرحمن الدشتكي به، وقال: حسن صحيح".
ثم ذكر ابن كثير حديثاً آخر رواه ابن جرير الطبري جاء فيه أن الذي صلى بهم هو عبد الرحمن بن عوف، ثم قال ابن كثير: "وهكذا رواه أبو داود والنسائي من حديث الثوري به".
وذكر ابن كثير حديثاً ثالثاً رواه ابن جرير الطبري وفيه أن الذي صلى إماماً هو عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.
كما ذكر حديثاً رابعاً رواه ابن جرير فيه أن الإمام هو عبد الرحمن بن عوف واختلفت ألفاظه، عن الحديث الأول الذي رواه ابن أبي حاتم قليلاً.
انظر تفسير الطبري (ط. المعارف) 8/376 (الآثار 9524، 9525).
والحديث في: سنن الترمذي 4/305 (كتاب تفسير القرآن، سورة النساء) وهو عن ابن أبي طاب وفيه..
فأخذت الخمر منا وحرت الصلاة فقدَّموني فقرأت ... الحديث، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب صحيح".

وقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً" لما قال له ولفاطمة: "ألا تصليان"؟ فقالا: "إنما أنفسنا بيد الله سبحانه وتعالى"[3].

الفصل التاسع والعشرون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن عليّاً أفضل آل محمد

قال الرافضي: "البرهان التاسع والعشرون: قوله تعالى: **{ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }** [الأحزاب: 56].

من صحيح البخاري عن كعب بن عجرة قال: سألنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله علمنا كيف نسلّم؟. قال: "قولوا: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد".

وفي صحيح مسلم: قلنا: يا رسول الله، أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ فقال: "قولوا اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم". ولا شك أن عليّاً أفضل آل محمد، فيكون أولى بالإمامة".

والجواب: أنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه، وأن عليّاً من آل محمد الداخلين في قوله: "اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آله محمد"، ولكن ليس هذا من خصائصه؛ فإن جميع بني هاشم داخلون في هذا، كالعباس وولده، والحارث بن عبد المطلب وولده، وكبنات النبي صلَّى الله عليه وسلَّم زوجتي عثمان: رقية وأم كلثوم، وبنته فاطمة. وكذلك أزواجه، كما في الصحيحين عنه قوله: "اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى أزواجه وذريته" بل يدخل فيه سائر أهل بيته إلى يوم القيامة،

وأما حديث عليّ في سنن أبي داود فهو فيها 3/445 (كتاب الأشربة، باب في تحريم الخمر) وفيه: أن رجلاً من الأنصار دعاه وعبد الرحمن بن عوف، فسقاهما قبل أن تحرّم الخمر، فأمهم عليّ في المغرب فقرأ... إلخ.

3 () الحديث عن علي رضي الله عنه في: البخاري 6/88 (كتاب التفسير، سورة الكهف) 2/50 (كتاب التهجد، باب تحريض النبي صلَّى الله عليه وسلَّم على صلاة الليل...)، المسند (ط. المعارف) 2/89، 172 .

ويدخل فيه إخوة عليّ كجعفر وعقيل.

ومعلوم أن دخول كل هؤلاء في الصلاة والتسليم لا يدل على أنه أفضل من كل من لم يدخل في ذلك، ولا أنه يصلح بذلك للإمامة، فضلاً عن أن يكون مختصّاً بها. ألا ترى أن عمّاراً والمقداد وأبا ذر وغيرهم ممن اتفق أهل السنة والشيعة على فضلهم لا يدخلون في الصلاة على الآل، ويدخل فيها عقيل والعبّاس وبنوه، وأولئك أفضل من هؤلاء باتفاق أهل السنة والشيعة، وكذلك يدخل فيها عائشة وغيرها من أزواجه، ولا تصلح امرأة للإمامة، وليست أفضل الناس باتفاق أهل السنة والشيعة، فهذه فضيلة مشتركة بينه وبين غيره، وليس كل من اتصف بها أفضل ممن لم يتصف بها.

وفي الصحيحين عن النبي صلّى الله عليه وسلَّم أنه قال: "خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم" فالتابعون أفضل من القرن الثالث.

وتفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم تفضيل الأفراد على كل فرد؛ فإن القرن الثالث والرابع فيهم من هو أفضل من كثير ممن أدرك الصحابة، كالأشتر النخعي وأمثاله من رجال الفتن، وكالمختار بن أبي عبيد وأمثاله من الكذَّابين والمفترين؛ والحجّاج بن يوسف وأمثاله من أهل الظلم والشر.

ليس عليّ أفضل أهل البيت، بل أفضل أهل البيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنه داخل في أهل البيت.

كما قال للحسن: "أما علمت أنّا أهل بيت لا نأكل الصدقة"[1] وهذا الكلام يتناول المتكلم ومن معه.

وكما قالت الملائكة: **{ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ }** [هود: 73] وإبراهيم فيهم.

وكما قال: "اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم"، وإبراهيم داخل فيهم.

---

1 () لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن لفظ الحديث في البخاري 4/74 (كتاب الجهاد، باب من تكلّم بالفارسية والرطانة...) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بالفارسية: "كِخْ كِخْ أما تعرف أنّا لا نأكل الصدقة". والحديث في: مسلم 2/751 (كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وعلى آله...) وجاء من طريق آخر بلفظ: "أنَّا لا تحل لنا الصدقة" وجاءت أحاديث أخرى في مسلم بهذا المعنى في هذا الباب ومثلها في سنن أبي داود (2/83-84) وسنن الترمذي (2/165-167).

وكما في قوله تعالى: **{ إِلاّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم }** [القمر: 34]، فإن لوطاً دخل فيهم.

وكذلك قوله: **{ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ }** [آل عمران: 33]، فقد دخل إبراهيم في الاصطفاء.

وكذلك قوله: **{ سَلامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ }** [الصافات: 130]، فقد دخل ياسين في السلام.

وكذلك قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "اللهم صلِّ على آل أبي أوفى"[1] دخل في ذلك ابو أوفى.

وكذلك قوله: "لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود"[2].

وليس إذا كان عليّ أفضل أهل البيت بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يجب أن يكون أفضل الناس بعده، لأن بني هاشم أفضل من غيرهم، فإن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم منهم، وأما إذا خرج منهم فلا يجب أن يكون أفضلهم بعده أفضل ممن سواهم.

كما أن التابعين إذا كانوا أفضل من تابعي التابعين، وكان فيهم واحد أفضل، لم يجب أن يكون الثاني أفضل من أفضل تابعين التابعين.

بل الجملة إذا فُضِّلت على الجملة، فكان أفضلهما أفضل من الجملة الأخرى، حصل مقصود التفضيل، وما بعد ذلك فموقوف على الدليل.

بل قد يُقال: لا يلزم أن يكون أفضلها أفضل من فاضل الأخرى إلا بدليل.

وفي صحيح مسلم عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: "إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قريشاً

---

1 () الحديث عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه في: البخاري 8/77 (كتاب الدعوات، باب هل يُصلَّي على غير النبي)، سنن أبي داود 2/142 (كتاب الزكاة، وباب دعاء المصدق لأهل الصدقة)، سنن النسائي 5/22 (كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة)، سنن ابن ماجه 1/572 (كتاب الزكاة، باب ما يقال عند إخراج الزكاة) المسند (ط. الحلبي) 4/353-355، 381، 383 .

2 () الحديث – مع اختلاف في اللفظ. عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في: البخاري 6/195 (كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة) ونصه: "يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود" والحديث في مسلم 1/546 الترمذي 5/355-356 (كتاب المناقب، باب مناقب أبي موسى الأشعري). والحديث في سنن النسائي وابن ماجه ومسند أحمد.

من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم"[1]. فإذا كان جملة قريش أفضل من غيرها، لم يلزم أن يكون كل منهم أفضل من غيرهم، بل في سائر العرب وغيرهم من المؤمنين من هو أفضل من أكثر قريش، والسابقون الأوَّلون من قريش نفر معدودون، وغالبهم إنما أسلموا عام الفتح، وهم الطلقاء.

وليس كل المهاجرين من قريش، بل المهاجرون من قريش وغيرهم – كابن مسعود الهذلي، وعمران بن حصين الخزاعي، والمقداد بن الأسود الكندي – وهؤلاء وغيرهم من البدريين أفضل من أكثر بني هاشم، فالسابقون من بني هاشم: حمزة وعليّ وجعفر وعبيدة بن الحارث أربعة أنفس. وأهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر، فمنهم من بني هاشم ثلاثة، وسائرهم أفضل من سائر بني هاشم.

وهذا كله بناء على أن الصلاة والسلام على آل محمد وأهل بيته تقتضي أن يكونوا أفضل من سائر أهل البيوت. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقولون: بنو هاشم أفضل قريش، وقريش أفضل العرب، والعرب أفضل بني آدم.

وهذا هو المنقول عن أئمة السنة، كما ذكره حرب الكرماني عمَّن لقيهم، مثل أحمد وإسحاق وسعيد بن منصور وعبد الله بن الزبير الحميدي وغيرهم.

وذهبت طائفة إلى منع التفضيل بذلك، كما ذكره القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى في "المعتمد" وغيرهما.

والأول أصحّ، فإنه قد ثبت عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في الصحيح أنه قال: "إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى هاشماً من قريش، واصطفاني من بني هاشم". ورُوي: "أن الله اصطفى بني إسماعيل" وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

الفصل الثلاثون
الرد على من روى عن ابن عباس تفسيره لمرج البحرين

---

1 () الحديث عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه – مع اختلاف في اللفظ – في: مسلم 4/1782 (كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم) سنن الترمذي 5/243 (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي صلَّى الله عليه وسلَّم) المسند 4/107 .

قال الرافضي: "البرهان الثلاثون: قوله تعالى: **{ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ، بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاّ يَبْغِيَانِ }** [الرحمن: 19، 20].

من تفسير الثعلبي وطريق أبي نعيم عن ابن عباس في قوله: **{ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ }** قال: علي وفاطمة **{ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاّ يَبْغِيَانِ }**: النبي صلّى الله عليه وآله **{ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ }** [الرحمن: 22]: الحسن والحسين، ولم يحصل لغيره من الصحابة هذه الفضيلة، فيكون أولى بالإمامة".

والجواب: أن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقوله. وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل هو شر من كثير منه. والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا أعظم القدح فيه والطعن فيه.

ولجهّال المنتسبين إلى السنة تفاسير في الأربعة، وهي إن كانت باطلة فهي أمثل من هذا، كقولهم: الصابرين: محمد، والصادقين: أبو بكر، والقانتين: عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين بالأسحار: عليّ.

وكقوله: محمد رسول الله، والذين معه: أبو بكر، أشداء على الكفار: عمر، رحماء بينهم: عثمان، تراهم ركعاً سجّداً: عليّ.

وكقولهم: والتين: أبو بكر، والزيتون: عمر، وطور سينين: عثمان، وهذا البلد الأمين: عليّ.

وكقولهم: **{ وَالْعَصْرِ، إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلاّ الَّذِينَ آمَنُوا }**: أبو بكر **{ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ }**: عمر، **{ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ }**: عثمان **{ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ }** عليّ.

فهذه التفاسير من جنس تلك التفاسير، وهي أمثل من إلحادات الرافضة كقولهم: **{ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ }** [يس: 12] علي، وكقولهم: **{ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ }** [الزخرف: 4]: إنه عليّ بن أبي طالب **{ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ }** [الإسراء: 60]: بنو أمية، وأمثال هذا الكلام الذي لا يقوله من يرجو لله وقاراً، ولا يقوله من يؤمن بالله وكتابه.

وكذلك قول القائل: **{ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ }** [الرحمن:

19]: علي وفاطمة، **{ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاّ يَبْغِيَانِ }** [الرحمن: 20] النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، **{ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ }** [الرحمن: 22]: الحسن والحسين. وكل من له أدنى علم وعقل يعلم بالاضطرار بطلان هذا التفسير، وأن ابن عباس لم يقل هذا.

وهذا من التفسير الذي في تفسير الثعلبي، وذكره بإسناد رواته مجهولون لا يُعرفون، عن سفيان الثوري. وهو كذب على سفيان. قال الثعلبي أخبرني الحسن بن محمد الدينوري، حدثنا موسى بن محمد بن عليّ بن عبد الله، قال: قرأ أبي على أبي محمد بن الحسن بن علوية القطّان من كتابه وأنا أسمع، حدثنا بعض أصحابنا، حدثنا رجل من أهل مصر يقال له طسم، حدثنا أبو حذيفة، عن أبيه، عن أبيه، عن سفيان الثوري في قوله: **{ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ، بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاّ يَبْغِيَانِ }** قال: فاطمة وعليّ، يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان: الحسن والحسين.

وهذا الإسناد ظلمات بعضها فوق بعض، لا يثبت بمثله شيء.

ومما يبيّن كذب ذلك وجوه: أحدها: أن هذا في سورة الرحمن، وهي مكية بإجماع المسلمين، والحسن والحسين إنما ولدا بالمدينة.

الثاني: أن تسمية هذين بحرين، وهذا لؤلؤاً، وهذا مرجاناً، وجعل النكاح مرجاً – أمر لا تحتمله لغة العرب بوجه، لا حقيقة ولا مجازاً، بل كما أنه كذب على الله وعلى القرآن، فهو كذب على اللغة[1].

الثالث: أنه ليس في هذا شيء زائد على ما يوجد في سائر بني آدم، فإن كل من تزوج امرأة ووُلد لهما ولدان فهما من

---

1 () قال ابن كثير في تفسير هذه الآيات: "(مرج البحرين يلتقيان). قال ابن عباس: أي أرسلهما. وقوله: (يلتقيان) قال ابن زيد: أي منعهما أن تلتقيا بما جعل بينهما من البرزخ الحاجز الفصل بينهما. والمراد بقوله (البحرين): الملح والحلو، فالحلو هذه الأنهار السارحة بين الناس. وقد قدمنا الكلام على ذلك في سورة الفرقان عند قوله تعالى: **{ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا }**... **{ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاّ يَبْغِيَانِ }** أي وجعل بينهما برزخاً، وهو الحاجز من الأرض لئلا يبغي هذا على هذا وهذا على هذا... (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) أي من مجموعهما فإذا وجد ذلك من أحدهما كفى... واللؤلؤ معروف، وأما المرجان فقيل: هو صغار اللؤلؤ". وانظر تفسير الطبري، وزاد المسير لابن الجوزي، والدر المنثور للسيوطي.

هذا الجنس، فليس في ذكر هـذا مـا يُسـتعظم مـن قـدرة اللـه وآياته، إلا ما في نظائره من خلق الآدميين.

فلا مــوجب للتخصــيص، وإن كــان ذلــك لفضــيلة الزوجيــن والولدين، فإبراهيم وإسحاق ويعقوب أفضل من عليّ.

وفـي الصـحيح أن النـبي صـلّى اللـه عليـه وسـلّم سُـئل: أي الناس أكرم؟ فقال: "أتقاهم". فقالوا: ليس عـن هـذا نسـألك. فقال: "يوسف نبي الله، ابن يعقوب نبي الله، ابن إسحاق نـبي الله، ابن إبراهيم خليل الله"[1].

وآل إبراهيم الـذين أمرنـا أن نسـأل لمحمـد وأهـل بيتـه مـن الصلاة مثل ما صلى الله عليهم، ونحن – وكل مسلم – نعلم أن آل إبراهيم أفضل من آل عليّ، لكن محمدٌ أفضل من إبراهيـم. ولهذا ورد هنا سؤال مشهور، وهـو أنـه إذا كـان محمـد أفضـل، فلم قيل: كما صليت على إبراهيم، والمشبَّه دون المشبَّه به.

وقد أجيب عن ذلك بأجوبـة: منهـا: أن يُقـال: إن آل إبراهيـم فيهم الأنبياء، ومحمـد فيهـم. قـال ابـن عبـاس: محمـد مـن آل إبراهيم. فمجمـوع آل إبراهيـم بمحمـد أفضـل مـن آل محمـد، ومحمد قد دخل في الصلاة على آل إبراهيم، ثم طلبنـا لـه مـن الله ولأهل بيته مثل ما صلى على آل إبراهيم، فيأخذ أهـل بيتـه ما يليق بهم، ويبقى سائر ذلك لمحمد صلّى اللـه عليـه وسـلّم، فيكون قد طُلب له من الصلاة ما جُعل للأنبياء من آل إبراهيـم. والذي يأخذه الفاضل من أهل بيته دونه لايكون مثل ما يحصـل لنبي، فتعظم الصلاة عليه بهذا الاعتبار صلّى الله عليـه وسـلّم. وقيل: إن التشبيه في الأصل لا في القدر.

الرابع: أن الله ذكر أنه مرج البحرين في آيـة أخـرى، فقـال في الفرقان: **{ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ }** [الفرقان: 53] فلو أريد بذلك عليٌّ وفاطمـة لكـان ذلـك ذمّـاً لأحـدهما، وهـذا باطـل بإجمـاع أهـل السـنة والشيعة.

الخامس: أنه قال: **{ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاّ يَبْغِيَانِ }** فلو أريـد بذلك عليّ وفاطمة، لكان البرزخ الذي هو النبي صلّى الله عليه وسلّم – بزعمهم – أو غيره هو المـانع لأحـدهما أن يبغـي علـى

---

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 4/140 (كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: **{ وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً }**، 4/149 (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: **{ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ }**.

الآخر. وهذا بالذم أشبه منه بالمدح.

السادس: أن أئمة التفسير متفقون على خلاف هذا، كما ذكره ابن جرير وغيره. فقال ابن عباس: بحر السماء وبحر الأرض يلتقيان كل عام وقال الحسن: مرج البحرين، يعني بحر فارس والروم، بينهما برزخ: هو الجزائر[1].

وقوله: **{ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ }** [الرحمن: 22] قال الزجّاج: إنما يخرج من البحر الملح، وإنما جمعهما لأنه إذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما، مثل: **{ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا }** وقال الفارسي: أراد من أحدهما فحذف المضاف. وقال ابن جرير: إنما قال منهما، لأنه يخرج من أصداف البحر عن قطر السماء.

وأما اللؤلؤ والمرجان ففيهما قولان: أحدهما: أن المرجان ما صغر من اللؤلؤ، واللؤلؤ: العظام. قاله الأكثرون، منهم ابن عباس وقتادة والفرّاء والضحّاك. وقال الزجاج: اللؤلؤ اسم جامع للحب الذي يخرج من البحر، والمرجان صغاره. الثاني: أن اللؤلؤ الصغار، والمرجان الكبار. قاله مجاهد والسدي ومقاتل.

قال ابن عباس: إذا أمطرت السماء فتحت الأصداف أفواهها، فما وقع فيها من المطر فهو لؤلؤ. وقال ابن جرير: حيث وقعت قطرة كانت لؤلؤة. وقال ابن مسعود: المرجان الخرز الأحمر.

وقال الزجّاج: المرجان أبيض شديد البياض. وحكى عن أبي يعلى أن المرجان ضرب من اللؤلؤ كالقضبان[2].

الفصل الحادي والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمعرفة علم الكتاب

قال الرافضي: "البرهان الحادي والثلاثون: قوله تعالى: **{ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ }** [الرعد: 43].

من طريق أبي نعيم عن ابن الحنفية قال: هو عليّ بن أبي

---

1 () انظر: تفسير الطبري (ط. بولاق) 27/74-76، زاد المسير (8/112).

2 () انظر: تفسير الطبري (ط. بولاق) 27/76-78، زاد المسير (8/113).

طالب. وفي تفسير الثعلبي عن عبد الله بن سلام قال: قلت: من هذا الذي عنده علم الكتاب؟ قال: ذلك عليّ بن أبي طالب. وهذا يدل على أنه أفضل، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل عن ابن سلام وابن الحنفية.

الثاني: أنه بتقدير ثبوته ليس بحجة مع مخالفة الجمهور لهما.

الثالث: أن هذا كذب عليهما.

الرابع: أن هذا باطل قطعاً. وذلك أن الله تعالى قال: **{ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ }** [الرعد: 43] ولو أُريد به عليّ لكان المراد أن محمداً يستشهد على ما قاله بابن عمه عليّ. ومعلوم أن عليّاً لو شهد له بالنبوة وبكل ما قال، لم ينتفع محمد بشهادته له، ولا يكون ذلك حجة له على الناس، ولا يحصل بذلك دليل المستدل، ولا ينقاد بذلك أحد، لأنهم يقولون: من أين لعليّ ذلك؟ وإنما هو استفاد ذلك من محمد، فيكون محمد هو الشاهد لنفسه.

ومنها أن يُقال: إن هذا ابن عمه ومن أول من آمن به، فيُظن به المحاباة والمداهنة. والشاهد إن لم يكن عالماً بما يشاهد به، بريئاً من التهمة، لم يحكم بشهادته، ولم يكن حجة على المشهود عليه فكيف إذا لم يكن له علم بها إلا من المشهود له؟!

ومعلوم أنه لو شهد له بتصديقه فيما قال أبو بكر وعمر وغيرهما كان أنفع له، لأن هؤلاء أبعد عن التهمة، ولأن هؤلاء قد يُقال: إنهم كانوا رجالاً وقد سمعوا من أهل الكتاب ومن الكهّان أشياء علموها من غير جهة محمد، بخلاف عليّ فإنه كان صغيراً، فكان الخصوم يقولون: لا يعلم ما شهد به إلا من جهة المشهود له.

وأما أهل الكتاب فغذا شهدوا بما تواتر عندهم عن الأنبياء وبما علم صدقه كانت تلك شهادة نافعة، كما لو كان الأنبياء موجودين وشهدوا له. لأن ما ثبت نقله عنهم بالتواتر وغيره كان بمنزلة شهادتهم أنفسهم.

ولهذا نحن نشهد على الأمم بما علمناه من جهة نبيّنا، كما قال تعالى: **{ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا }** [البقرة: 143].

فهذا الجاهل الذي جعل هذه فضيلة لعليّ قَدَح بهـا فيـه وفـي النبي الذي صار به عليّ من المؤمنين، وفي الأدلة الدالـة علـى الإسلام. ولا يقول هذا إلا زنديق أو جاهل مفرط في الجهل.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصـيبة أعظم

الخامس: أن الله سبحانه وتعالى قد ذكر الاستشـهاد بأهـل الكتاب في غير آية، كقوله تعالى: **{ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِـهِ }** [فصـلت: 52]، **{ وَشَـهِدَ شَـاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ }** [الأحقـاف: 10] أفـترى عليّـاً هو من بني إسرائيل؟!.

وقال تعالى: **{ فَإِن كُنـتَ فِـي شَـكٍّ مِّمَّـا أَنزَلْنَـا إِلَيْـكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِـكَ }** [يـونس: 94]، فهل كان عليّ من الذين يقرؤون الكتاب من قبله.

وقال: **{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِـم }** [يوسف: 109]، **{ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ }** [النحل: 43] فهـل أهل الذكر الذين يسألونهم هل أرسل الله إليهم رجالاً هم علي بن أبي طالب؟!.

السادس: أنه لو قُدِّر أن عليّاً هو الشاهد، لم يلزم أن يكون أفضل من غيره، كما أن أهل الكتاب الذين يشهدون بذلك، مثل عبد اللـه بـن سـلام وسـلمان وكعـب الأحبـار وغيرهـم، ليسـوا أفضل من السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وجعفر وغيرهم[1].

---

1 () ذكر الطبري في تفسيره (ط. المعارف) 16/500-507 أنه على قراءة "ومَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكتابِ" يكون المعنى: "والذين عندهم علم الكتاب، أي الكتب التي نزلتَ قبلَ القرآنَ، كالتوراة والإنجيل، وعلى هذه القراءة فسّر ذلك المفسرون" ثم أورد آثاراً (20535-20541) تقول إنه عبد الله بن سلام وذكر آثاراً أخرى فيها أنهم ناس من أهل الكتاب منهم عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وتميم الداري.
وقال ابن كثير في تفسيره للآية: "... قيل: نزلت في عبد الله بن سلام، قاله مجاهد وهذا القول غريب، لأن هذه الآية مكية، وعبد الله بن سلام إنما أسلم في أول مقدم النبي صلّى الله عليه وسلّم المدينة، والأظهر في هذا ما قاله العوفي عن ابن عباس قال: هم من اليهود والنصارى" وانظر سائر كلامه.
وقال القرطبي في تفسيره للآية: "قال القاضي أبو بكر بن العربي: أما من قال: إنه عليّ، فعوّل على أحد وجهين: إما لأنه عنده أعلم المؤمنين، وليس كذلك، بل أبو بكر وعمر وعثمان أعلم منه، ولقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: أنا مدينة العلم وعليّ بابها، وهو حديث باطل".

الفصل الثاني والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله هو أفضل من إبراهيم ومحمد صلّى الله عليه وسلّم لأنه وسط وهما طرفان

قال الرافضي: "البرهان الثالث والثلاثون: قوله تعالى: **{ يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ }** [التحريم: 8].

روى أبو نعيم مرفوعاً إلى ابن عباس قال: أول من يُكسى من حلل الجنة: إبراهيم عليه السلام بحلته من الله، ومحمد صلّى الله عليه وسلّم لأنه صفوة الله، ثم عليّ يزف بينهما إلى الجنان، ثم قرأ ابن عباس: **{ يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ }** قال: عليّ وأصحابه. وهذا يدل على أنه أفضل من غيره، فيكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة النقل، لا سيما في مثل هذا الذي لا أصل له.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث[1].

الثالث: أن هذا باطل قطعاً، لأن هذا يقتضي أن يكون عليّ أفضل من إبراهيم ومحمد، لأنه وسط وهما طرفان. وأفضل الخلق إبراهيم ومحمد، فمن فَضَّل عليهما عليّاً كان أكفر من اليهود والنصارى.

الرابع: أنه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: "أول من يكسى يوم القيامة إبراهيم"[2]. وليس فيه ذكر محمد ولا عليّ. وتقديم إبراهيم بالكسوة لا يقتضي أنه أفضل من محمد مطلقاً، كما أن قوله: "إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فأجد موسى

---

1 () لم أجد هذا الحديث الموضوع.

2 () الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما في: البخاري 4/139 (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: واتخذ الله إبراهيم خليلاً)...، 4/168 (كتاب الأنبياء، باب واذكر في الكتاب مريم..) وهو البخاري في مواضع أخرى. والحديث في: مسلم 4/2194-2195 (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة)، سنن الترمذي 5/4 (كتاب التفسير، سورة الأنبياء) وهو في الترمذي في مواضع أخرى. والحديث في النسائي والدارمي ومسند أحمد.

باطشاً بالعرش، فلا أدري هل استفاق قبلي، أم كان من الـذين اسـتثنى اللـه"[1]، فتجـويز أن يكـون سـبقه فـي الإفاقـة أو لـم يصعق بحال، لا يمنعنا أن نعلم أن محمّداً أفضل من موسى.

ولكن إذا كان التفضيل على وجه الغـض مـن المفضـول فـي النقص له نُهى عن ذلك، كما نَهَى في هذا الحديث عـن تفضـيله على موسى، وكما قال لمن قـال: يـا خيـر البريّـة. قـال: "ذاك إبراهيم"[2] وصح قوله: "أنـا سـيد ولـد آدم ولا فخـر، آدم فمـن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر"[3].

---

1 () الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، وجاء في البخاري في عدة مواضع آخرها 9/139 (كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة...) وأول الحديث: استب رجلٌ من المسلمين ورجل من اليهود... فقال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: "لا تخيّروني على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى باطش بجانب العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي، أو كان ممن استثنى الله" والحديث مع اختلاف الألفاظ – في: مسلم 4/1844-1845 (كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلَّى الله عليه وسلَّم)، سنن أبي داود 4/301-302 (كتاب السنة، باب في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)، المسند (ط. المعارف) 14/20-22 (رقم 7576).

2 () الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: مسلم 4/1839 (كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل صلَّى الله عليه وسلَّم) ونصه: جاء رجل إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: يا خير البريّة. فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "ذاك إبراهيم عليه السلام". والحديث في: سنن الترمذي 5/116 (كتاب التفسير، سورة لم يكن..)، المسند (ط. الحلبي) 3/178، 184. وقال النووي في شرحه على مسلم 15/121-122: "قال العلماء: إنما قال صلَّى الله عليه وسلَّم هذا تواضعاً واحتراماً لإبراهيم صلَّى الله عليه وسلَّم لخلته وأبوته، وإلا فنبينا صلَّى الله عليه وسلَّم أفضل، كما قال صلَّى الله عليه وسلَّم: "أنا سيد ولد آدم" ولم يقصد به الافتخار ولا التطاول على من تقدّمه، بل قال بياناً لما أمر ببيانه وتبليغه، ولهذا قال صلَّى الله عليه وسلَّم: "ولا فخر" لينفي ما قد يتطرق إلى بعض الأفهام السخيفة".

3 () هذه العبارات جاءت في حديث طويل من أحاديث الشفاعة وروى عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك رضي الله عنهم في: سنن الترمذي 4/370-371 (كتاب تفسير القرآن، سورة الإسراء) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أبي نضرة عن ابن عباس، الحديث بطوله". وهو أيضاً في: سنن الترمذي 5/247 (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي صلَّى الله عليه وسلَّم حديث رقم 3693)، سنن ابن ماجه 2/1440 (كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة)، المسند (ط. المعارف) حديث رقم 2546، 2692، (ط. الحلبي) 3/2، 144.

وكذلك الكلام في تفضيل الصحابة يُتَّقى فيه نقص أحد عن رتبته أو الغضّ من درجته، أو دخول الهوى والفرية في ذلك، كما فعلت الرافضة والنواصب الذين يبخسون بعض الصحابة حقوقهم.

الخامس: أن قوله تعالى: **{ يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }** [التحريم: 8] وقوله: **{ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }** [الحديد: 12] نصٌّ عامٌّ في المؤمنين الذين مع النبي صلّى الله عليه وسلّم، وسياق الكلام يدل على عمومه، والآثار المروية في ذلك تدل على عمومه.

قال ابن عباس: ليس أحد من المسلمين إلا يُعطي نوراً يوم القيامة، فأما المنافق فيُطفأ نوره يوم القيامة، والمؤمن يشفق مما يرى من إطفاء نور المنافق، فهو يقول: ربنا أتمم لنا نورنا[1]، فإن العموم في ذلك يعلم قطعاً ويقيناً، وأنه لم يرد به شخص واحد، فكيف يجوز أن يُقال: إنه عليٌّ وحده، ولو أن قائلاً قال في كل ما جعلوه عليّاً إنه أبو بكر أو عمر أو عثمان أي فرق كان بين هؤلاء وهؤلاء إلا محض الدعوى والافتراء؟ بل يمكن ذكر شبه لمن يدعى اختصاص ذلك بأبي بكر وعمر أعظم من شبه الرافضة التي تدعي اختصاص ذلك بعليّ. وحينئذ فدخول عليّ في هذه الآية كدخول الثلاثة، بل هم أحق بالدخول فيها، فلم يثبت بها أفضليته ولا إمامته.

الفصل الثالث والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو خير البرية

قال الرافضي: "البرهان الثالث والثلاثون: قوله تعالى: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ }** [البيّنة: 7].

---

1 () ذكر هذا الأثر بمعناه ابن كثير في تفسير آية 12 من سورة الحديد ونسبه إلى الضحاك.

روى الحافظ أبو نُعيم بإسناده إلى ابن عباس لما نزلت هـذه الآية قال رسول الله صلَّى الله عليـه وسـلَّم لعلـيّ: تـأتي أنـت وشيعتك يوم القيامة راضين مرضيين، ويأتي خصـماؤك غضـاباً مفحمين، وإذا كان خير البريّة، وجب أن يكون هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالب بصحة النقل، وإن كنّا غير مرتابين في كذب ذلـك، لكـن مطالبـة المـدعي بصـحة النقل لا يأباه إلا معاند. ومجرد روايـة أبـي نُعيـم ليسـت بحجـة باتفاق طوائف المسلمين.

الثاني: أن هذا مما هو كذب موضوع باتفـاق العلمـاء وأهـل المعرفة بالمنقولات.

الثالث: أن يُقال: هذا معارض بمـن يقـول: إن الـذين آمنـوا وعملوا الصالحات هم النواصب، كالخوارج وغيرهم. ويقولـون: إن من تولاّه فهو كافر مرتد، فلا يدخل في الذين آمنـوا وعملـوا الصالحات، ويحتجّون على ذلك بقوله: **{ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَـا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَـافِرُونَ }** [المائـدة: 44]. قـالوا: ومن حكَّم الرجال في دين الله فقـد حكـم بغيـر مـا أنـزل اللـه فيكون كافراً، ومن تولّى الكـافر، فهـو كـافر، لقـوله: **{ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُـمْ }** [المائـدة: 51] وقـالوا: إنـه هـو وعثمان ومـن تولاهمـا مرتـدون بقـول النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم: "ليـذادن رجـال عـن حوضـي كمـا يـذاد البعيـر الضـال، فـأقول: أي رب أصـحابي أصـحابي. فيُقـال: إنـك لا تـدري مـا أحـدثوا بعـدك، إنهـم لـم يزالـوا مرتـدّين علـى أعقـابهم منـذ فارقتهم"[1].

قالوا: وهؤلاء هم الذين حكموا في دماء المسلمين وأموالهم بغير ما أنزل الله.

---

1 () هذا جزء من حديث طويل عن أبي هريرة رضي الله عنه في: مسلم 1/218 (كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة..) أوله: أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أتى المقبرة فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين.. وددت أنا قد رأينا إخواننا". قالوا: أو لسنا إخوانك يا سول الله؟... الحديث، وفيه... قال: "فإنهم يأتون غُرّاً محجّلين من الوضوء وأنا فرطهم على الحوض، ألا ليُذادن رجال عن وحوضي كما يُذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هَلُمَّ، فيقال: إنهم قد بَدَّلوا بعدك، فأقول سُحقاً سُحقاً". والحديث – مع اختلاف في اللفظ – في: الموطأ 1/28-30 (كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء)، سنن ابن ماجه 2/1439-1440 (كتاب الزهد، باب ذكر الحوض). وجاء الحديث مختصراً في مسلم ومع اختلاف اللفظ 1/217 (رقم 37).

واحتجوا بقوله: "لا ترجعوا بعدي كفَّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"[2]. قالوا: والذين ضرب بعضهم رقاب بعض رجعوا بعده كفّاراً.

فهذا وأمثاله من حجج الخوارج، وهو وإن كان باطلاً بلا ريب فحجج الرافضة أبطل منه، والخوارج أعقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة؛ فإنهم صادقون لا يكذبون، أهل دين ظاهراً وباطناً، لكنهم ضالون جاهلون مارقون، مرقوا من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة، وأما الرافضة فالجهل والهوى والكذب غالب عليهم، وكثير من أئمتهم وعامتهم زنادقة ملاحدة، ليس لهم غرض في العلم ولا في الدين، بل **{ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }** [النجم: 23].

والمروانية الذين قاتلوا عليّاً، وإن كانوا لا يكفِّرونه، فحججهم أقوى من حجج الرافضة. وقد صنف الجاحظ كتاباً للمروانية ذكر فيه من الحجج التي لهم ما لا يمكن الرافضة نقضه، بل لا يمكن الزيدية نقضه، دع الرافضة!.

وأهل السنة والجماعة لَمّا كانوا معتدلين متوسطين صارت الشيعة تنتصر بهم فيما يقولونه في حق عليّ من الحق، ولكن أهل السنة قالوا ذلك بأدلة يثبت بها فضل الأربعة وغيرهم من الصحابة، ليس مع أهل السنة ولا غيرهم حجة تخصُّ عليّاً بالمدح وغيره بالقدح، فإن هذا ممتنع لا يُنال إلا بالكذب المحال، لا بالحق المقبول في ميدان النظر والجدال.

الوجه الرابع: أن يُقال: قوله: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ }** [البيّنة: 7] عامّ في كلّ من اتصف بذلك، فما الذي أوجب تخصيصه بالشيعة؟

فإن قيل: لأن من سواهم كافر.

قيل: إن ثبت كفر من سواهم بدليل، كان ذلك مغنياً لكم عن هذا التطويل، وإن لم يثبت لم ينفعكم هذا الدليل، فإنه من جهة

---

2 () الحديث عن جرير بن عبد الله وعبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهم في: البخاري 1/31 (كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء)، مسلم 1/81-82 (كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: لا ترجعوا...)، سنن أبي داود 4/305 (كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه)، سنن الترمذي 3/329 (كتاب الفتن، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً)، سنن الدارمي 2/69 (كتاب المناسك، باب في حرمة المسلم)، المسند (ط. المعارف) 7/316-317 وفي مواضع أخرى في المسند.

النقل لا يثبت، فإن أمكن إثباته بدليل منفصل، فـذاك هـو الـذي يعتمد عليه لا هذه الآية.

الوجه الخامس: أن يُقـال: مـن المعلـوم المتـواتر أن ابـن عباس كان يوالي غير شيعة علـيّ أكـثر ممـا يـوالي كـثيراً مـن الشيعة، حتى الخوارج كان يجالسهم ويفـتيهم ويـناظرهم. فلـو اعتقد أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الشيعة فقـط، وأن من سواهم كفّار، لم يعمل مثـل هـذا. وكـذلك بنـو أميـة كـانت معاملة ابن عباس وغيره لهم من أظهر الأشياء دليلاً على أنهم مؤمنون عنده لا كفار.

فإن قيل: نحن لا نكفّر من سـوى الشـيعة، لكـن نقـول: هـم خير البرية.

قيل: الآية تدل على أن الذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات هـم خير البرية، فإن قلتم: إن من سواهم لا يـدخل فـي ذلـك، فإمـا أن تقولوا: هو كافر أو تقولوا: فاسق، بحيث لا يكون من الـذين آمنوا وعملوا الصـالحات، وإن دخـل اسـمهم فـي الإيمـان، وإلا فمـن كـان مؤمنـاً ليـس بفاسـق فهـو داخـل فـي الـذين آمنـوا وعملوا الصالحات.

فإن قلتم: هو فاسق.

قيل لكم: إن ثبت فسقهم كفاكم ذلـك فـي الحجـة. وإن لـم يثبت لم ينفعكم ذلـك فـي الاسـتدلال، ومـا تـذكرون بـه فسـق طائفة من الطوائـف إلا وتلـك الطائفـة تـبين لكـم أنكـم أَوْلـى بالفسـق منهـم مـن وجـوه كـثيرة، وليـس لكـم حجـة صـحيحة تدفعون بها هذا.

والفسق غالب عليكم لكثرة الكذب فيكم الفواحش والظلـم فإن ذلك أكثر فيكم منه في الخـوارج وغيرهـم مـن خصـومكم. وأتباع بني أمية كانوا أقل ظلماً وكذباً وفواحش ممن دخل فـي الشيعة بكثير، وإن كان في بعـض الشـيعة صـدق وديـن وزهـد، فهذا في سائر الطوائف أكثر منهـم، ولـو لـم يكـن إلا الخـوارج الذين قيل فيهم: "يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصـيامه مـع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم"[1].

---

1 () ما ذكره ابن تيمية هنا جزء من حديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن علي وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم في: البخاري 4/200-201 (كتاب المناقب، باب علامات النبوة)، مسلم 2/740-747 (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، باب التحريض على قتل الخوارج).

الوجه السادس: أنه قال قبل ذلك: **{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ }** [البيّنة: 6] ثم قال: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ }** [البيّنة: 7] وهذا يبين أن هؤلاء من سوى المشركين وأهل الكتاب. وفي القرآن مواضع كثيرة ذكر فيها الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وكلها عامة. فما الموجب لتخصيص هذه الآية دون نظائرها؟.

وإنما دعوى الرافضة – أو غيرهم – من أهل الأهواء الكفر في كثير ممن سواهم، كالخوارج وكثير من المعتزلة والجهمية، وأنهم هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات دون من سواهم، كقول اليهود والنصارى: **{ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ، بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ }** [البقرة: 111، 112] وهذا عام في كل من عمل لله بما أمره الله، فالعمل الصالح هو المأمور به، وإسلام وجهه لله إخلاص قصده لله.

الفصل الرابع والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمصاهرته للنبي صلّى الله عليه وسلّم

قال الرافضي: "البرهان الرابع والثلاثون: قوله تعالى: **{ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا }** [الفرقان: 54].

في تفسير الثعلبي عن ابن سيرين قال: نزلت في النبي صلّى الله عليه وسلّم وعلي بن أبي طالب: زوَّج فاطمة عليّاً، وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً، ولم يثبت لغيره ذلك، فكان أفضل، فيكون هو الإمام".

الجواب من وجوه: أولاً: المطالبة بصحة النقل.

وانظر: جامع الأصول لابن الأثير (10/436-440)، سنن أبي داود 4/336 (كتاب السنة، باب في قتال الخوارج)، سنن ابن ماجه 1/60-61 (المقدمة، باب في ذكر الخوارج)، المسند (ط. الحلبي) 3/65، 68، 73، 353، 354-355 .

وثانياً: أن هذا كذب على ابن سيرين بلا شك.
وثالثاً: أن مجرد قول ابن سيرين الذي خالفه فيه الناس ليس بحجة.
الرابع: أن يُقال: هذه الآية في سورة الفرقان، وهي مكية. وهذا من الآيات المكية باتفاق الناس قبل أن يتزوج عليّ بفاطمة، فكيف يكون ذلك قد أُريد به عليّ وفاطمة؟!.
الخامس: أن الآية مطلقة في كل نسب وصهر[1]، لا اختصاص لها بشخص دون شخص، ولا ريب أنها تتناول مصاهرته لعليّ، كما تتناول مصاهرته لعثمان مرتين، كما تتناول مصاهرة أبي بكر وعمر للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فإن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم تزوج عائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر من أبويهما، وزوّج عثمان برقية وأم كلثوم بنتيه، وزوّج عليّاً بفاطمة، فالمصاهرة ثابتة بينه وبين الأربعة. ورُوى عنه أنه قال: "لو كانت عندنا ثالثة لزوجناها عثمان" وحينئذ فتكون المصاهرة مشتركة بين عليّ وغيره، فليس من خصائصه، فضلاً عن أن توجب أفضليته وإمامته عليهم.
السادس: أنه لو فرض أنه أُريد بذلك مصاهرة عليّ، فمجرد المصاهرة لا تدل على أنه أفضل من غير باتفاق أهل السنة والشيعة، فإن المصاهرة ثابتة لكل من الأربعة، مع أن بعضهم أفضل من بعض، فلو كان المصاهرة توجب الأفضلية للزم التناقض.

الفصل الخامس والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة بقوله إنه اختص بأنه صدّيق معصوم دون غيره

قال الرافضي: "البرهان الخامس والثلاثون: قوله تعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ }** [التوبة: 119] أوجب الله علينا الكون مع المعلوم منهم

---

1 () يقول ابن كثير في تفسير للآية: **{ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا }** الآية، أي خلق الإنسان من نطفة ضعيفة فسواه وعدله وجعله كامل الخلقة ذكراً وأنثى كما يشاء **{ فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا }** فهو في ابتداء أمره ولد نسيب، ثم يتزوج فيصير صهراً، ثم يصير له أصهار وأختان وقرابات، وكل ذلك من ماء مهين، ولهذا قال تعالى: **{ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا }**.

الصدق، وليس إلا المعصوم لتجويز الكذب في غيره، فيكون هو عليّاً، إذ لا معصوم من الأربعة سواه. وفي حديث أبي نُعيم عن ابن عباس أنها نزلت في عليّ".

والجواب من وجوه: أحدها: أن الصّدِّيق مبالغة في الصادق، فكل صدِّيق صادق وليس كل صادق صدّيقاً. وأبو بكر رضي الله عنه قد ثبت أنه صدِّيق بالأدلة الكثيرة، فيجب أن تتناوله الآية قطعاً وأن تكون معه، بل تناولها له أولى من تناولها لغيره من الصحابة. وإذا كنا معه مقرّين بخلافته، امتنع أن نقرَّ بأن عليّاً كان هو الإمام دونه، فالآية تدل على نقيض مطلوبهم.

الثاني: أن يُقال: عليٌّ إما أن يكون صدِّيقاً وإما أن لا يكون، فإن لم يكن صدّيقاً فأبو بكر الصّدّيق، فالكون مع الصادق الصدِّيق أولى من الكون مع الصادق الذي ليس بصدّق. وإن كان صدِّيقاً فعمر وعثمان أيضاً صدِّيقون، وحينئذ فإذا كان الأربعة صدِّيقين، لم يكن عليٌّ مختصاً بذلك، ولا بكونه صادقاً، فلا يتعين الكون مع واحد دون الثلاثة. بل لو قدرنا التعارض لكان الثلاثة أولى من الواحد؛ فإنهم أكثر عدداً، لا سيما وهم أكمل في الصدق.

الثالث: أن يُقال: هذه الآية نزلت في قصة كعب بن مالك لَمّا تخلف عن غزوة تبوك، وصَدَق النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في أنه لم يكن له عذر، وتاب الله عليه ببركة الصدق، وكان جماعة أشاروا عليه بأن يعتذر ويكذب، كما اعتذر غيره من المنافقين وكذبوا. وهذا ثابت في الصحاح والمساند وكتب التفسير والسير، والناس متفقون عليه[1].

ومعلوم أنه لم يكن لعليّ اختصاص في هذه القصة، بل قال كعب بن مالك: "فقام إليَّ طلحة يهرول فعانقني، والله ما قام إليّ من المهاجرين غيره" فكان كعب لا ينساها لطلحة. وإذا كان كذلك بطل حملها على عليّ وحده.

الوجه الرابع: أن هذه الآية نزلت في هذه القصة، ولم يكن أحد يُقال إنه معصوم، لا عليّ ولا غيره. فعُلم أن الله أراد (مع الصادقين) ولم يشترط كونه معصوماً.

الخامس: أنه قال: (مع الصادقين) وهذه صيغة جمع، وعليٌّ واحد، فلا يكون هو المراد وحده.

---

1 () انظر تفسير ابن كثير للآيتين 118، 119 من سورة التوبة، وما ذكره من الروايات المختلفة لحديث كعب بن مالك.

السادس: أن قوله تعالى: (مع الصادقين) إما أن يُراد: كونوا معهم في الصدق وتوابعه، فاصدقوا كما يصدق الصادقون، ولا تكونوا مع الكاذبين. كما في قوله: **{ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ }** [البقرة: 43]، وقوله: **{ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ }** [النساء: 69]، وكما في قوله: **{ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا }** [النساء: 146].

وإما أن يُراد به: كونوا مع الصادقين في كل شيء، وإن لم يتعلق بالصدق.

والثاني باطل؛ فإن الإنسان لا يجب عليه أن يكون مع الصادقين في المباحات، كالأكل والشرب واللباس ونحو ذلك. فإذا كان الأول هو الصحيح، فليس في هذا أمر بالكون مع شخص معيّن، بل المقصود: اصدقوا ولا تكذبوا.

كما قال النبي صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الصحيح: "عليكم بالصدق؛ فإن الصدق يهدي إلى البرّ، وإن البر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرّى الصدق حتى يُكتب عند الله صدّيقاً. وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرّى الكذب حتى يُكتب عند الله كذّاباً".

وهذا كما يُقال: كن مع المؤمنين، كن مع الأبرار. أي ادخل معهم في هذا الوصف وجامعهم عليه، ليس المراد: أنك مأمور بطاعتهم في كل شيء.

الوجه السابع: أن يُقال: إذا أُريد: كونوا مع الصادقين مطلقاً، فذلك لأن الصدق مستلزم لسائر البرّ، كقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: "عليك بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر" الحديث. وحينئذ فهذا وصف ثابت لكل من اتصف به.

الثامن: أن يُقال: إن الله أمرنا أن نكون مع الصادقين، ولم يقل: مع المعلوم فيهم الصدق، كما أنه قال: **{ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ }** [الطلاق: 2] لم يقل: من علمتم أنهم ذوو عدل منكم. وكما قال: **{ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا }** [النساء: 58] لم يقل: إلى من علمتم أنهم أهلها. وكما قال: **{ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ }** [النساء: 58] ولم يقل: بما علمتم أنه عدل، لكن علّق الحكم بالوصف.

ونحـن علينـا الاجتهـاد بحسـب الإمكـان فـي معرفـة الصـدق والعدالة وأهل الأمانة والعدل، ولسـنا مكلفيـن فـي ذلـك بعلـم الغيب. كما أن النبي صلّى الله عليه وسـلّم المـأمور أن يحكـم بالعدل قال: "إنكـم تختصـمون إلـيّ، ولعـل بعضـكم أن يكـون ألحق بحجته من بعـض، وإنمـا أقضـي بنحـو ممـا أسـمع، فمـن قضيت له من حق أخيه شـيئاً فلا يأخـذه، فإنمـا أقطـع لـه مـن النار"[1].

الوجه التاسع: هب أن المراد: مع المعلوم فيهـم الصـدق، لكن العلم كالعلم في قوله: **{ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ }** [الممتحنـة: 10]، والإيمان أخفى مـن الصـدق. فـإذا كـان العلـم المشروط هناك يمتنع أن يُقال فيه ليـس إلا العلـم بالمعصـوم، كذلك هنا يمتنع أن يُقال: لا يُعلم إلا صدق المعصوم.

الوجه العاشر: هب أن المراد: علمنـا صـدقه، لكـن يُقـال: إن أبا بكر وعمر وعثمان ونحوهم ممن عُلم صـدقهم، وأنهـم لا يتعمّدون الكذب، وإن جاز عليهم الخطأ أو بعض الـذنوب، فـإن الكذب أعظم، ولهذا تُردُّ شهادة الشـاهد بالكذبـة الواحـدة فـي أحد قَوْلَي العلماء، وهو إحدى الروايـتين عـن أحمـد. وقـد رُوى في ذلك حديث مرسل.

ونحن قد نعلم يقيناً أن هؤلاء لم يكونوا يتعمّدون الكذب على رسول الله صـلّى اللـه عليـه وسـلّم، بـل ولا يتعمّـدون الكـذب بحال. ولا نسـلّم أنّـا لا نعلـم انتفـاء الكـذب إلا عمّـن يُعلـم أنـه معصوم مطلقاً، بل كـثير مـن النـاس إذا اختـبرته تيقّنـت أنـه لا يكذب، وإن كان يخطئ ويذنب ذنوباً أخـرى. ولا نسـلّم أن كـل من ليس بمعصوم يجوز أن يتعمّد الكذب.

وهذا خلاف الواقع، فإن الكذب لا يتعمّده إلا من هو مـن شـرّ الناس. وهؤلاء الصحابة لم يكن فيهم مـن يتعمّـد الكـذب علـى النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأهل العلم يعلمون بالاضطرار أن مثل مالك وشُعبة ويحيى بن سعيد والثوري والشـافعي وأحمـد

---

1 () الحديث عن أم سلمة رضي الله عنها في: البخاري 3/180 (كتاب الشهادات، باب من أقام البيّنة بعد اليمين)، 9/25 (كتاب ترك الحيل، باب حدثنا محمد بن كثير...) 9/69 (كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم) مسلم 3/1337-1338 (كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة)، سنن أبي داود 3/410 (كتاب الأقضية، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ)، المسند (ط. الحلبي) 3/320 .
والحديث في سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه والموطأ ومواضع أخرى في المسند.

ونحوهم، لم يكونوا يتعمّدون الكذب على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، بل ولا على غيره، فكيف بابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وغيرهم؟!.

الوجه الحادي عشر: أنه لو قُدِّر أن المراد به: المعصوم لا نسلّم الإجماع على انتفاء العصمة من غير عليّ، كما تقدم بيان ذلك؛ فإن كثيراً من الناس الذين هم خير من الرافضة يدَّعون في شيوخهم هذا المعنى، وإن غيَّروا عبارته. وأيضاً فنحن لا نسلم انتفاء عصمتهم مع ثبوت عصمته، بل إما انتفاء الجميع وإما ثبوت الجميع.

الفصل السادس والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة أنه أول من صلّى وركع مع النبي صلَّى الله عليه وسلَّم

قال الرافضي: "البرهان السادس والثلاثون: قوله تعالى: **{ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ }** [البقرة: 43].

من طريق أبي نعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنها نزلت في رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وعليّ خاصة، وهما أول من صلّى وركع[1]. وهذا يدل على فضيلته فيدل على

---

1 () قال أبو عبد الرحمن: ذكر الإمام النسائي في "خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه" ص 21 روايتين الأولى بسند ضعيف والثانية بسند صحيح، بأن أمير المؤمنين رضي الله عنه أول من صلّى من هذه الأمة:
الرواية الأولى: عن سلمة بن كهيل قال سمعت حبّة العرني: قال سمعت عليّاً كرم الله وجهه يقول: أنا أول من صلّى مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.
والرواية الثانية: عن عمرو بن مرة عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم قال: أول من صلّى مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم علي.
وعلّق محقق "الخصائص" الشيخ أحمد ميرين على الحديثين، فقال عن الحديث الأول:
إسناده ضعيف. رجاله ثقات سوى حبّة بن جُوين العرني، وثقه أحمد والعجلي، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الذهبي: من غلاة الشيعة، وهو الذي حدّث أن عليّاً كان معه بصفين ثمانون بدرياً، وهذا محال. وقال ابن كثير: حبّة لا يساوي حبّة. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أغلاط، وكان غالباً في التشيع (ت 76)، الميزان (1/450)، البداية والنهاية (7/334)، التهذيب (2/176).

إمامته".

الجواب من وجه: أحـدها: أنّـا لا نسـلم صـحة هـذا، ولـم يذكر دليلاً على صحته.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

الثالث: أن هذه الآية في سورة البقرة، وهي مدنيـة باتفـاق المسلمين، وهي في سياق مخاطبة لبني إسرائيل، وسواء كان الخطـاب لهـم، أو لهـم وللمـؤمنين[1]، فهـو خطـاب أنـزل بعـد الهجرة، وبعد أن كثر المصلّون والراكعون، لـم تنــزل فـي أول الإسلام حتى يُقال: أنها مختصة بأول من صلّى وركع.

الرابع: أن قوله: (مع الراكعين) صيغة جمع، ولو أريد النـبي صلّى الله عليـه وسـلّم وعلـيّ، لقيـل: مـع الرّاكِعَيْـن، بالتثنيـة. وصيغة الجمع لا يُراد بها اثنان فقط باتفاق الناس، بل إما الثلاثة فصاعداً، وإمـا الاثنـان فصـاعداً. أمـا إرادة اثنيـن فقـط فخلاف

قلت: وُصف حبّة بالغلو في التشيع، والغالي لا تُقبل روايته فيما يقوي به بدعته، كما قرره الحافظ في "نزهة النظر" ص 50، 51 .
والحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (3/21)، وابن أبي شيبة في مصنفه (12/65)، وأحمد في المسند (1/141)، وفي فضائل الصحابة برقم (999، 1003)، وابن قتيبة في "المعارف" ص 169، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" ق 15/أ وفي الأوائل (68)، والبغوي في "معجم الصحابة" (ق 418)، والخطيب في "تاريخ بغداد" 4/233، والخوارزمي في "المناقب" (21) وابن عساكر في تاريخ دمشق (12: 63، 64 برقم 84) من طريق سلمة بن كهيل عن حبّة به.
وقال عن الحديث الثاني: صحيح، رجاله ثقات من رجال الشيخين سوى أبي حمزة واسمه طلحة بن يزيد فهو من رجال البخاري وحده.
وأخرجه الطيالسي في مسنده برقم (678) وأحمد في "المسند" (4: 368، 370) وفي الفضائل (1004) والبلاذري في "أنساب الأشراف" (1: 112) والقطيعي في "زوائد فضائل الصحابة" برقم (1040) وابن جرير في "التاريخ" (5: 198) والبيهقي في "السنن الكبرى" (6: 206) وابن عبد البر في الاستيعاب (3: 32) وابن المغازلي في "مناقب علي" (14) والخوارزمي في "المناقب" (20) وابن عساكر (106) من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة به مثله.
وزاد أحمد والبغوي والطبراني والبيهقي: "قال عمرو: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فأنكره وقال: أبو بكر أول من أسلم".

1 () في تفسير الطبري (ط. المعارف) 1/572 للآية: **{ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ }** [البقرة: 43]: "قال أبو جعفر: ذُكر أن أحبار اليهود والمنافقين كانوا يأمرون الناس بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فأمرهم الله بإقام الصلاة مع المسلمين المصدِّقين بمحمد وبما جاء به، وإيتاء زكاة أموالهم معهم، وأن يخضعوا لله ولرسوله كما خضعوا". وانظر (1/575)، وانظر تفسير ابن كثير للآية.

الإجماع.
الخامس: أنه قال لمريم: **{ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ }** [آل عمران: 43] ومريم كانت قبل الإسلام، فعُلم أنه كان راكعون قبل الإسلام، فليس فيهم عليّ، فكيف لا يكون راكعون في أول الإسلام ليس فيهم عليّ وصيغة الاثنين واحدة؟!.
السادس: أن الآية مطلقة لا تخصُّ شخصاً بعينه، بل أمر الرجل المؤمن أن يصلّي مع المصلّين. وقيل: المراد به الصلاة في الجماعة، لأن الركعة لا تدرك إلا بإدراك الركوع.
السابع: أنه لو كان المراد الركوع معهما لا نقطع حكمها بموتهما، فلا يكون أحدٌ مأموراً أن يركع مع الراكعين.
الثامن: أن قول القائل: عليٌّ أول من صلّى مع النبي صلَّى الله عليه وسلّم، ممنوع. بل أكثر الناس على خلاف ذلك، وأن أبا بكر صلّى قبله.
التاسع: أنه لو كان أمراً بالركوع معه، لم يدل ذلك على أن من ركع معه يكون هو الإمام، فإن عليّاً لم يكن إماماً مع النبي صلّى الله عليه وسلّم وكان يركع معه.

الفصل السابع والثلاثون
الرد على من روى عن ابن عباس حديث واجعل لي وزيراً من أهلي

قال الرافضي: "البرهان السابع والثلاثون: قوله تعالى: **{ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي }** [طه: 29].
من طريق أبي نُعيم عن ابن عباس قال: أخذ النبي صلَّى الله عليه وسلّم بيد عليّ وبيدي ونحن بمكة، وصلّى أربع ركعات، ورفع يده إلى السماء، فقال: اللهم موسى بن عمران سألك، وأنا محمد نبيك أسألك أن تشرح لي صدري، وتحلل عقدة من لساني، يفقهوا قولي، واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّ بن أبي طالب أخي، اشدد به أزري وأشركه في أمري. قال ابن عباس: سمعت منادياً ينادي: يا أحمد قد أوتيت ما سألت. وهذا نص في الباب".
والجواب: المطالبة بالصحة كما تقدم أولاً.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث[1] بل هم يعلمون أن هذا من أسمج الكذب على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

الثالث: أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم لَمّا كان بمكة في أكثر الأوقات لم يكن ابن عباس قد وُلد، وابن عباس ولد وبنو هاشم في الشعب محصورون، ولَمّا هاجر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لم يكن ابن عباس بلغ سن التمييز، ولا كان ممن يتوضأ ويصلّي مع النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فإن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم مات وهو لم يحتلم بعد، وكان له عند الهجرة نحو خمس سنين أو أقل منها، وهذا لا يؤمر بوضوء ولا صلاة؛ فإن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: **"مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرِّقوا بينهم في المضاجع"**[2] ومن يكون بهذا السن لا يعقل الصلاة، ولا يحفظ مثل هذا الدعاء إلا بتلقين، لا يحفظ بمجرد السماع.

الرابع: أنهم قد قدَّموا في قوله: **{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ }** [المائدة: 55]. وحديث التّصدّق بالخاتم في الصلاة أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم دعا بهذا الدعاء. وهنا قد ذكروا أنه قد دعا بهذا الدعاء بمكة قبل تلك الواقعة بسنين متعددة، فإن تلك كانت في سورة المائدة، والمائدة من آخر القرآن نزولاً، وهذا في مكة. فإذا كان قد دعا بهذا في مكة وقد استجيب له، فأي حاجة إلى الدعاء به بعد ذلك بالمدينة بسنين متعددة؟!.

الخامس: أنّا قد بيّنّا فيما تقدم وجوهاً متعددة في بطلان مثل هذا، فإن هذا الكلام كذب على رسول الله صلَّى الله عليه

---

1 () لم أجد أحداً ذكر هذا الحديث الموضوع، ولكن ذكر السيوطي في "الدر المنثور" 4/295 حديثاً بمعناه فقال: "وأخرج السلفي في "الطيوريات" بسندٍ واهٍ عن أبي جعفر محمد بن عليّ قال: لما نزلت: **{ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي }** كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم على جبل ثم دعا ربه، وقال: اللهم اشدد أزري بأخي عليّ، فأجابه إلى ذلك".

2 () الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما) في: سنن أبي داود 1/193 (كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة)، المسند (ط. المعارف) 10/217-218 (وانظر تعليق المحقق رحمه الله على الحديث وقوله: إسناده صحيح. وما ذكره من أن الحديث في: المستدرك (1/197).

وسلَّم من وجوه كثيرة، ولكن هنا قد زادوا فيه زيادات كثيرة لم يذكروها هناك، وهي قوله: **{ وَأَشْـرِكْهُ فِـي أَمْـرِي }** [طـه: 32]، فصرَّحوا هنا بأن عليّاً كـان شـريكه فـي أمـره، كمـا كـان هارون شريك موسى، وهذا قول من يقـول بنبـوّته، وهـذا كفـر صريح، وليس هو قول الإمامية، وإنما هو من قول الغالية.

وليس الشريك في الأمر هو الخليفة من بعده، فإنهم يـدّعون إمامته بعده، ومشاركته له في أمره في حياته. وهؤلاء الإمامية وإن كانوا يكفِّرون مـن يقـول بمشـاركته لـه فـي النبـوة، لكنـه يكثرون سوادهم في المقال والرجال بمن يعتقدون فيه الكفــر والضلال، وبما يعتقدون أنه من الكفر والضلال، لفرط منابذتهم للدين، ومخالفتهم لجماعة المسـلمين، وبغضـهم لخيـار أوليـاء الله المتّقين، واعتقادهم فيهم أنهـم مـن المرتـدين. فهـم كمـا قيل في المثل: "رمتني بدائها وانسلت".

وهذا الرافضي الكذّاب يقول: "وهذا نصٌّ في الباب".

فيقال له: يا دُبَيْر هذا نص في أن عليّاً شريكه في أمـره فـي حياته، كما كان هارون شريكاً لموسى. فهل تقول بموجب هـذا النـص؟ أم ترجـع عـن الاحتجـاج بأكـاذيب المفـترين، وترهـات إخوانك المبطلين؟!.

الفصل الثامن والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعلي بقوله إنه اختص بمؤاخاة النبي صلّى الله عليه وسلّم

قال الرافضي: "البرهان الثامن والثلاثون: قوله تعالى: **{ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ }** [الحجر: 47].

من مسند أحمد بإسناده إلى زيد بن أبي أوفـى قـال: دخلـت على رسول الله صلَّى الله عليـه وسـلَّم مسـجده، فـذكر قصـة مؤاخاة رسول الله صلَّى اللـه عليـه وسـلَّم، فقـال علـيّ: لقـد ذهبت روحي، وانقطع ظهري، حين فعلت بأصحابك، فـإن كـان هذا من سخط الله عليَّ، فلك العقبى والكرامة. فقـال رسـول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: والذي بعثني بالحق نبيّاً، ما اخترتـك إلا لنفسي، فأنت مني بمنـزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نـبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، وأنت معي فـي قصـري فـي الجنـة، ومع ابنتي فاطمة، فأنت أخي ورفيقي. ثم تلا رسول الله صلَّى

اللــه عليــه وسـلَّم: **{ إِخْوَانًــا عَلَــى سُــرُرٍ مُّتَقَــابِلِينَ }**، المتحابين في الله ينظر بعضهم إلى بعض. والمؤاخاة تستدعي المناسبة والمشاكلة، فلما اختص عليّ بمؤاخاة النبي صلّى الله عليه وسلَّم كان هو الإمام".

والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بصحة هذا الإسناد وليس هذا الحديث في مسند أحمد، ولا رواه أحمـد قـط لا فـي المسند ولا في "الفضائل" ولا ابنه. فقول هذا الرافضي: "مــن مسند أحمد" كذب وافتراء على المسند، وإنما هو مـن زيـادات القطيعي التي فيها من الكذب الموضـوع مـا اتفـق أهـل العلـم على أنه كذب موضوع، رواه القطيعي عن[1] عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا حسـين بـن محمـد الـذارع، حـدثنا عبد المؤمن بن عباد، حدثنا يزيـد بـن معـن، عـن عبـد اللـه بـن شرحبيل، عن زيد بن أبي أوفى[2].

وهذا الرافضي لم يذكره بتمامه فـإن فيـه عنـد قـوله: وأنـت أخي ووارثي. قال: وما أرث منك يا رسول الله؟ قال: مـا ورَّث الأنبياء من قبلي. قال: وما ورث الأنبياء من قبلك؟ قال: كتـاب الله وسنةنبيهم[3].

وهـذا الإسـناد مظلـم انفـرد بـه عبـد المـؤمن بـن عبـاد أحـد المجروحين، ضعّفه أبو حاتم[4] عن يزيد بن معن، ولا يدري مـن هو، فلعله الذي اختلقه عن عبد الله بن شرحبيل، وهو مجهول، عن رجل من قريش، عن زيد بن أبي أوفى.

الــوجه الثــاني: أن هــذا مكــذوب مفــترى باتفــاق أهــل المعرفة.

الثالث: أن أحاديث المؤاخـاة بيـن المهـاجرين بعضـهم مـن بعض، والأنصار بعضهم مع بعض، كلها كذب. والنبي صـلّى اللـه

---

1 () الحديث في "فضائل الصحابة" 2/638-639 (رقم 1085).

2 () تكلم محقق كتاب "فضائل الصحابة" على هذا المسند 1/525 (الحديث رقم 871)، ثم قال عند التعليق على هذا الحديث: "إسناده ضعيف لأجل عبد المؤمن بن عباد" وذكر قبل ذلك 1/525: "وفيه عبد المؤمن بن عباد العبدي، ضعفه أبو حاتم، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، ذكره الساجي وابن الجارود في الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير (3/2/117)، الديوان (ص 202)، الميزان (2/670)، اللسان (4/76).

3 () انظر فضائل الصحابة 2/639 .

4 () ترجمة عبد المؤمن بن عباد في "الجرح والتعديل" م 3 ق 1 ص 66 وقال عنه أبو حاتم "ضعيف الحديث".

عليه وسلَّم لم يؤاخ عليّاً، ولا آخى بين أبي بكـر وعمـر، ولا بيـن مهاجرين ومهاجرين، لكن آخى بين المهـاجرين والأنصـار، كمـا آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع، وبيـن سـلمان الفارسي وأبي الدرداء، وبين عليّ وسهل بن حنيف.

وكانت المؤاخاة في دور بني النّجّار، كما أخبر بذلك أنس في الحديث الصحيح، لم تكـن فـي مسـجد النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم، كما ذكر في الحديث الموضوع، وإنما كانت في دار كان لبعض بني النّجّار، وبناه في محلتهم. فالمؤاخاة التي أخـبر بهـا أنس ما في الصحيحين عن عاصم بـن سـليمان الأحـول، قـال: قلت لأنس: أبلغت أن رسول الله صلَّى الله عليه وسـلَّم قـال: "لا حلف في الإسلام". فقال أنس: قد حالف رسول الله صـلَّى الله عليه وسلَّم بين قريش والأنصار في داري[1].

الرابع: أن قوله في هذا الحديث: أنت أخي ووارثـي، باطـل على قوله أهل السنة والشيعة، فإنه إن أراد ميراث المال بطل قولهم: إن فاطمة ورثته. وكيف يرث ابن العم مـع وجـود العـم وهو العباس؟ وما الذي خصّه بالإرث دون سائر بني العم الذين هم فـي درجـة واحـدة؟ وإن أراد: وارث العلـم والولايـة، بطـل احتجـاجهم بقـوله: **{ وَوَرِثَ سُـلَيْمَانُ دَاوُودَ }** [النمـل: 16] وقوله: **{ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي }** [مريـم: 5، 6]، إذ لفـظ "الإرث" إذا كـان محتملاً لهـذا ولهـذا أمكـن أن أولئـك الأنبياء ورثوا كما ورث عليّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

وأما أهل السنة فيعلمون أن ما ورَّثه النـبي صـلَّى اللـه عليـه وسلَّم من العلم لم يختص به عليّ، بل كل مـن أصـحابه حصـل له نصيب بحسبه، وليس العلم كالمال، بل الذي يرثه هـذا يرثـه هذا ولا يتزاحمان، إذ لا يمتنع أن يعلـم هـذا مـا علمـه هـذا، كمـا يمتنع أن يأخذ هذا المال الذي أخذه هذا.

الوجه الخامس: أن النبي صلَّى الله عليه وسـلَّم قـد أثبـت الأخوة لغير عليّ، كما في الصحيحين أنه قال لزيد: "أنت أخونا

---

1 () الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري 3/96 (كتاب الكفالة، باب قول الله تعالى: والذين عاقدت أيمانكم...) ونصه: "... حدثنا عاصم، قال: قلت لأنس رضي الله عنه: أبلغك أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: لا حلف في الإسلام؟ فقال: قد حالف النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بين قريش والأنصار في داري". وجاء هذا الحديث أيضاً في مسلم 4/1960 (كتاب فضائل الصحابة، باب مؤاخاة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بين أصحابه)، سنن أبي داود 3/178 (كتاب الفرائض، باب في الحلف) وفي مواضع أخرى في كتب السنة.

ومولانا". وقال له أبو بكر لما خطب ابنته: ألست أخـي؟ قـال: "أنا أخوك، وبنتك حلالٌ لي"[1]. وفي الصحيح أنه قـال فـي حـق أبي بكر: "ولكن أخوة الإسلام".

وقال في الصحيح أيضاً: "وددت أن قد رأيت إخواني". قالوا: أو لسنا إخوانك يا رسول اللـه؟ قـال: "لا أنتـم أصـحابي ولكـن إخواني قوم يأتون من بعدي يؤمنـون بـي ولـم يرونـي" يقـول: أنتم لكم من الأخوة ما هو أخـص منهـا، وهـو الصـحبة، وأولئـك لهم أخوة بلا صحبة.

وقد قال تعالى: **{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ }** [الحجــرات: 10]

وقال صلّى الله عليه وسلّم: **"لا تقاطعوا ولا تــدابروا، ولا تباغضــوا ولا تحاســدوا، وكونــوا عبــاد اللــه إخوانــاً"** أخرجاه في الصحيحين[2].

وقال: **"المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه"**[3].

وقال: **"والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه من الخير ما يحب لنفسه"**[4].

---

1 () الحديث عن عروة بن الزبير في: البخاري 7/5 (كتاب النكاح، باب تزويج الصغار من الكبار) ونصه: أن النبي صلّى الله عليه وسلّم خطب عائشة إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: إنما أنا أخوك. فقال: "أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لي حلال". قال ابن حجر في "فتح الباري" 9/124: "إنه وإن كان صورة سياقه الإرسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأمه أبي بكر، فالظاهر أنه حم ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر".

2 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري 8/19، 21 (كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، باب الهجرة وقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث)، مسلم 4/1983 (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم التحاسد والتباغض).
وجاء الحديث بمعناه عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري 8/19 (الموضع السابق)، مسلم 4/1985-1986 (كتاب البر...، باب تحريم الظن والتجسس...) والحديث عن أنس رضي الله عنه في: سنن أبي داود 4/383 (كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم) وهو في الترمذي وابن ماجه والمسند والموطأ.

3 () الحديث بهذا اللفظ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في: البخاري 9/22 (كتاب الإكراه، باب يمين الرجل لصحابه أنه أخوه...)، مسلم 4/1996 (كتاب البر..، باب تحريم الظلم)، سنن أبي داود 4/376-377 (كتاب الأدب، باب المؤاخاة)؛ المسند (ط. المعارف) 8/46 .

4 () الحديث – مع اختلاف في الألفاظ – عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري 1/12 (كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما

وهذه الأحاديث وأمثالها في الصحاح. وإذا كان كذلك عُلم أن مطلق المؤاخاة لا يقتضي التماثل من كل وجه، بل من بعض الوجوه.

وإذا كان كذلك فلم قيل: إن مؤاخاة عليّ لو كانت صحيحة اقتضت الإمامة والأفضلية، مع أن المؤاخاة مشتركة؟ وثبت عن النبي صلّى الله عليه وسلّم في الصحاح من غير وجه أنه قال: "لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله. لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدّت، إلا خوخة أبي بكر. إن أمّن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر". وفي هذا إثبات خصائص لأبي بكر لا يشركه فيها أحد غيره، وهو صريح في أنه ليس من أهل الأرض من هو أحب إليه، ولا أعلى منزلة عنده، ولا أرفع درجة، ولا أكثر اختصاصاً به من أبي بكر.

كما في الصحيحين: قيل له: أي الناس أحب إليك؟ قال: "عائشة". قيل: من الرجال؟ قال: "أبوها". وفي الصحيحين عن عمر أنه قال: أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. فهذه الأحاديث التي أجمع أهل العلم على صحتها وتلقّيها بالقبول، ولم يقدح فيها أحد من العلم تبيّن أن أبا بكر كان أحبّ إليه وأعلى عنده من جميع الناس.

وحينئذ فإن كانت المؤاخاة دون هذه المرتبة لم تعارضها، وإن كانت أعلى كانت هذه الأحاديث الصحيحة تدل على كذب أحاديث المؤاخاة، وإن كنا نعلم أنها كذب بدون هذه المعارضة.

لكن المقصود أن هذه الأحاديث الصحيحة تبيّن أن أبا بكر كان أحب إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من عليّ، وأعلى قدراً عنده منه ومن كل من سواه، وشواهد هذا كثيرة.

وقد روى بضعة وثمانون نفساً عن عليّ أنه قال: "خيرة هذه الأمة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر". رواها البخاري في الصحيح عن عليّ رضي الله عنه. وهذا هو الذي يليق بعليّ رضي الله عنه فإنه من أعلم الصحابة بحق أبي بكر وعمر، وأعرفهم بمكانهما من الإسلام، وحسن تأثيرهما في الدين، حتى أنه تمنّى أن يلقى الله بمثل عمل عمر، رضي الله عنهم أجمعين.

يحب لنفسه) وأوله فيه: "لا يؤمن أحدكم...". مسلم 1/67-68 (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان...)، سنن ابن ماجه 1/26 (المقدمة، باب في الإيمان)؛ المسند (ط. الحلبي) 3/176، 206، 251 .

وروى الترمذي – وغيره – مرفوعاً عن عليّ رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: **"هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأوَّلين والآخرين، لا تخبرهما يا علي"**[1].

وهذا الحديث وأمثاله لو عورض بها أحاديث المؤاخاة وأحاديث الطير ونحوه، لكانت باتفاق المسلمين أصح منها، فكيف إذا انضم إليها سائر الأحاديث التي لا شك في صحتها؟ مع الدلائل الكثيرة المتعددة، التي توجب علماً ضرورياً لمن علمها، أن أبا بكر كان أحب الصحابة إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأفضل عنده من عمر وعثمان وعلي وغيرهم، وكل من كان بسنة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأحواله أعلم كان بهذا أعرف، وإنما يستريب فيه من لا يعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة؛ فإما أن يصدق الكل أو يتوقف في الكل.

وأما أهل العلم بالحديث الفقهاء فيه يعلمون هذا علماً ضرورياً. دع هذا، فلا ريب أن كل من له في الأمة لسان صدق من علمائها وعبَّادها متفقون على تقديم أبي بكر وعمر، كما قال الشافعي رضي الله عنه فيما نقله عنه البيهقي بإسناده قال: "لم يختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتقديمهما على جميع الصحابة".

وكذلك أيضاً لم يختلف علماء الإسلام في ذلك، كما هو قول

---

1 () روى الترمذي الحديث مرتين – بألفاظ مقاربة – 5/272، 273 (كتاب المناقب، باب 53) وقال الترمذي عن الطريق الأول: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، والوليد بن محمد الموقّري يضعّف في الحديث، ولم يسمع عليّ بن الحسين من عليّ بن أبي طالب، وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه. وفي الباب عن أنس وابن عباس". وأما الطريق الآخر فلم يتكلم عليه الترمذي، وأورد الترمذي هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه قبل ذلك (5/272-273) وقال عنه: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه". وأورد الإمام أحمد الحديث في مسنده (ط. المعارف) 2/37-38 (رقم 602) وقال عنه أحمد شاكر رحمه الله "إسناده صحيح" ثم قال: "والحديث رواه أيضاً الترمذي (4: 310) وابن ماجه (1: 25-26) بإسنادين آخرين ضعيفين.
وهذا الحديث والذي قبله من زيادات عبد الله بن أحمد". والحديث – مع اختلاف في اللفظ – عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه رضي الله عنه في: سنن ابن ماجه 1/38 (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه). وصحح الألباني الحديث في "صحيح الجامع الصغير" (6/75) وانظر: مجمع الزوائد للهيثمي (9/53).

مالك وأصحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وداود وأصحابه، والثوري وأصحابه، والليث وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، وإسحاق وأصحابه، وابن جرير وأصحابه، وأبي ثور وأصحابه، وكما هو قول سائر العلماء المشهورين، إلا من لا يؤبه له ولا يلتفت إليه.

وما علمت من نقل عنه في ذلك نزاع من أهل الفُتيا، إلا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حيّ أنه كان يفضّل عليّاً. وقيل: إن هذا كذب عليه. ولو صح هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشافعي من الإجماع؛ فإن الحسن بن صالح لم يكن من التابعين ولا من الصحابة. والشافعي ذكر إجماع الصحابة والتابعين على تقديم أبي بكر، ولو قاله الحسن، فإذا أخطأ واحد من مائة ألف إمام أو أكثر، لم يكن ذلك بمنكر.

وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام، لا علم الحديث ولا الفقه ولا التفسير ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق، كشيوخ أهل الكتاب.

بل السابقون الأوَّلون وأئمة السنة والحديث متفقون على تقديم عثمان، ومع هذا إنهم لم يجتمعوا على ذلك رغبة ولا رهبة، بل مع تباين آرائهم وأهوائهم وعلومهم، واختلافهم وكثرة اختلافاتهم فيما سوى ذلك من مسائل العلم، فأئمة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم متفقون على هذا، ثم من بعدهم، كمالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون، وغيرهم من علماء المدينة.

ومالك يحكي الإجماع عمّن لقيه أنهم لم يختلفوا في تقديم أبي بكر وعمر. وابن جريج وابن عيينة وسعد بن سالم ومسلم بن خالد، وغيرهم من علماء مكة، وأبي حنيفة والثوري وشريك بن عبد الله وابن أبي ليلى، وغيرهم من فقهاء الكوفة، وهي دار الشيعة، حتى كان الثوري يقول: من قدَّم عليّاً على أبي بكر ما أرى أن يصعد له إلى الله عمل. رواه أبو داود في سننه[1].

وحماد بن زيد وحمّاد بن سلمة وسعيد بن أبي عروبة، وأمثالهم من علماء البصرة، والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز،

---

1 () الأثر في: سنن أبي داود 4/288 (كتاب السنة، باب في التفضيل) ونصه: "من زعم أن عليّاً عليه السلام كان أحق بالولاية منهما فقد خَطّأ أبا بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وما أراه يرتفع له مع هذا عمل إلى السماء".

وغيرهم من علماء الشام، والليث وعمرو بن الحارث وابن وهب، وغيرهم من علماء مصر، ثم مثل عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، ومثل الشافعي وابن حنبل وإسحاق بن إبراهيم وأبي عبيد، ومثل البخاري وأبي داود وإبراهيم الحربي، ومثل الفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي والسري السقطي والجنيد وسهل بن عبد الله التستري.

ومن لا يحصي عدده إلا الله، ممن له في الإسلام لسان صدق، كلهم يجزمون بتقديم أبي بكر وعمر، كما يجزمون بإمامتهما، مع فرط اجتهادهم في متابعة النبي صلّى الله عليه وسلّم وموالاته. فهل يوجب هذا إلا ما علموه من تقديمه هو لأبي بكر وعمر، وتفضيله لهما بالمحبة والثناء والمشاورة وغير ذلك من أسباب التفضيل.

الفصل التاسع والثلاثون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه أمير على ذرية آدم كلهم

قال الرافضي: "البرهان التاسع والثلاثون: قوله تعالى: **{ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ }** [الأعراف: 172].

في كتاب "الفردوس"[1] لابن شيرويه يرفعه عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لو يعلم الناس متى سُمّي عليٌّ أمير المؤمنين ما أنكروا فضله، سُمِّي أمير المؤمنين وآدم بين الروح والجسد. قال تعالى: **{ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ }** [الأعراف: 172] قالت الملائكة: بلى، فقال تبارك وتعالى: أنا ربكم، ومحمد نبيّكم، وعليّ أميركم. وهو صريح في الباب".

والجواب من وجوه: أحدها: منع الصحة، والمطالبة بتقريرها. وقد أجمع أهل العلم بالحديث على أن مجرد رواية

---

1 () ج 3 ص 354 رقم 5066 . (م).

صاحب "الفردوس" لا تدل على أن الحديث صحيح، فابن شيرويه الديلمي الهمذاني ذكر في هذا الكتاب أحاديث كثيرة صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث موضوعة، وإن كان من أهل العلم والدين، ولم يكن ممن يكذب هو، لكنه نقل ما في كتب الناس، والكتب فيها الصدق والكذب، ففعل كما فعل كثير من الناس في جميع الأحاديث: إما بالأسانيد، وإما محذوفة الأسانيد.

الثاني: أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

الثالث: أن الذي في القرآن أنه قال: **{ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى }** ليس فيه ذكر النبي ولا الأمير، وفيه قوله: **{ أَوْ تَقُولُواْ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ }** [الأعراف: 173]. فدل على أنه ميثاق التوحيد خاصة، ليس فيه ميثاق النبوة، فكيف ما دونها؟!

الرابع: أن الأحاديث المعروفة في هذا، التي في المسند والسنن والموطأ وكتب التفسير وغيرها، ليس فيها شيء من هذا. ولو كان ذلك مذكوراً في الأصل لم يهمله جميع الناس، وينفرد به من لا يُعرف صدقه، بل يُعرف أنه كذب.

الخامس: أن الميثاق أخذ على جميع الذرية، فيلزم أن يكون عليٌّ أميراً على الأنبياء كلهم، من نوح إلى محمد صلَّى الله عليه وسلَّم. وهذا كلام المجانين؛ فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله عليّاً، فكيف يكون أميراً عليهم؟!

وغاية ما يمكن أن يكون أميراً على أهل زمانه. أما الإمارة على من خُلق قبله، وعلى من يخلق بعده، فهذا من كذب من لا يعقل ما يقول، ولا يستحي فيما يقول.

ومن العجب أن هذا الحمار الرافضي الذي هو أحمر من عقلاء اليهود، الذين قال الله فيهم: **{ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا }** [الجمعة: 5] والعامة معذورون في قولهم: الرافضي حمار اليهودي، وذلك أن عقلاء اليهود يعلمون أن هذا ممتنع عقلاً وشرعاً، وأن هذا كما يُقال: خرَّ عليهم السقف من تحتهم فيُقال: لا عقل ولا قرآن.

وكذلك كون عليّ أميراً على ذرية آدم كلهم، وإنما وُلد بعد موت آدم بألوف من السنين، وأن يكون أميراً على الأنبياء الذين هم متقدمون عليه في الزمان والمرتبة، وهذا من جنس

قول ابن عربي الطائي وأمثاله مـن ملاحـدة المتصـوفة الـذين يقولون إن الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، الذي وُجد بعد محمد بنحو ستمائة سنة[1].

فدعوى هؤلاء في الإمامة من جنس دعوى هؤلاء في الولاية، وكلاهما يبنـي أمـره علـى الكـذب والغلـو والشـرك والـدعاوي الباطلة، ومناقضة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

ثم إن هذا الحمار الرافضي يقول: "وهـو صـريح فـي البـاب" فهل يكون هذا حجة عند أحد من أولي الألباب؟! أو يحتـج بهـذا من يستحق أن يُؤهّل للخطاب؟! فضـلاً عـن أن يُحتـج بـه فـي تفسيق خيار هذه الأمة وتضليلهم وتكفيرهم وتجهيلهم؟

ولولا أن هذا المعتدي الظالم قد اعتدى على خيار أولياء الله، وسادات أهل الأرض، خير خلق اللـه بعـد النـبيين اعتـداءً يقـدح في الدين، ويسلّط الكفّار والمنافقين، ويورث الشبه والضـعف عند كثير من المؤمنين – لم يكن بنا حاجة إلى كشـف أسـراره، وهتك أستاره، والله حسيبه وحسيب أمثاله.

الفصل الأربعون
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه صالح المؤمنين

قال الرافضي: "البرهان الأربعون: قوله تعـالى: **{ فَـإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِـكَ ظَهِيـرٌ }** [التحريـم: 4]. أجمـع المفسـرون أن صـالح المؤمنين هو عليّ.

روى أبـو نُعيـم بإسـناده إلـى أسـماء بنـت عميـس، قـالت: سمعت رسول اللـه صـلّى اللـه عليـه وسـلّم يقـرأ هـذه الآيـة: **{ وَإِن تَظَـاهَرَا عَلَيْـهِ فَـإِنَّ اللَّـهَ هُـوَ مَـوْلاهُ وَجِبْرِيـلُ**

---

1 () يشير ابن تيمية بهذا إلى كلام ابن عربي الذي زعم أنه خاتم الأولياء، وقال في ذلك:

أنا ختم الولاية دون شـك لورث الهاشـمي مع المسـيح

ويقول ابن عربي (المتوفي سنة 669) في كتابه "فصوص الحكم" 1/62: ".. وهذا هو أعلى علم بالله، وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا مشكاة الرسول الخاتم، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم، حتى أن الرسل لا يرونه – متى رأوه – إلا من مشكاة خاتم الأولياء". وانظر "جامع الرسائل" لابن تيمية بتحقيقي (1/205-206).

وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ }: قال: صالح المؤمنين عليّ بن أبي طالب، واختصاصه بذلك يدل على أفضليته، فيكون هو الإمام. والآيات في هذا المعنى كثيرة، اقتصرنا على ما ذكرنا للاختصار".

والجواب من وجوه: أحدها: قوله "أجمع المفسرون على أن صالح المؤمنين هو عليّ" كذب مبين، فإنهم لم يجمعوا على هذا ولا نقل الإجماع على هذا أحدٌ من علماء التفسير، ولا علماء الحديث ونحوهم. ونحن نطالبهم بهذا النقل، ومن نقل هذا الإجماع؟

الثاني: أن يُقال: كتب التفسير مملوءة بنقيض هذا. قال ابن مسعود وعكرمة ومجاهد والضّحّاك وغيرهم: هو أبو بكر وعمر. وذكر هذا جماعة من المفسرين، كابن جرير الطبري وغيره.

وقيل: هو أبو بكر، رواه مكحول عن أبي أمامة.

وقيل: عمر، قاله سعيد بن جبير ومجاهد.

وقيل: خيار المؤمنين، قاله الربيع بن أنس.

وقيل: هم الأنبياء، قال قتادة والعلاء بن زياد وسفيان.

وقيل: هو عليّ، حكاه الماوردي، ولم يسم قائله، فلعله بعض الشيعة[1].

الثالث: أن يُقال: لم يثبت هذا القول بتخصيص عليّ به عمّن قوله حجة. والحديث المذكور كذب موضوع، وهو لم يذكر دلالة على صحته. ومجرد رواية أبي نُعيم له لا تدل على الصحة.

الرابع: أن يُقال: قوله: (وصالح المؤمنين) اسم يعم كل صالح من المؤمنين، كما في الصحيحين عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: "إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء، إنما

---

1 () ذكر هذه الأقوال الستة ابن الجوزي في "زاد المسير" 8/310-311. وفي تفسير الطبري 28/105 (ط. بولاق) ذكر بعض هذه الأقوال. وفي تفسير ابن كثير (8/192): وكذا قال سعيد بن جبير وعكرمة ومقاتل بن حيان والضحّاك وغيرهم (وصالح المؤمنين): أبو بكر وعمر، زاد الحسن البصري: وعثمان. وقال ليث بن أبي سليم عن مجاهد: (وصالح المؤمنين): قال: علي بن أبي طالب. وقال ابن أبي حاتم: حدثنا عليّ بن الحسين، حدثنا محمد بن أبي عمر، حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين قال: أخبرني رجل ثقة يرفعه إلى عليّ قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: قوله: (وصالح المؤمنين) قال: هو عليّ بن أبي طالب "إسناده ضعيف، وهو منكر جداً".

وليي الله وصالح المؤمنين".

الخـامس: أن يُقـال: إن اللـه جعـل فـي هـذه الآيـة صـالح المؤمنين مولى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، كما أخبر أن الله مولاه، والمولى يمنع أن يُراد بـه المـوالي عليـه، فلـم يبـق المراد به إلا الموالي ومن المعلوم أن كل من كان صـالحاً مـن المؤمنين كان موالياً للنبي صلَّى الله عليه وسلَّم قطعاً، فإنه لو لم يواله لم يكن من صالح المؤمنين، بل قد يواليه المؤمن وإن لم يكن صالحاً، لكن لا تكون موالاة كاملة. وأما الصالح فيـواليه موالاة كاملة؛ فإنه إذا كان صالحاً أحبَّ ما أحبـه اللـه ورسـوله، وأبغض ما أبغضه الله ورسوله، وأمر بما أمر به اللـه ورسـوله، ونهى عما نهى الله عنه ورسوله. وهذا يتضمن الموالاة.

وقد قال رسول الله صلَّى الله عليه وسـلَّم لابـن عمـر: **"إن عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليـل"** فمـا نـام بعدها[1].

وقـال عـن أسـامة بـن زيـد: **"إنـه مـن صـالحيكم، فاستوصوا به خيراً"**[2].

وأما قوله: "والآيات في هذا المعنى كثيرة" فغـايته أن يكـون المتروك من جنس المذكور، والذي ذكـره خلاصـة مـا عنـدهم، وباب الكذب لا ينسد. ولهذا كان من النـاس مـن يقابـل كـذبهم

---

1 () هذا جزء من حديث طويل عن ابن عمر رضي الله عنه جاء في عدة مواضع في البخاري منها 9/40-41 (كتاب التعبير، باب الأمن وذهاب الروع، باب الأخذ على اليمين في النوم) وأوله في الموضع الأول: "إن رجالاً من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فيقصونها على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.. الحديث.
وجاء الحديث في البخاري بألفاظ أخرى وسياق آخر 2/69 (كتاب التهجد، باب فضل من تعارَّ من الليل فصلَّى). وهو في: مسلم 4/1927-1928 (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن عمر) وأوله فيه: "نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل"، سنن ابن ماجه 2/1291 (كتاب تعبير الرؤيا)، المسند (ط. المعارف) 9/148-150 (رقم 6330).

2 () الحديث عن سالم عن أبيه ابن عمر رضي الله عنهما في: مسلم 4/1884-1885 (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل زيد بن حارثة وأسامة بن زيد..) ونصه: "إن تطعنوا في إمارته – يريد أسامة بن زيد. فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان لخليقاً لها. وأيم الله إن كان لأحب الناس إليّ، وأيم الله إن هذا لها لخليق – يريد أسامة بن زيد – وأيم الله إن كان لأحبهم إليّ من بعده، فأوصيكم به فإنه من صالحيكم".

بما يقدر عليه من الكذب، ولكن الله يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وللكذّابين الويل مما يصفون.

وما ذكر وقال: "أريد به عليّ" إذا ذكر أنه أريد به أبو بكر أو عمر أو عثمان، لم يكن هذا القول بأبعد من قولهم، بل يرجح على قوله، لا سيما في مواضع كثيرة.

وإذا قال: فهذا لم يقله أحد، بخلاف قولنا.

كان الجواب من وجهين: أحدهما: أن هذا ممنوع، بل من الناس من يخصّ أبا بكر وعمر ببعض ما ذكره من الآيات وغيرهما.

الثاني: أن قول القائل: خصّ هذا بواحد من الصحابة، إذا أمكن غيره أن يخصه بآخر تكون حجته من جنس حجته؛ فإنه يدل على فساد قوله. وإن كان لم يقله، فإن الإنسان إذا كذب كذبة لم يمكن مقابلتها بمثلها، ولم يمكنه دفع هذا إلا بما يدفع به قوله، ووجب: إما تصديق الاثنين، وإما كذب الاثنين.

كالحكاية المشهورة عن قاسم بن زكريا المطرز[1]، قال: دخلت على بعض الشيعة – وقد قيل: إنه عبّاد بن يعقوب[2]- فقال لي: من حفر البحر؟ فقلت: الله تعالى. فقال: تقول من حفره؟ قلت: من حفره؟ قال: عليّ بن أبي طالب. قال: من جعل فيه الماء؟ قلت: الله: قال: تقول من هو الذي جعل فيه الماء؟ قلت: من هو؟ قال: الحسن. قال: فلما أردت أن أقوم، قال: من حفر البحر؟ قلت: معاوية، قال: ومن الذي جعل فيه

---

1 () هو الحافظ الثقة المقرئ أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي.
قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (2/717): كان من أهل الحديث والصدق، والمكثرين في تصنيف المسند والأبواب والرجال. وانظر ترجمته في:
سير أعلام النبلاء (14/149)، تاريخ بغداد (12/441)، المنتظم (6/146) البداية والنهاية (11/128). (م).

2 () هو أبو سعيد عباد بن يعقوب الرواجني، رافضي متهم في دينه، وكان غالياً في التشيع، كان يشتم الصحابة مثل عثمان وطلحة والزبير رضي الله عنهم.
قال عنه ابن حبان: كان رافضياً داعية، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك. وانظر ترجمته في:
تهذيب التهذيب (5/110)، الضعفاء لابن الجوزي (2/77)، الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث للحلبي (146-147)، المجروحين لابن حبان (2/172)، الجرح والتعديل (6/88)، الميزان (2/379). (م).

الماء؟ قلت: يزيد. فغضب من ذلك وقام[3].
وكان غرض القاسم أن يقول: هذا القول مثل قولك، وأنت تكره ذلك وتدفعه، وبما به يدفع ذلك يُدفع به قولك.
وكذلك ما تذكره الناس من المعارضات لتأويلات القرامطة والرافضة ونحوهم. كقولهم في قولهم: **{ فَقَاتِلُواْ أَئِمَّةَ الْكُفْرِ }** [التوبة: 12] طلحة والزبير وأبو بكر وعمر ومعاوية. فيقابل هذا بقول الخوارج: إنهم عليّ والحسن والحسين. وكل هذا باطل، لكن الغرض أنهم يقابلون بمثل حجتهم، والدليل على فسادها يعمّ النوعين، فعُلم بطلان الجميع.

فهرس محتوى الجزء الأول

الموضوع

الصفحة

---

3 () قال أبو عبد الرحمن: هذه الحكاية ذكرها ابن تيمية مختصرة ولأهمية هذه الرواية التي تكشف حقيقة معتقد هذا الرافضي نوردها كاملة للقراء الكرام:
عن محمد بن المظفر قال: سمعت قاسم بن زكريا المطرّز يقول: دخلت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلهم غير عبّاد بن يعقوب، فلما فرغت دخلت إليه وكان يمتحن من يسمع منه. فقال لي: من حفر البحر؟
قلت: الله خلق البحر.
فقال: هو كذلك ولكن من حفره؟
فقلت: يذكر الشيخ!!
فقال: حفره علي بن أبي طالب.
ثم قال: ومن أجراه؟
قلت: الله مجري الأنهار ومنبع العيون.
فقال: هو كذلك ولكن من أجرى البحر؟
فقال: يفيدني الشيخ!!
فقال: أجراه الحسين بن علي.
قال: فكان عبّاد مكفوفاً فرأيت في داره سيفاً معلقاً وجحفة (الترس الصغير يُطارق بين جلدين).
فقلت: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟
فقال: أعددته لأقاتل به مع المهدي.
قال: فلما فرغت من سماع ما أردتُ أن أسمعه منه وعزمت على الخروج عن البلد، دخلت عليه فسألني فقال: من حفر البحر؟
فقلت: حفره معاوية وأجراه عمرو بن العاص.
ثم وثبت من بين يديه وجعلت أعدو وجعل يصيح: أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه.
وانظر: تهذيب التهذيب (5/109-110)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (2/77-78)، ميزان الاعتدال (2/379).

تقدمة المحقق

الفصل الأول:

الرد على من قال أن عليّاً تثبت له الولاية كما أثبتها الله تعالى لنفسه ولرسوله.

الفصل الثاني:

الرد على من ادّعى أن القرآن يدل على أن إمامة عليّ فيما أمر بتبليغه صلّى الله عليه وسلّم.

الفصل الثالث:

الرد على المدعي بأن إخبار الله بإكمال الدين وإتمام النعمة هو دليل على إمامة علي من هذا الوجه.

الفصل الرابع:

الرد على من روى عن ابن عباس حديث وقوع النجم في دار عليّ.

الفصل الخامس:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه مطهر ومعصوم.

الفصل السادس:

الرد على من ادّعى أن بيت عليّ من بيوت الأنبياء.

الفصل السابع:

الرد على من ادّعى اختصاص عليّ بالإمامة والفضيلة بقوله بوجوب موالاته ومودته.

الفصل الثامن:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقول إنه اختص عن باقي الصحابة بفضيلة الفداء.

الفصل التاسع:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه مساوٍ للرسول صلّى الله عليه وسلّم لأنه عينه للمباهلة.

الفصل العاشر:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو مساوٍ للنبي صلَّى الله عليه وسلّم في التوسل به إلى الله تعالى.

الفصل الحادي عشر:

الرد على من روى عن ابن مسعود حديث انتهت الدعوة إليّ وإلى عليّ.

الفصل الثاني عشر:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن الله خصه بالود دون سائر الصحابة.

الفصل الثالث عشر:
الرد على من يثبت الإمامة لعليّ باعتماده على مقولة: بك يا عليّ يهتدي المهتدون.
الفصل الرابع عشر:
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إن الأمة ستسأل عن ولاية عليّ وحبه.
الفصل الخامس عشر:
الرد على من روى عن أبي سعيد الخدري حديث بغض عليّ.
الفصل السادس عشر:
الرد على من قال إن فضيلة سبق عليّ إلى محمد لم تثبت لغيره من الصحابة.
الفصل السابع عشر:
الرد على من يثبت لعليّ الإمامة بدعوى أنه خص بفضيلة الإيمان والهجرة والجهاد دون غيره.
الفصل الثامن عشر:
الرد على من ادّعى أن عليّاً وحده هو الذي تصدق ولم يفعل ذلك أحد من المسلمين غيره.
الفصل التاسع عشر:
الرد على من قال إن الأنبياء بعثوا بالإقرار بولاية عليّ.
الفصل العشرون:
الرد على من أثبت لعليّ الإمامة بزعمه أنه أذن واعية دون غيره.
الفصل الحادي والعشرون:
الرد على من أثبت الإمامة لعليّ بجملة من الفضائل المأخوذة من سورة هل أتى.
الفصل الثاني والعشرون:
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بأنه اختص بفضيلة الصدق دون غيره.
الفصل الثالث والعشرون:
الرد على من يثبت الإمامة لعليّ بقوله إنه خصّ بفضيلة تأييده للرسول صلّى الله عليه وسلّم دون غيره من الصحابة.
الفصل الرابع والعشرون:
الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة متابعة الرسول صلّى الله عليه وسلّم دون غيره.
الفصل الخامس والعشرون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنـه أفضـل الصـحابة لاختصاصه بفضيلة حُبِّ الله.

الفصل السادس والعشرون:

الرد على مـن روى عـن أحمـد بـن حنبـل حـديث الصـديقون ثلاثة.

الفصل السابع والعشرون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقـوله إنـه اختـص بفضـيلة الإنفاق بالليل والنهار والسر والعلانية دون غيره.

الفصل الثامن والعشرون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه أفضلهم لأن اللــه عاتب أصحاب محمد في القرآن عدا عليّ.

الفصل التاسع والعشرون:

الرد على من ادّعـى الإمـام لعلـيّ بقـوله إن عليّـاً أفضـل آل محمد.

الفصل الثلاثون:

الرد على من روى عن ابن عباس تفسيره لمرج البحرين.

الفصل الحادي والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقـوله إنـه اختـص بمعرفـة علم الكتاب.

الفصل الثاني والثلاثون:

الـرد علـى مـن ادّعـى الإمامـة لعلـيّ بقـوله هـو أفضـل مـن إبراهيم ومحمد صلّى الله عليه وسلّم لأنه وسط وهما طرفان.

الفصل الثالث والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله هو خير البرية.

الفصل الرابع والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بمصاهرته للنبي صلّى الله عليه وسلّم.

الفصل الخامس والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمـام لعلـيّ بـأنه صـدّيق معصـوم دون غيره.

الفصل السادس والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بفضيلة أنه أول من صلى وركع مع النبي صلّى الله عليه وسلّم.

الفصل السابع والثلاثون:

الرد على من روى عن ابن عباس حـديث واجعـل لـي وزيـراً

من أهلي.

الفصل الثامن والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنـه اختـص بمؤاخـاة النبي صلّى الله عليه وسلّم.

الفصل التاسع والثلاثون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بـأنه أميـر على ذرية آدم كلهم.

الفصل الأربعون:

الرد على من ادّعى الإمامة لعليّ بقوله إنه اختص بأنه صـالح المؤمنين.

تم الجزء الأول ولله الحمد.